وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قسم علم الاجتماع
تخصص: انحراف وجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

تأثير ظاهرة هجرة الأفارقة على أمن الطلبة

-دراسة ميدانية-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
* عريف منتصر
* مشري ياسين

إشراف الأستاذ(ة):
• منصر عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
غرايبية فضيلة	محاضر – أ–	رئيســـــــــا
منصر عز الدين	محاضر – أ–	مشرفـــا ومقررا
قفاف خديجة	محاضر – ب–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية 2024 / 2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قسم علم الاجتماع
تخصص: انحراف وجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

تأثير ظاهرة هجرة الأفارقة على أمن الطلبة

-دراسة ميدانية-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
* عريف منتصر
* مشري ياسين

إشراف الأستاذ(ة):
• منصر عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
غرايبية فضيلة	محاضر – أ–	رئيســـــــــا
منصر عز الدين	محاضر – أ–	مشرفـــا ومقررا
قفاف خديجة	محاضر – ب–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية 2024 / 2025

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمة الإسلام والشكر له سبحانه على نعمة تعلم الأحكام، وبعثة النبي الأمي خير الأنام، وجعل الصحابة خير قرن بالاعتصام، وتجديد الدين بالأئمة الأعلام .

يقول النبي ﷺ : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

حمدا لله على سابغ نعمه وآلائه بأن وفّق لإتمام هذا العمل..

فأتقدم بالشكر الجزيل والثناء والتقدير ..

إلى أستاذي الفاضل والذي تكرّم بالإشراف

على هذا العمل ومنحنا من وقته و بذل من جهده في مراجعته

وإبداء التوجيه والنصح في جميع مراحل كتابته.

كما أشكر إدارة الكلية لما قدّمته من جهد في توفير

كل ما كان عونا للطلبة في تحصيلهم العلمي،

كما لايسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير الى اساتذتنا الكرام الذين كانو نورا يضيء دربنا في ظلمات الجهل.



الإهـــــــــداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه
فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.
إلى كل عائلتي الحبيبة صغيرها وكبيرها وإلى كل إخوتي الكرام
أهدي هذا العمل المتواضع إلى
أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء هذا الانجاز هو ثمرة جهدك و تضحياتك
أهديه لك بكل حب و امتنان ,لك كل العز والاحترام.

وإلى ريحانة قلبي التي زودتني بالحنان والمحبة من تتسابق الكلمات لتخرج
معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه
وعندما تكسوني الهموم أسرح في بحر حنانها ليخفف من آلامي.. أمي

الى التي كانت دائما بجانبي تشجعني و تدعمني بكل حب و اخلاص ,انتي
النور الذي اضاء دربي و الأمل الذي زادني عزما و اصرارا.

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.
إلى كل أساتذتي وإلى كل من علمني منذ طفولتي حتى الآن.
إلى زملائي وزميلاتي ومن رافقوني طيلة مشواري الدراسي و الجامعي

عريف منتصر



اهـــــــــــــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام

أما بعد:

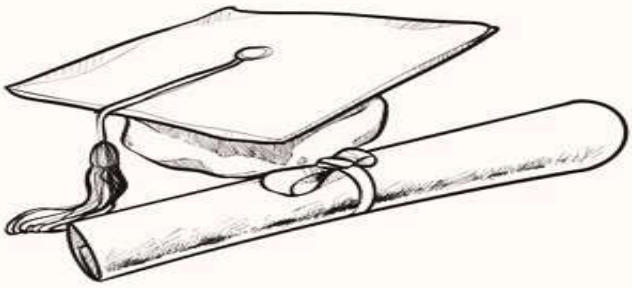
أهدي هذا العمل المتواضع الى عائلتي صغيرهم قبل كبيرهم أولهم أبي رحمه الله الذي ذهب و حمله قلبي بالدعاء و مشاعري بالفقد ها أنا اشاركك اول انجازاتي أتمنى ان تصلك مشاعري و تفتخر بمن حملوا اسمك

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا (أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

كما أتقدم بعبارات الشكر لكل الأساتذة الذين طوال هذه السنوات لم يبخلوا علي بمعلوماتهم القيمة كما أشكر كل الذين أحبهم و يحبونني على ثقتهم و دعمهم لي طوال الوقت



مشري ياسين



ملخص

باللغة العربية

لطالما كانت الهجرة ظاهرة إنسانية متجذرة في التاريخ، مدفوعة غالبًا بالاضطهادات والبحث عن حياة أفضل. لقد تطورت أشكالها وأسبابها عبر العصور، ومع تصاعد الحروب والنزاعات، أصبحت قضية اللجوء من أبرز التحديات الدولية التي تتطلب تدابير قانونية وسياسية وأمنية مشتركة لمواجهتها.

لتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تأثير الهجرة غير الشرعية للأفارقة على أمن الطلبة في الإقامات الجامعية، وتحديدًا في إقامة رزايقية محمد لمين بمدينة تبسة. تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم هذا التأثير من عدة جوانب: جوانب نستكشف فيها كيف يمكن أن يؤثر وجود المهاجرين غير الشرعيين في محيط الإقامة أو داخلها على شعور الطلبة بالأمان، والحوادث الأمنية المحتملة، والعلاقات الاجتماعية، والضغط على المرافق العامة، وحتى التأثير على سمعة الإقامة نفسها. وجوانب نحدد بها العوامل التي قد تزيد أو تقلل من التأثير السلبي للهجرة، مثل مدى تواجد المهاجرين، وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، استجابة إدارة الإقامة، تصورات الطلبة، والتغطية الإعلامية. ثم نستنتج كيفية التعامل مع الموضوع باقتراح استراتيجيات للحد من الآثار السلبية المحتملة، بما في ذلك تعزيز التواصل والتوعية، وتطبيق إجراءات أمنية فعالة وعادلة، والتعاون مع الجهات المختصة، وتقديم الدعم النفسي للطلبة. ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة منهجية بحث دقيقة تعتمد على جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك تتبع المعلومات والمادة العلمية من مصادرها، وإجراء المقابلات، وتحليل البيانات المتاحة. كما توصلنا إلى أن هذا الموضوع يتسم بحساسية كبيرة ويتطلب مقاربة دقيقة وموضوعية، مع تجنب التعميمات القائمة على الصور النمطية. نؤكد أن دراسة واحدة أو حتى عشرة لا تكفي للوقوف على حقائق دقيقة، لذا فإننا نوصي بضرورة الإكثار من الدراسات في هذا المجال. كما نشدد على أهمية التعاون بين مختلف الجهات المعنية، مثل إدارة الإقامة، والطلبة، والسلطات المحلية، والمنظمات الإنسانية، لإيجاد حلول فعالة تضمن أمن الطلبة وفي الوقت نفسه تحترم حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الهجرة. الهجرة غير الشرعية. الأفارقة . الطلبة الجامعيين.الإقامة الجامعية

Abstract

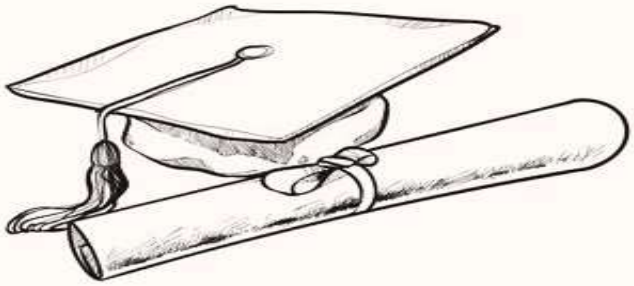
Migration has always been a deeply rooted human phenomenon throughout history, often driven by persecution and the search for a better life. Its forms and reasons have evolved over the ages, and with the escalation of wars and conflicts, the issue of refugee status has become one of the most prominent international challenges, requiring joint legal, political, and security measures to address it.

This study aims to shed light on the impact of irregular African migration on the safety of students in university residences, specifically at the Rezzaiguia Mohamed Lamine residence in the city of Tébessa. The study seeks to analyze and evaluate this impact from several perspectives: Potential Impact Aspects: We explore how the presence of irregular migrants in or around the residence can affect students' sense of safety, potential security incidents, social relations, pressure on public facilities, and even the reputation of the residence itself. Factors Determining the Nature of the Impact: We identify factors that may increase or decrease the negative impact of migration, such as the extent of migrant presence, their socioeconomic status, the residence administration's response, students' perceptions, and media coverage. Approaches to Addressing the Issue: We conclude by proposing strategies to mitigate potential negative effects, including enhancing communication and awareness, implementing effective and fair security measures, collaborating with relevant authorities, and providing psychological support to students.

For this study, we adopted a rigorous research methodology based on data collection and analysis, including tracking information and scientific material from its sources, conducting interviews, and analyzing available data.

We concluded that this topic is highly sensitive and requires a precise and objective approach, avoiding generalizations based on stereotypes. We emphasize that one study, or even ten, is insufficient to ascertain accurate facts, therefore, we recommend the necessity of more studies in this field. We also stress the importance of cooperation among various stakeholders, such as the residence administration, students, local authorities, and humanitarian organizations, to find effective solutions that ensure student safety while upholding human rights.

Keywords: Migration. Irregular Migration. Africans. University Students. University Residence.



الفهرس

فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

الرقم	المحتـــــويـــــات	الصفحة
01	شكر وتقدير	
02	اهداء	
03	الملخص	
04	فهرس المحتويات	
05	قائمة الأشكال	
06	مقدمة	
	الفصل الأول الإطار الإشكالي والمنهجي	
08	تمهيد	**21**
09	أولا: اللاإطار الإشكالي :	**22**
10	1- إشكالية الدراسة.	**22**
11	2- التساؤلات	**24**
12	3- الفرضيات:	**24**
13	4- أسباب اختيار الموضوع:	**25**
14	5- أهداف الدراسة:	**26**
15	6- أهمية الدراسة:	**26**
16	7- الدراسات السابقة:	**27**
17	ثانيا: الإطار المنهجي	**30**
18	1- مجالات الدراسة.	**30**
19	2- منهج الدراسة.	**31**
20	3- مجتمع الدراسة:	**33**
21	* التعريف بالإقامة:	**34**
22	4- أدوات جمع البيانات:	**41**
23	5- صعوبات الدراسة.	**43**
24	6- مصطلحات الدراسة:	**44**
25	7- تقسيم الدراسة:	**49**
	الفصل الثاني الإطار المفاهيمي والنظري	
26	تمهيد	**52**
27	المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي	**52**

فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

28	المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية	52
29	الفرع الأول: مفهوم الهجرة	53
30	1- تعريف الهجرة :لغة:	53
31	2- لفظ الهجرة في الشرع:	55
32	3- الهجرة إصطلاحا	55
33	الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية:	58
34	أ- تعريف الهجرة غير الشرعية:	58
35	المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للمصطلحات ذات الصلة بالهجرة.	63
36	أ- مفهوم اللجوء كظاهرة من ظواهر الهجرة.	64
37	ب- مفهوم الهجرة غير المنتظمة	67
38	ج- مفهوم الهجرة المختلطة mixed migration concept:	67
39	المطلب الثالث: الأمن	68
40	الفرع الأول: مفهوم الأمن	69
41	2- مفهوم الأمن في الإسلام	73
42	المبحث الثاني: الإطار النظري	75
43	المطلب الأول: دوافع الهجرة والنتائج المترتبة عنها	75
44	الفرع الأول: دوافع الهجرة غير المشروعة	75
45	أولا: الدوافع الإقتصادية	75
46	ثانيا: الدوافع الإجتماعية.	44
47	ثالثاً: الدوافع السياسية والأمنية	78
48	رابعا: الدوافع النفسية للهجرة	79
49	الفرع الثاني: انعكاسات ونتائج الهجرة غير الشرعية على الجزائر	80
50	أولا – الانعكاسات الاقتصادية	80
51	ثانيا – الانعكاسات الاجتماعية	81
52	ثالثا- الانعكاسات السياسية والأمنية	82
53	المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن: من أمن الدولة إلى أمن الأفراد.	82
54	الفرع الأول: مستويات الأمن	83
55	1-الأمن على مستوى الدول:	83
56	2- الأمن على مستوى الأفراد	84

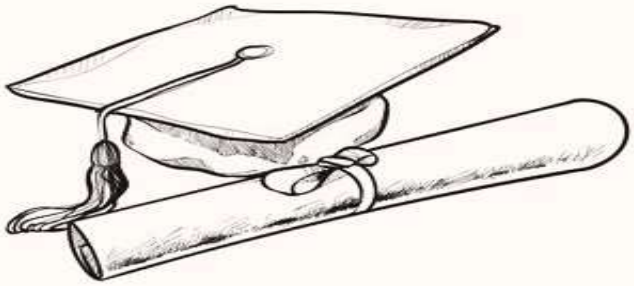
فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

57	3-الأمن على مستوى النظام الدولي:	84
58	الفرع الثاني: أبعاد الأمن.	84
59	1- الأمن السياسي.	84
60	2- الأمن الاقتصادي	85
61	3- الأمن المجتمعي.	85
62	4- الأمن الصحي.	86
63	5- الأمن الغذائي.	86
64	6-الأمن البيئي.	87
66	المطلب الثالث: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن.	87
67	الفرع الأول: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد	87
68	الفرع الثاني: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع.	90
70	الفرع الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الدولة.	92
71	خلاصة الفصل:	95
	الفصل الثالث هجرة الأفارقة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن الجزائري	
73	تمهيد	97
74	المبحث الأول: واقع ظاهرة هجرة الأفارقة إلى الجزائر	97
75	المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي للجزائر:	98
76	المطلب الثاني: الجزائر منطقة عبور أو استقرار للمهاجرين؟	103
77	أولا- الجزائر دولة عبور :	104
78	ثانيا : تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار:	107
79	المبحث الثاني : أسباب وأساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية	109
80	المطلب الأول: أسباب هجرة الأفارقة عبر ونحو الجزائر:	109
81	المطلب الثاني:أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية	112
82	أولا- يتسلل المهاجرون غير الشرعيين إلى الجزائر عبر المسالك البرية :	113
83	ثانيا- الطرق البحرية:	116
84	المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالتهديدات الأمنية	117
85	المطلب الأول :ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة	117
86	المطلب الثاني :ارتباط الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين	124
87	المطلب الثالث :ارتباط الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر	127

فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

88	نماذج:	**130**
	الفصل الرابع الإطار الميداني للدراسة	
89	تمهيد	**133**
90	أولا: عرض وتحليل بيانات الدراسة.	**133**
91	محور تمهيدي: أسئلة عامة للموظفين والطلبة:	**133**
92	المحور الأول: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات امنية سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة:	**143**
93	المحور الثاني: قد تكون للهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة.	**147**
94	المحور الثالث: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرا ثقافيا قد يكون سلبيا اكثر من ان يكون إيجابيا على الطلبة الجزائريين	**153**
95	المحور الختامي: دور إدارة الإقامة في إيجاد حلول لتحقيق الأمن للطلبة والحلول المقترحة:	**157**
96	ثانيا– تفسير النتائج وفق النظريات:	**162**
97	ثالثا– النتائج العامة	**165**
98	رابعا– الاستنتاج العام:	**167**
99	الخاتمة	**172-169**
100	قائمة المصادر والمراجع	
101	الملاحق	

قائمـة الأشـكال		
الرقم	**عنـــــــوان الشـــكل**	**الصفحة**
01	الشكل (01) الخريطة تبين مسار الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي نحو الجزائر	**106**
02	الشكل رقم 02 توزيع المهاجرين غير الشرعيين من منطقة الساحل الافريقي حسب الجنسية	**113**



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنَّ الهجرة ليست مجرد انتقال من مكان إلى آخر، بل هي مفهوم عميق يحمل في طياته دروسًا وعِبرًا عظيمة. لقد كانت هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من مكة إلى المدينة نقطة تحول في تاريخ الإسلام، حيث كانت فرارًا بالدين من الفتنة، وسعيًا لإقامة دولة الحق والعدل.

فقد عرفت الهجرة منذ القدم مع بداية وجود الإنسان على الأرض وقد عرفتها المجتمعات المختلفة وكانت الهجرة عبارة عن تنقل جماعات من مكان إلى آخر، ذلك لتوفير سبل العيش أو تحقيق الأمن والإستقرار ومن خلال ذلك إختلطت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، وكان لها دور في الإرث الحضاري ولكن لا يمكن إهمال تأثيرها السلبي في الوقت الحاضر في الحياة الإقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات.

تعد قضية الهجرة غير الشرعية واللجوء من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية كما تسبب حدوث مشاكل للدول التي يسعى إليها المهاجرون ودول العبور، مما أثر في العديد من الدول المعنية بهذه القضية من زيادة معدلات الجريمة والاتجار بالبشر وإنتشار الأمراض الوبائية وتعد تهديدا للتركيبة الديمقراطية وضربا للنسيج الإجتماعي مما يهدد الأمن القومي وينذر بالخطر الإستراتيجي والمتمثل في انخراط بعض المهاجرين في الجماعات الإرهابية.

ومن أهم أسباب الهجرة وجود الصراعات المسلحة والظروف الاجتماعية المزرية التي جعلت الأفراد يهربون من الموت والدمار والجوع والخوف آملين بمستقبل أفضل مما يضطر الأشخاص إلى الهرب من كافة أشكال العنف التي يمكن أن تصل إلى القتل و العبودية بعد انفتادهم للعيش الكريم في أوطانهم بسبب معاناتهم من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية

متردية، للحلم بحياة أفضل حيث فرص العمل الوفيرة والمردود المالي الوفير فالبيئات الغنية نسبيا والتي تتوافر فيها سبل العيش الكريم، ففرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين فقد سهلت ثورة المعلومات والاتصالات من التواصل بين البشر في العالم عبر التعرف على ثقافات بعضهم البعض، وأصبح إنسان عالم الجنوب من خلال هذه الثورة مطلعا على ثقافات الدول الأخرى والتي توفر لمواطنيها كافة سبل الحياة الكريمة فترتب على ذلك تفكير حثيث للهجرة بحثا عن الأمن الإنساني والاستقرار الاقتصادي بحيث أن بعض الدول أصبحت غير قادرة على إستقبال المزيد من المهاجرين لأسباب مختلفة.

و لم يقف الإنسان مكتوف الأيدي أمام تلك السياسات التي تحد من هجرته إلى دول العالم المتقدم فأخذ يبحث عن وسائل تتيح له التخلص من حياة البؤس إلى حياة أكثر رفاهية ولم يتوانى بخرق القوانين في محاولة الوصول لتلك الدول المتقدمة بوسائل غير شرعية وهو ما يعرف بعدد من المصطلحات (الهجرة غير النظامية، الغير القانونية، السرية).

ونظرا لتعقد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. ومن أهمها قضية الهجرة غير الشرعية التي تعتبر من أعقد القضايا نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس إتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الوطنية.

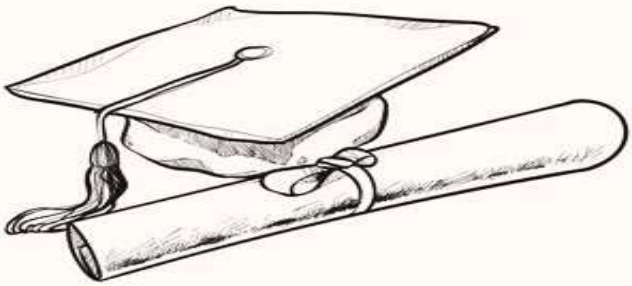
إذ أصبحت من أكثر الأسئلة في المشهد الأورو– متوسطي، كما أنها تعد المحور الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في ضفتي المتوسط، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة غير الشرعية بظلالها عليه، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الثنائية، حيث أضحت اليوم في منظور الدول الغربية تهديدا لمصالحها وخطرا كامنا على استقرارها السياسي والإجتماعي وعاملا مزعزعا لنسق العلاقات الدولية.

و الجزائر ليست بمعزل عن هذه الظاهرة ونظرا لنقص الدراسات الإعلامية التي تهتم بظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور ووجهة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من منطقة الساحل الإفريقي، وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة. وأمام انتشار المهاجرين الأفارقة داخل التراب الجزائري بهدف الاستقرار، تواجه الجزائر تحديا أمنيا باعتبار الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تحمل تبعات خطيرة على المجتمع.

كما وشهدت ظاهرة هجرة الأفارقة انتشارا واسعا في العديد من الدول، ومنها الجزائر، التي تستقطب نسبة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، ولا سيما من دول إفريقيا جنوب الصحراء باعتبار الخصائص التي تتميز بها الجزائر كونها كانت في مرحلة ما دولة عبور، ثم أصبحت فيما بعد دولة استقرار. ولا يخفى على أحد أن لهذه الظاهرة التي تتسم بتعقيداتها المتعددة آثار سلبية أكثر من أن تكون إيجابية ، والتي لا تقتصر آثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا أمنية قد تؤثر على مختلف فئات المجتمع. وفي سياق مدينة تبسة، التي تُعد نقطة عبور مهمة كونها منطقة حدودية ، يبرز تساؤل جوهري حول كيفية تأثير هذه الظاهرة على أمن الناس عامة ، لكن كوننا لا نستطيع دراسة جميع سكان تبسة فقط اخترنا عينة صغيرة من أهم الشرائح المكونة للمجتمع وهي الطلبة إذ يشكل الطلاب جزءًا حيويًا من أي مجتمع. لكن ستكون دراستنا داخل الإقامات الجامعية.

تُشكل الإقامات الجامعية بيئة حساسة تتطلب مستويات عالية من الأمان لضمان سلامة الطلاب وراحتهم النفسية والأكاديمية. ومع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في محيط هذه الإقامات أو حتى في بعض الأحيان داخلها، قد تنشأ مخاوف أمنية جديدة لدى الطلبة وإدارات هذه المؤسسات. فهل يؤدي هذا التواجد إلى زيادة في حوادث معينة، أو تغير في الشعور بالأمان، أو حتى إحداث توترات اجتماعية؟

لذلك أتت هذه الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى استكشاف وتحليل الأثر المحتمل لهجرة الأفارقة غير الشرعية على أمن الطلبة في الإقامات الجامعية بتبسة، من خلال دراسة المخاوف الأمنية والتحديات الناشئة، وكذا تقييم التدابير المتخذة، وتقديم مقترحات لتعزيز بيئة آمنة ومستقرة للطلبة.



الفصل الأول

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم التقليدي إلى مفاهيم ذات بعد اقتصادي وإجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في المنطقة العربية التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى بعضها مرتبط بتجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية واللجوء المقترن بصفة الهجرة غير الشرعية. باعتبار هذا كله برزت الهجرة ولاسيما الهجرة غير النظامية كمصطلح بقوة في العقود الأخيرة ولقيت استهلاكاً واسعا في الأوساط الإعلامية ولدى مخططي السياسات العامة في العالم وأصبحت أحد أهم القضايا التي أجبرت دول العالم المتقدم للتعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا في حل أزمة الهجرة بكل تفرعاتها.

أولا: اللإطار الإشكالي :

شهد حقل الدراسات الأمنية توسعاً كبيراً في مضامينه نتيجة لتغير مصادر التهديد التي تواجه وحداته المرجعية فانتقل مفهوم الأمن نتيجة لتحولات فترة ما بعد الحرب الباردة من أمن الدولة كوحدة تحليل إلى أمن المجتمعات والأفراد وذلك بفعل التحول في طبيعة وبنية التهديدات الأمنية التي لم تعد تقتصر على الأخطار العسكرية التقليدية للأمن بل تعدتها لتشمل أخطاراً جديدة غير عسكرية.

- **إشكالية الدراسة.**

يشهد العالم اليوم كثيرا من التطورات و التغييرات في العديد من المجالات، الأمر الذي أفرز ظواهر سلبية من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي يقصد بها:" الانتقال من بقعة جغرافية إلى أخرى للبحث عن وضع أفضل وظروف أحسن من النواحي المختلفة السياسية، و الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية و حتى الدينية"[1].

وهي أيضا: الدخول أو الخروج غير القانوني من و إلى إقليم أية دولة من قبل المهاجرين، ومن دون الامتثال للضوابط و الشروط القانونية التي تفرضها كل دولة في مجال تتنقل الأفراد[2].

في حين تعرفها المفوضية الدولية لشؤون الهجرة غير الشرعية بأنها: " دخول أو اختيار بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر و الاعتماد على تزويدها و استخدام المنافذ غير الشرعية للمرور بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا".

[1] محمد غريبي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر واستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية ، لبنان، 2014 ،ص 186.
[2] المرجع نفسه ، ص ص - 81 – 82.

والتي تحولت الى مشكلة سواءً بالنسبة للدول المصدرة أو المستقلة نظرا لانعكاساتها المختلفة على الطرفين، فقد مست الهجرة الشرعية العديد من دول العالم سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي، و أصبحت تحتل صدارة الاهتهامات الدولية والإقليمية و الوطنية وذلك في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتعزيز قيود التجارة[1] وكذا لما تنطوي عليه من نتائج ديموغرافية، اجتماعية ،سياسية و اقتصادية.

كما تعتبر أحد المشكلات العالمية في طبيعتها التي تواجهها المجتمعات، لأنها تعكس الكثير من الآثار الإجتماعية ، القانونية، والإقتصادية والثقافية على الأفراد والدول وهي في حاجة إلى حلول ومعالجات عالمية لا يمكن الحصول عليها دون توافر أعلى مستوى من روح التضامن والتعاون ،غير أن تعامل المجتمعات وفق أولوية الاعتبارات الاجتماعية والثقافية يتعارض مع متطلبات الأمن الاقتصادي، الاجتماعي وهو تعارض قد تعجز الدولة عن تجاوزه، إذ تُعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنية الحديثة التي ظهرت بشكل لافت خلال الفترات الأخيرة، حيث تؤثر على القيم المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة. وتُعتبر الجزائر من الدول المعنية بهذه الظاهرة، إذ تُلاحظ الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية للدولة الجزائرية، خاصةً أنها نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، يزداد عدد الجزائريين الذين يهاجرون بصفة غير شرعية نحو الخارج، مما يُحدث انعكاسات سلبية تؤثر على الأمن في الجزائر.

فقد عرفت هذه الأخيرة خلال السنوات الأخيرة زيادة موجات هجرة الأفارقة نحو وعبر الحدود الجزائرية بسبب اضطرابات الوضع الأمني في منطقة الساحل. مما شكل تحديا أمنيا بالنسبة للجزائر نتيجة جملة التداعيات الناجمة عنها خاصة بعد تحول الجزائر من غطاء عبور إلى غطاء استقرار، حيث أردنا في هذه الدراسة معرفة تأثير التدفق المستمر

[1] الطاهر برايك ، الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، العدد 13 ،جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، دون سنة النشر ،ص 03.

للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو المجتمع الجزائري وهل يشكل تهديدا للأمن المجتمعي الجزائري عامة وعلى الطلبة الجامعيين بصفة خاصة وقد اخترنا الإقامة الجامعية في ولاية تبسة رزايقية لمين في حي أول نوفمبر 1954 وفي هذا الإطار السوسيولوجي نتسائل:

كيف تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة على امن الطلبة الجامعيين في مدينة تبسة؟

- **التساؤلات والفرضيات:**

ويندرج في إطار هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التالية:

1/ ما هو واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟.

2/ هل للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات امنية سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة؟

3/ ما تأثيرات الهجرة غير الشرعية للأفارقة على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة؟

4/ هل للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات ثقافية على الطلبة الجزائريين ؟.

وللإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة ارتباطيه بين الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديداً أمنياً وبين مدى تأثيرها على أمن الطلبة في الإقامة الجامعية موضوع الدراسة ، وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيات ثانوية:

* تؤثر الهجرة غير الشرعية للأفارقة امنيا وبطريقة سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة

* تؤثر الهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة.

* تؤثر الهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرا ثقافيا قد يكون سلبيا اكثر من ان يكون إيجابيا على الطلبة الجزائريين

- **أسباب اختيار الموضوع:**

اختيار الموضوع جاء مدفوعا بجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية.

أ- المبررات الذاتية.

* رغبة التعمق في موضوع الدراسة وفق منهجية وأسس علمية وأكاديمية.
* الرغبة في تناول الموضوع وتعزيز معارفنا الشخصية من خلال البحث الميداني حول تأثير هجرة الأفارقة غير الشرعية على أمن الطلبة داخل الإقامة.
* كون موضوع الدراسة متعلق بالميدان والتخصص الذي ادرسه.
* لأهميته وقيمته الكبيرة والمتمثلة في معرفة النقاط الأمنية التي تمسها هجرة الأفارقة غير الشرعية

* الميول الشخصي لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تصاعدت في السنوات القليلة السابقة أين أصبحت موضوع الساعة.

ب- المبررات الموضوعية.

* يعتبر الموضوع من الدراسات التي تساير التطورات الحالية الموجودة سواء على الساحة الدولية أو الوطنية حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الرهانات التي تواجه

الجزائر، فهذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لعلاقة الهجرة بالأمن عبر التطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية و التعرف على أثر تحدياتها الأمنية على مستويات الأمن في الجزائر وعلى السبل التي اتخذتها لمواجهة هذه التحديات.

* نظرا لحداثة الموضوع استدعت الحاجة العلمية إلى التعمق في حيثيات الهجرة الغير شرعية ومعرفة تأثيراتها على أمن الجزائر عموما وعلى أمن الطلبة في مدينة تبسة خصوصا.

* رغم وجود إسهامات في هذه الدراسة إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بأبعاد هذه الظاهرة، إضافة إلى قلة البحوث العربية في هذا الموضوع بالأساس، ولهذا تحاول هذه الدراسة تقديم نظرة تحليلية لتأثير الهجرة غير الشرعية للأفارقة إلى الجزائر على أمن الطلبة.

* يعد هذا الموضوع من المواضيع البارزة سواء في الساحة الأكاديمية أو في التداول الإعلامي لاسيما بعد التغيرات الدولية.

- **أهداف الدراسة:**

* محاولة تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للهجرة وتحديد أهم دوافعها وتأثيراتها.

* محاولة التعرف على تأثير الهجرة غير الشرعية للأفارقة على الأمن الاجتماعي عامة وأمن الطلبة خاصة.

* محاولة التعرف على التأثيرات السلبية الثقافية والأمنية للمهاجرين الأفارقة على الطلبة الجزائريين.

* محاولة فهم طبيعة التحديات الأمنية التي تشكلها الهجرة غير الشرعية للأفارقة.

➢ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع نفسه، حيث أن الأبعاد المختلفة للهجرة وديناميكيتها الكبيرة جعلت منها موضوعا ذا أهمية بالغة في العديد من الحقول المعرفية ومضمونا ذا جدل كبير داخل الأوساط السياسية والإعلامية والاجتماعية

كما أن الموضوع ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماماً أكاديمياً من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، فالأهمية تتمثل في معرفة التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن في الجزائر عامة وعلى الطلبة في ولاية تبسة خاصة ، ومحاولة دراسة مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل التصدي لها

➢ **الدراسات السابقة:**

تجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر أدبيات سابقة عن الموضوع ولاسيما في المنطقة العربية حيث لم يعر الباحثون والأكاديميون اهتمام كبير لتأثير مشكلة المهاجرين الأفارقة على المستوى المحلي واهتمت أغلبية الدراسات على الجانب القانوني المؤسساتي الدولي للظاهرة وركزت على الحماية الدولية للاجئين والنازحين، ما يتعلق منها بالمذكرات الجامعية والمقالات والدراسات الأكاديمية، إلا انه ينبغي القول أن الآونة الأخيرة شهدت انتشار العديد من المواضيع والدراسات في المجلات والدوريات المتخصصة في شؤون المهاجرين وقضاياهم والتي سنعتمد عليها في هذه الدراسة ومن بينها :

أ- دراسة عطوات عبد النور التي تحمل عنوان : " دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري " دراسة حالة ولايتي تمنراست وورقلة "

و هي عبارة على مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، ومن أبرز ما جاء في هذه المذكرة السياسة الأمنية العامة في الجزائر لإدارة هجرة الأفارقة نحوها، خاصة في منطقتي تمنراست وورقلة.

وكان هدف هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية نحو الجزائر وتحديد آثارها المختلفة على المستويين الوطني والمحلي،وقد عالج الباحث إشكالية مدى قدرة الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية على إدارة وتسيير تدفقات الهجرة الإفريقية الوافدة إلى ولايتي تمنراست وورقلة، وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: كيف يتم معالجة الظاهرة على المستوى المركزي ؟ وهل اثبتت الأطر والتشريعات الوطنية والدولية فعاليتها في الحد من الظاهرة؟ ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في التعامل مع المهاجرين الافارقة في ولايتي تمنراست وورقلة ؟ وما حدود هذا الدور؟ ما طبيعة الصعوبات والمعوقات التي تواجه مختلف الفواعل المحلية في إدارة الظاهرة ؟ و ما هي الحلول المقترحة؟

وفي نهاية الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات و الاقتراحات المتعلقة بتحسين أداء الإدارة المحلية في مجال الهجرة وبناء قدرات المجتمع المدني للمساهمة كشريك فعال في إدارة الهجرة تدفقات الهجرة الوافدة والاستجابة من ممارسات الدول الأخرى.

ب- دراسة للباحثة في جامعة سعد حلب بالبليدة فتيحة كركوش(2012) بعنوان " الهجرة غير الشرعية، في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية" ركزت فيها الباحثة على أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى طرق العبور غير الشرعي التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى الدول المقصودة كما أعطت بعض الإحصائيات عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل مجهودات أكبر قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكلات الشباب الجزائري للوصول إلى حلول للهجرة غير الشرعية.

ج- دراسة عبد المالك صياد (1397 هـ / 1977 م) تحت عنوان؛ الأعمار الثلاثة للهجرة الجزائرية. وكان ملخص الدراسة كالآتي:

" أن دراسة ظاهرة الهجرة، في العالم عامة و في الجزائر خاصة، تستند في كثير من الحالات إلى أعمال عبد المالك صياد الذي أعطى لها معان ومصطلحات جديدة. لقد كان يهتم بكل المصادر التي تمكّن من الفهم الجيد لواقع الهجرة، ولكل الإشكاليات التي كانت تظهر تدريجيا في حقل دراسات الهجرة منذ بداية الستينيات وأحدث قطيعة مع الدراسات السابقة التي كانت تتناول الظاهرة تناولا أحاديا قائما على تمركز إثني لا يؤدي إلا إلى دراسة سطحية جزئية لها : كل دراسة للهجرة تتجاهل الظروف الأصلية للمهاجرين ستحكم على نفسها لا تعطي في الوقت نفسه لظاهرة الهجرة إلا رؤية جزئية وقائمة على تمركز عرقي. استبدل عبد المالك صياد هذه الدراسة الأحادية المتحيزة بدراسة ثنائية تتناول مسار المهاجرين مِنْ بلدهم الأصلي إلى بلد الاستقبال وداخله أيضا، انطلاقا مما يحملونه من إرث ثقافي وما يجدونه أمامهم من ثقافة مختلفة ومغايرة:" تعتبر الغربة موضوعا مُشَوَّهًا. يجب أن نعرف الهجرة، يجب أن يكون لدينا اهتمام بالهجرة وبدراستها، حتى نتذكّر أن كل مغترب هنا هو مهاجر من مكان ما من هناك، حتى نتمكن من إعادة تركيب طرفي أو وجهي الظاهرة نفسها، حتى نحاول إعادة بناء الموضوع في كليته"[1]

" ارتبطت الدراسات التي قام بها عبد المالك صياد والتحليلات التي أعطاها لظاهرة هجرة الجزائريين إلى فرنسا بالسياق التاريخي للجزائر في علاقته بالوضع الاستعماري ليجعل منها هجرة مثالية في مساراتها، و من هنا يطرح عبد الله عباس التساؤلات التالية : هل بالإمكان أن تتحول هذه الدراسات والتحليلات إلى نموذج لدراسة أية هجرة أخرى؟ أي هل يمكن

[1] عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، مجلة إنسانيات، العدد: 62، ذو القعدة- صفر 1434 ه- 1435 ه /أكتوبر- ديسمبر 2013 م، ص26.

الانتقال بها من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي؟ هذا ما يعتقده و ما سيحاول تبيانه:

د/ دراسة باللغة الفرنسية لـ: Musette Mohamed saib et Hammouda Nacer Eddine et autres

بعنوان: Profils des migrants subsahariens en situation irreguliere en Algerie2008

وهي دراسة ميدانية شملت اخذ عينة من المهاجرين الأفارقة المنتشرين في التراب الوطني حيث مكنت هذه الدراسة من التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمهاجرين الافارقة مع تحديد اصناف المهجرين الى الجزائر من مهاجرين غير شرعيين ولاجئين وطالبي لجوء.

هـ- دراسة أخرى كذلك وباللغة الفرنسية أيضا للباحث: Musette Mohamed SaiB بعنوان:

Contribution a la connaissance des flux migratoires mixtes. Vers A travers et de L'Algerie: pour une vision humanitaire du phenomene migratoire2013

التي حاول فيها الباحث التعرف على كيفية مواجهة التدفقات المهاجرين الأفارقة وآليات إدارتها على المستوى المركزي، ودور منظمات المجتمع المدني وكيف أن الجزائر قد تحولت إلى بلد استقبال للمهاجرين غير الشرعيين كما تطرق إلى مختلف التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية للحد من الظاهرة وكذا التنسيق على المستويات الإقليمية والجهوية والدولية.

ثانيا: الإطار المنهجي

- **مجالات الدراسة.**

سنحاول معالجة الإشكالية وفقا للإطار الزماني والمكاني التالي:

أ- المجال الزماني:

من أجل التحكم في العناصر التحليلية لموضوع دراستنا " تأثير ظاهرة هجرة الأفارقة على أمن الطلبة"، يستوجب تحديده من حيث مجال دراسته زمنيا ومكانيا، حيث ينطلق المجال الزمني للدراسة انطلاقا من بداية السداسي الثاني إلى غاية موعد الدفع الأخير.

ب- المجال المكاني:

كما هو مبين في عنوان المذكرة فإن الحدود المكانية لدراستنا تعتمد على رصد مختلف تفاعلات هجرة الأفارقة داخل الجزائر وبصفة أدق داخل ولاية تبسة وتأثيرها على أمن الطلبة الجامعيين في الإقامات الجامعية وقد كانت إقامة رزايقية لمين في حي أول نوفمبر 1954 تبسة نموذج الدراسة.

- **منهج الدراسة.**

لقد اعتمدنا في دراستنا على مناهج على الشكل التالي.

يعتبر المنهج: السبيل الذي يسلكه الباحث قصد تنظيم أفكاره و معلوماته حول موضوع دراسته، و ذلك من أجل إثبات الحقيقة بالاعتماد على براهين عملية و موضوعية، ويختلف منهج البحث باختلاف الموضوع الذي يدرسه، **فهو** الطريقة لوصف الموضوع المراد

دراسته، من خلال منهجية صحيحة وتطوير النتائج التي يتم التوصل اليها والتي يمكن تفسيرها[1] .

فكل دراسة علمية تتبع منهجاً علمياً محدداً يوجه سيرها، ويساعد الباحث على تحقيق الأهداف التي يطمح إليها. تختلف الدراسات بناءً على القضية المطروحة وموضوع الدراسة. بناءً على خصوصية الدراسة التي نتناولها، والأهداف التي نسعى لتحقيقها، والأسئلة التي نحاول الإجابة عليها، **اخترنا اعتماد:**

1- المنهج الوصفي:

يعتمد هذا المنهج على دراسة ووصف و تحليل المشكلات المتعلقة بالجانب الإنساني من أجل الوصول إلى تفسير علمي لها بشكل منتظم . وعليه فالمنهج الوصفي يعتمد على جمع المعلومات ثم تحليلها وتفسيرها فمن خلال دراسة هذا الموضوع تم توظيف أهم المفاهيم و المعطيات التي تساعدنا على فهم ظاهرة الهجرة ووصف ال ظروف التي تعتبر سببا رئيسيا لانتشار تاثيراتها على امن الأفراد والمؤسسات في الجزائر وتحديدا ولاية تبسة وأثرها على الاستقرار الأمني للطلبة الجامعيين.

ولقد استخدمنا المنهج الوصفي من أجل التعرف على ظاهرة الهجرة ووضعها في سياقها الطبيعي، إضافة إلى تفسير الظروف والدوافع التي أدت إلى تفاقمها وجعلها كموضوع مهم في الجزائر، استنادا إلا مجموعة من المعطيات المتوفرة في المراجع أو التي استقيناها من ملاحظتنا جراء لقاءنا بمجموعة من المهاجرين بالجزائر في ولاية تبسة والمواقع الإلكترونية المحكمة.

2- منهج دراسة الحالة: تستعين هده الدراسة بتوظيف منهج دراسة الحالة الذي يعده الباحثون من أهم المناهج المعتمدة في الدراسات الاجتماعية حيث يتم جمع كل المعلومات

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، كلية العلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص87.

والبيانات الخاصة بموضوع معين تم تحليلها وتفسيرها من أجل التوصل إلى أهم النتائج والتعميمات المتعلقة بالدراسة.

وتم توظيف منهج دراسة الحالة في موضوع الدراسة وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة اللاجئين الأفارقة في الجزائر ولاية تبسة ومدى تأثير هذه الظاهرة على أمن الطلبة الجامعيين في ولاية تبسة والتطرق أيضا إلى الآليات المعتمدة في محاربة الهجرة غير الشرعية للأفارقة عن طريق سياسة إستباقية ووقائية للتصدي للأضرار المحتملة جراء تواجد اللاجئين الأفارقة على الأراضي الجزائرية.

- **مجتمع الدراسة:**

تعتمد مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، وهي تتطلب من الباحث دقة بالغة حيث يتوقف عليها إجراءات البحث و تصميمه و كفاءة نتائجه.

عند بداية أي بحث مها كان نوعه، يواجه الباحث تحدي في تحديد نطاق العمل، أي اختيار مجتمع البحث أو العينة التي سيتم إجراء الدراسة عليها وتحديدها. وكلما زاد عدد الأفراد المختارين الذين يشملهم البحث، أصبحت النتائج مستندة إلى أساس أقوى. ولكن، غالبًا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على إجراء دراسة شاملة لجميع أفراد مجتمع البحث، فيكتفي بعدد قليل من تلك الأفراد المتاحة التي يأخذها ضمن حدود الوقت والجهد والإمكانات، ويبدأ بدراستها ثم تعميم خصائصها على المجموعة. وهذه هي طريقة العينة، وللعينة شرطان أساسيان: الأول هو أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي؛ أي أن أفرادها يتمتعون بنفس الخصائص الموجودة في مجتمع الدراسة، والثاني هو أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرصة متساوية في الاختيار، وهذا يعني أن الفرص المتكافئة تتاح لكل فرد

من المجتمع الأصلي بحيث يمكن أن يقع عليه الاختيار ليكون ضمن العينة دون تدخل أو تحيز أو تعصب من الباحث. و هناك أربع خطوات أساسية لاختيار العينة و هي :

- ✓ تحديد وحدة العينة
- ✓ تحديد الإطار الذي تؤخذ منه العينة
- ✓ تحديد حجم العينة
- ✓ تحديد طريقة اختيار العينة.[1]

وعلى هذا وقع اختيارنا على هذا المجتمع وارتأينا ان تكون طلبة الإقامة الجامعية رزايقية لمين – تبسة– هي نموذج الدراسة، ودلك لمعرفة مدى تأثير هجرة الأفارقة على أمن الطلبة الجامعيين.

فعلى الباحث ان يقوم بتحديد عينة الدراسة تبعا لطبيعة موضوعه موضحا أهدافه من اختيار هذه العينة، في بحثنا هذا قمنا باختيار بعض الطلبة المقيمين في إقامة رزايقية لمين تبسة، والذي يبلغ عدد المتحاور معهم 30 طالبا.

[1] محمد شفيق، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص117.

التعريف بالإقامة:

1- الإطار التشريعي والتنظيمي :

1.1- النصوص القانونية التي تحكم الأمن الداخلي للمؤسسة :

أمر رقم 25-24 مؤرخ في 30 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 25 سبتمبر 1995 ، يتعلق بحماية الأملاك العمومية

- مرسوم تنفيذي رقم 96 - 158 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1416 الموافق 4 مايو سنة 1996 ، يحدد شروط تطبيق أحكام الأمن الداخلي في المؤسسة ، المنصوص عليها في الأمر 2495 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 .

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1419 الموافق 20 مارس 1999 ، يحدد مهام مصلحة الأمن الداخلي في المنطقة وتنظيمها وعملها

- توجيهة رقم 01 المؤرخة في 20 جوان 2004 ، تتعلق بإعادة تنشيط تدابير الأمن الداخلي للمؤسسة.

2.1- النصوص القانونية المتعلقة بالمهام المسندة للمؤسسة :

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق 11 يناير سنة 2004 ، يحدد التنظيم الاداري للديوان الوطني للخدمات الجامعية و مديريات الخدمات الجامعية و الإقامات الجامعية.

2- تعريف المؤسسة :

1.2 – نشأتها بقرار وزاري مشترك رقم 85/59 مؤرخ في 01-نوفمبر- 1995 والمتضمن القانون الداخلي للديوان الوطني للخدمات الجامعية والإقامات الجامعية . وتم افتتاحها للموسم الجامعي 1985/1986

2.2- النشاطات الرئيسية والملحقات : هي مؤسسة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذات طابع خدماتي تقوم بإيواء وإطعام الطلبة المقيمين بها، كما تقوم بتقديم خدمات أخرى متمثلة في توفير وسائل الراحة و الترفيه بغية تقديم أحسن الخدمات للطلبة، بفتح مرافق ذات طابع ترفيهي وثقافي أهمها: نادي الطلبة ، مرش طاقة استيعاب أكثر من 30 غرفة مجهزة، وقاعة نشاطات 03- الموقع : تقع الإقامة الجامعية رزايقية لمين في شمال مقر الولاية على الطريق الوطني الرابط بين مدينتي تبسة وقسنطينة حيث تبعد عن وسط المدينة بحوالي 07 كلم يحدها من الشمال القطب الجامعي (الشيخ العربي التبسي) ومن الشرق حي أول نوفمبر 1954، ومن الجنوب الإقامة الجامعية للبنات (مباركية لزهر) كما يحدها من الغرب (واد لعجايلية).

2- المواصفات العامة للمؤسسة:

1.2- إسم المؤسسة : الإقامة الجامعية رزايقية لمين بن حسان تبسة (ذكور)

2-2- تاريخ الإنشاء : سنة 1985

3.2- النشاط الأساسي والثانوي :

- النشاط الأساسي : ذات طابع خدماتي (إيواء وإطعام الطلبة)

- النشاط الثانوي : نشاطات ثقافية علمية ، رياضية وترفيهية

4.2- القيمة المالية للمؤسسة :

5.2- أهمية المؤسسة : هي مؤسسة ذات طابع خدماتي حيث تتكفل بإيواء وإطعام الطلبة المقيمين وتوفر لهم سبل الراحة والترفيه كما تشارك أحيانا في مختلف التظاهرات والحفلات والواجبات الوطنية .

6.2- إمكانيات الإنتاج : ذات طابع خدماتي يمكن للإقامة إستعاب 1023 طالب

7.2- إمكانية استقبال الزوار : نعم

8.2- الموقع : تقع الإقامة شمال الولاية بالطريق الوطني رقم 10 الرابط بين مدينتي تبسة و قسنطينة .

9.2- الجوار بحدها: - من الشمال القطب الجامعي الشيخ العربي التبسي

- من الجنوب : الإقامة الجامعية مباركية لزهر

- من الشرق : حي أول نوفمبر 1954

- من الغرب : واد العجايلية .

10.2- الجدار الخارجي : طوله حوالي 1500 متر علوه : 2.5 متر

11.2- المحيط الأمني : غير موجود

المسافة التي تفصله عن الجدار الخارجي : (غير موجود)

12.2- المساحة الإجمالية - المبنية 19680.00 متر

- الشاعرة : 98168.00 متر

13.2- البعد عن المصالح الأمنية:

- الشرطة 03 كلم

- الدرك الوطني: 1.5 كلم

- الحماية المدنية: 05 كلم

3- المواصفات الخاصة للمؤسسة:

1.3- الخصائص الهندسية للمبنى : خرسانة مسلحة

2.3- عدد العمارات : 10 مباني

1.2.3- التقسيم :

عدد الأجنحة 09 منهم 03 غير صالحة . عدد القاعات : 03 عدد الغرف : 530 منهم 180 غير صالحة عدد الساحات : 06

2.2.3- طاقة الإستيعاب : الطاقة النظرية: 1050 شخص

الطاقة القصوى: 1050 شخص

الطاقة الفعلية : 1022 شخص

3.2.3- الإدارة : عدد المكاتب 13 (الإدارة تتبع للإقامة مباركية لزهر) عدد الطوابق 01 4-2-3- الهياكل الأخرى : قاعة نشاطات 640 متر . قاعة أنترنات 240 متر

4.2.3- هياكل إيواء الموظفين - سكنات وظيفية (00) إقامة الضيوف: (00) - مراقد : (00) - إقامة الموظفين . (00) - إقامة الموظفات: (00) - النادي (01)

6.2.3- هياكل الخدمات المخبزة (00) المطبخ (01) – المغسلة (01) . العيادة (01) . قاعة نشاطات (01)

7.2.3- المخازن :

الرقم	الموقع	المواد المخزنة	المساحة	المساحة الإجمالية
01	خلف المطعم بجانب المغسلة	مواد وآلات الصيانة والتنظيف ومعدات المطعم لوازم الإدارة والإعلام الآلي ، معدات المطعم. الألبسة ، والهدايا	12 متر مربع 438 متر مربع	450 متر مربع
02	داخل المطعم	مواد غذائية . فواكه وخضر لحوم ومشتقاته، بيض وبصض مشتقات الحليب .	50 متر مربع 50 متر مربع 50 متر مربع 50 متر مربع	160 متر مربع

8.2.3- أماكن الإجلاء موجودة : نعم

تحديدها: فناءات، ملاعب، مساحات خضراء

9.2.3- عدد مداخل المؤسسة الرئيسية والثانوية: 03

الباب الرئيسي مركز المراقبة 01

الباب الخلفي مركز مراقبة يتبع إداريا للإقامة مباركية لزهر

الباب الفاصل بين الإقامة والجامعة .

10.2.3- نظام غلق الأبواب يدوي

11.2.3- مراكز المراقبة: – نقاط الحراسة بأبراج المراقبة ليلا ونهارا : (00)

- نقاط الحراسة الثابتة ليلا ونهارا (03)

- توزيع أعوان الأمن والوقاية على أماكن الحراسة : 01 في كل مركز

12.2.3- النقاط الحساسة: (خزان الماء ، خزان الغاز. سخانات الماء ، خزان الكهرباء)

13.2.3- المواد الحساسة المستعملة: لا توجد

4- منهجية الأمن:

1.4- تقييم الأخطار والتهديدات:

1.1.4- تحديدها:

أ- الإنسان : الأمراض المعدية. إعتداءات خارجية ، التسممات

ب- من الجوار السرقة والنهب - المخدرات والخمور .

ج- طبيعية أو مرتبطة بالنشاط : الفيضانات نظرا لموقع الإقامة قريب جدا من واد العجايلية وقد حدث في 28/08/2015 وأتلف كل التجهيزات دون حدوث إصابات بالغة .

2.1.3- مكان حدوث الخطر خزان الماء، المولدات الكهربائية ، مولدات الغاز المطبخ ، مولد الكهرباء الميكانيكي.

3.1.3- احتمال حدوث الأخطار:

- هجوم مسلح خارجي : محتمل

- تسريب أسلحة أو متفجرات أوكميات هامة من المواد الضارة : محتمل - تجمعات ومظاهرات وحوادث مخلة بالأمن والنظام بجوار المؤسسة : محتمل

- حجز الرهائن : غير محتمل

- المشاجرات : محتمل - التهديد بالانتحار : غير محتمل - التسمم الجماعي : محتمل

- الأوبئة: محتمل

- إنفجار: غير محتمل

- الحرائق: محتمل الانهيارات : غير محتمل الزلازل: غير محتملة

- الفيضانات والعواصف : محتمل

2.3- تقييم الآثار المترتبة

* على المنشأة : تحطيم الجدران، وإنسداد قنوات الصرف الصحي، إنزلاق التربة
* الاقتصادية : سرقة وتحطيم الممتلكات العامة .
* الاجتماعية : إحداث البلابل وتحطيم نفسيات الطلبة .
* محيط المؤسسة تشكيل خطر وتهديد دائم
* البيئية : كثرة القمامة، والروائح الكريهة
* السياسية : حدوث إنزلاقات أمنية وغلق الطرقات .

➢ **أدوات جمع البيانات:**

أ- الملاحظة:

تُعد الملاحظة أحد الأدوات المنهجية التي يُعتمد عليها في جمع المعلومات العلمية والحقائق من موقع الدراسة. فالملاحظة هي عملية مراقبة أو مشاهدة للسلوكيات والظواهر والمشكلات والأحداث والعناصر المادية والبيئية، ومتابعة تطورها واتجاهاتها وعلاقاتها بطريقة عملية منظمة ومخططة وهادفة، وذلك بهدف التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أهداف الإنسان وتلبية احتياجاته. [1]

ب- استمارة الاستبيان:

يعتبر الاستبيان من الأدوات الشائعة الاستعمال في العلوم الإنسانية،حيث يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة لا يستطيع الباحث ملاحظتها بنفسه في المجال المبحوث، ويعرف عبد الباسط محمد الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة التي ترسل إلى الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم أو مقابلتهم وحكما لوجه استفتائهم نحو موضوع معين أو مشكلة

[1] محمد عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط 1 . دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، الأردن،2008، ص88.

معينة.[1] (لم نعتمد على هذه الأداة في دراستنا وإنما ادرجناها فقط ن باب وضع الأدوات المعتمدة في البحث)

ج- المقابلة: تُعد المقابلة عملية استبيان شفوي يستخدمها الباحث لجمع البيانات أو المعلومات الشفوية من الأفراد الموجودين تحت الدراسة. الفرق الأساسي بين الاستبيان والمقابلة يكمن في أن الفرد تحت الدراسة يكتب الإجابة على الاستبيان، بينما يقوم الباحث بكتابة الإجابة خلال المقابلة.[2]

*** المقابلة المقننة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على المقابلة المقيدة والتي تتم من خلال قيام الباحث بإعداد قائمة من الأسئلة قبل إجراء المقابلة، ويتم طرح نفس الأسئلة في كل مقابلة وبالغالب حسب نفس التسلسل، وإلا أن ذلك لا يمنع من طرح أسئلة غير مخطط لها إذا ما رأى الباحث ضرورة لذلك وقد تكون الأسئلة المطروحة في هذا النوع من المقابلات ذات نهايات مغلقة، وقد تكون الأسئلة ذات نهايات مفتوحة، وقد تكون أسئلة ثنائية التفرع أو أسئلة متعددة الاختيار[3].

و قد اعتمدنا عليها كأداة أساسية، وقد تم صياغة مجموعة من الأسئلة وطرحت على الطلبة الجامعيين المقيمين بالإقامة الجامعية رزايقية لمين –تبسة–،بهدف جمع بعض المعلومات التي استعنا بها في التحليل وتفسير النتائج.

وتمركزت أسئلة هذا المقابلة حول ثلاثة محاور أساسية تخدم تساؤلات وفرضيات الدراسة وقبل ذلك قمنا بطرح ثلاث أسئلة تتعلق بمعلومات عن أفراد العينة المدروسة، من أجل

[1] احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص335.
[2] دلال القاضي ومحمود البياتي، منهجية و أساليب البحث العلمي، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،2003 ، ص122.
[3] إيكان سومية، أدوات البحث العلمي، مادة: صميم وبناء أدوات البحث العلمي سنة أولى ماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف معهد التربية البدنية والرياضية، الساعة: 15:30–17:00، ص05.

الحصول على بعض المعلومات عنها وهي طبيعة العمل والمؤهل العلمي، بالإضافة إلى التخصص وسنعرض المحاور باختصار فيما يلي:

المحور الأول: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات امنية سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة:

المحور الثاني: قد تكون للهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة.

المحور الثالث: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرا ثقافيا قد يكون سلبيا اكثر من ان يكون إيجابيا على الطلبة الجزائريين

- **صعوبات الدراسة.**

* ترتبط صعوبات الدراسة المتعلقة بسياسات التعامل من الهجرة في ولايات الجزائر بتعدد مفهوم الهجرة وصعوبة ضبطه نظرا لتعاملاتها على مستويات مختلفة إضافة إلى خلقها العديد من الإشكاليات المرتبطة بفعالية الجزائر في صياغة سياسات ناجعة للتعامل معها.

* شكلت قلة الكتابات والأبحاث العربية حول ملف الهجرة الأفارقية صعوبة كبيرة في البحث حيث أن جل الإسهامات كانت من طرف باحثين ومؤسسات بحثية أجنبية سواءا إنجليزية أو مجموعة من المقالات المنشورة في المجلات، أو مجموعة من المواقع الالكترونية.

* صعوبة مقابلة جميع الطلبة في وقت واحد

* صعوبة التحصل على معلومات عن الإقامة الجامعية للطلبة

- **مصطلحات الدراسة:**

أ- الطالب الجامعي:

* **مفهوم الطالب الجامعي:** "يعني الطالب الجامعي الفرد المسجل فعلا في سجلات الجامعة ومستمرا في دراسته ويحضر امتحانات دورية ومشتركا في أنشطة الجامعة العلمية كالأنشطة أو الفنية أو المفصول أو المؤجل، ويخضع لهذه الوحدة الطالب الأجنبي وابن البلد على السواء."[1]

وحضوره إلى "سير الدراسة يكون على شكل حصص داخل القاعات أو المدرجات وهذه الحصص تكون في شكل محاضرات أو أعمال موجهة بحيث المدة الزمنية البيداغوجية للحصة لا تقل عن ساعة ونصف،... يخضع الطالب إلى تقييم مستمر لقدراته بغية الانتقال من سنة إلى أخرى حيث يتم إجراء امتحانين جزئيين خلال السنة."[2]

"وإذا قلنا بأن رسالة الجامعة تشمل توفير المعرفة وإنتاجها فإن ذلك ينطوي على امتلاك الجامعة القدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة المحلية والإنسانية الذي يغترف منه البشر."[3]

***المفهوم الإجرائي:** هو طالب اجتاز مرحلة الثانوية ومتحصل على شهادة البكالوريا بمعدل يسمح له بأن ينتمي إلى أحد التخصصات الجامعية والتي تكونه وتؤهله خلقيا وعلميا في أحد المجالات التي اختارها مسبقا ليستفيد من الخبرات الأكاديمية المسطرة من وزارة التعليم والبحث العلمي علميا وعمليا.

[1] عدنان أحمد مسلم وأمال صلاح عبد الرحيم، دليل الباحث في البحث الاجتماعي، دار العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية، السعودية، 1432 هـ/ 2011 م، ص 68.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل الطالب، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 1428 ه- 2007م/ 1429 ه- 2008 م، ص 22.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلة دورية أكاديمية دورية محكمة،المركز الجامعي غرداية،المطبعة العربية، نهج طالبي أحمد،غرداية،الجزائر،العدد 16 ،رجب 1433 هـ/جوان 2012 م، ص 11.

ب- الهجرة:

الهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة في الإنسان تمسك بها من أجل البقاء، وفرضتها ظروف مختلفة إما اقتصادية بسبب عدم التوزيع العادل للثروات في العالم أو بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي نتيجة الاضطرابات الداخلية مما دفعهم إلى الهجرة بحثا عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة.

ولقد تعددت وتباينت تعاريف الهجرة وذلك تبعا لزوايا ورؤى مختلفة في الميادين المعرفية المتعددة.

لغة: تعني كلمة هاجر، المهاجرة من البلد وعنه، أي خرج منه إلى بلد آخر[1]

وتحتل الهجرة في الشريعة الإسلامية مكانة هامة وذلك لارتباطها بظروف نشر الدين الإسلامي، وهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة مع أصحابه نتيجة اضطهاد الكفار، من أجل نشر تعاليم الدين الإسلامي. ويقول الله تعالى: " **إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرًا**"[2]

أما علماء النفس فيعرفون الهجرة على أنها:" غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لايحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين ، مثلها مثل غريزة التملك وغريزة المقاتلة".[3]

أما في معجم العلوم الإجتماعية فالهجرة ترتبط بالأشخاص والتجمعات السكانية، ومعناها انتقال الأفراد من مكان ومن بلد لآخر.[4]

[1] المنجد في اللغة والأعلام: منشورات دار المشرق، بيروت، ط 42، 2007 ، ص 855.
[2] القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 96.
[3] انشراح الشال: المغترب ووسائل الاتصال، دار الفكر العربي، 1987 ، ص 16.
[4] زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1977 ، ص 127.

ويعرفها الأستاذ إيفرت لي (Everte .Lee) أنها التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون أن نقيدها بمسافة معينة وإذا كانت حرة أو اجبارية، داخلية أو خارجية[1].

التعريف الإجرائي: الهجرة هي انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بهدف الاستقرار بشكل دائم أو مؤقت، ويمكن أن تكون داخلية، أي داخل حدود الدولة، أو دولية، أي بين البلدان. تحدث الهجرة لأسباب متعددة، منها البحث عن فرص اقتصادية أفضل، الهروب من الحروب أو الكوارث الطبيعية، أو السعي لتحقيق مستوى معيشي أفضل.

ج- الهجرة غير الشرعية:

ويطلق عليها عدة تسميات، الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، وتعني دخول المهاجر إلى البلد بدون تأشيرات أو رخص مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل.[2]

أما الباحث علي الحوات فيعرفها بأنها: انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة، أو الإقامة الدائمة.[3]

في حين عرفها المشرع الجزائري على أنها مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.[4]

---

[1] بوفير ليون وآخرون، الهجرة الدولية، ماضيها حاضرها ومستقبلها، تر: فوزي سهاونة، عمان، 1982، ص31.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2008 ، ص17.

[3] علي الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، ط 1، طرابلس،2007 ، ص 56.

[4] قانون العقوبات 09-01، مؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 2009/02/25، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق لـ 08 يونيو 1966 ، الجريدة الرسمية، العدد15، يوم 08 مارس 2009 ، ص04.

التعريف الإجرائي: يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن رحلة قاسية من العذاب يسلكها المهاجر نحو بلد ما بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون، أي من غير المنافذ المعدة للدخول والخروج وبدون إذن من الجهات المختصة.

د- الأمن:

* **لغة:** وردت كلمة الأمن في القواميس العربية بمعانى متعددة ويقصد به سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والإستقرار وعدم الخوف.

1- الأمن والأمان والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان.

2- الأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة[1].

3- الإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق، ضده التكذيب، يقال: "آمن به قوم وكذب به قوم"[2].

*** الأمن إصطلاحا.**

الأمن مسألة هامة ورئيسية في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حد سواء، فالأمن نقيض الخوف فكان لزاما العمل على إيجاده لما له من أهمية في حماية قدرات الدول في جميع المستويات، وانعدام الأمن يعني فناء الأمة ومكتسباتها وبالتالي القضاء على كيانها بسبب انتشار الفوضى، غير أنه ما وجب الاتفاق عليه هو صعوبة إيجاد تعريف جامع للأمن وذلك بإعتبار اتساقه بطبيعة الظاهرة الأمنية والآليات الأمنية المعتمدة لمواجهة الظاهرة الأمنية وتحقيق الحل الأمني وطبيعة تداخله مع بعض المفاهيم الأخرى وهو ما أشار إليه "باري بوزان" Barry Buzan بقوله:" إنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة

[1] محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات ، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص 18.
[2] ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ،دط، 2003، ج 1، ص 164.

بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، والإنتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"[1].

تعرف دائرة المعارف البريطانية مفهوم الأمن إرتباطا بالأمن القومي إذ ترى أنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، تماشيا مع ما قدمه "فريدريك هارتمان" F. Hartman من تعريف الأمن على أنه" محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة والتي قد تكون مصالح داخلية أو خارجية"[2].

يعرف هنري كيسنجر H–Kessinger الأمن بأنه" التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها لحفظ حقه في البقاء"[3].

يرى "والتر ليبمان" W. Lippman أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[4].

التعريف الإجرائي: يمكن القول أن الأمن هو الحالة التي تسود فيها الثقة والطمأنينة المبنية على معطيات موضوعية وحقيقية نحو حماية الوحدة الوطنية للدولة من أي خطر أوعمل إجرامي سواءا كان داخليا أو خارجيا، وهناك من يرى أن الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيدا من مجرد الحماية من الأسر والحرب، حيث جذور الصراعات وعدم الاستقرار.

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت، 2008، ص 19.

[2] صالح لافي المعايطة، الأمن الوطني الأردني، الأبعاد والتحديات "، الأردن: مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 01، المجلد 01، 2007، ص 19.

[3] محمد غالب بكزاده، "الأمن وإدارة أمن المؤتمرات".، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2000، ص 19.

[4] جون بيلس وستيف سميت، "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004، ص 414.

- **تقسيم الدراسة:**

بهدف التعرض إلى كل العناصر بدقة وربط العلاقة بين المتغيرات ببعضها البعض سنقسم دراستا إلى أربعة فصول.

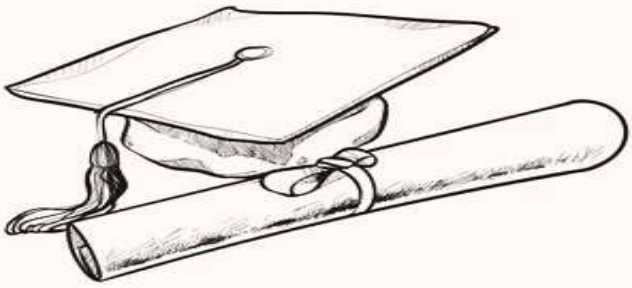
نظر لطبيعة الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى أربعة فصول حيث تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى الإطار الإشكالي والمنهجي؛ يتناول هذا الفصل الجوانب الأساسية التي تؤطر الدراسة، بدءًا بالإشكالية التي تحدد موضوع البحث وأهدافه، مرورًا بفرضيات الدراسة التي تُرسم كاحتمالات لتفسير الظاهرة، وصولًا إلى أهمية البحث وأسباب اختياره. كما يشمل مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع لتحديد الفجوات البحثية والاستفادة من الجهود العلمية السابقة. أما في الإطار المنهجي، فيتطرق الفصل إلى المنهج المستخدم في البحث، سواء كان وصفيًا، تحليليًا أو تجريبيًا، إضافة إلى تقنيات جمع المعلومات مثل الاستبيانات والمقابلات. كما يوضح مجتمع الدراسة والعينة المختارة، إلى جانب المجالات التي تمثل نطاق البحث.

وفصل ثان حول: الإطار النظري والمفاهيمي الذي يركز على الخلفية النظرية للبحث، حيث يتناول أبعاد ومستويات الأمن في ظل تأثير الهجرة غير الشرعية. كما يبحث في دوافع هذه الهجرة والنتائج المترتبة عليها، إلى جانب علاقتها المباشرة بالأمن. أما الجزء الخاص بالتأصيل المفاهيمي، فهو يعرّف مفاهيم رئيسية مثل الأمن والهجرة غير الشرعية، إلى جانب المصطلحات ذات الصلة بالهجرة. كما يناقش مفهوم الطالب الجامعي في إطار هذه الظاهرة.

والفصل الثالث تضمن دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر؛ يعالج هذا الفصل أثر الهجرة غير الشرعية على مستويات الأمن، مركّزًا على تأثيرها في أمن الأفراد والمجتمع. كما يبحث في الروابط بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

والإرهاب، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، مما يوفر فهمًا أعمق لتداعيات هذه الظاهرة. أما المطلب الثاني، فيتناول ظاهرة هجرة الأفارقة إلى الجزائر، من خلال عرض الأرقام والإحصائيات الحديثة، ومناقشة الأسباب التي تدفعهم للهجرة عبر ونحو الجزائر. كما يستعرض تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار، ويفحص أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية.

أخيرا الفصل الرابع وهو الجانب الميداني للدراسة: يُخصص هذا الفصل لعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها خلال الدراسة، إلى جانب مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات التي تم وضعها مسبقًا. كما يتناول مقارنة النتائج بالدراسات السابقة، واستخلاص النتائج العامة التي يمكن أن تقدم توصيات أو حلولًا لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن.



الفصل الثاني

تمهيد

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم التقليدي إلى مفاهيم ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في المنطقة العربية التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى بعضها مرتبط بتجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية واللجوء المقترن بصفة الهجرة غير الشرعية، وباعتبار هذا كله برزت الهجرة لاسيما غير النظامية كمصطلح بقوة قي العقود الأخيرة ولقيت استهلاكا واسعا في الأوساط الإعلامية ولدى مخططي السياسات العامة في العالم وأصبحت احد أهم القضايا التي أجبرت دول العالم المتقدم للتعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا في حل أزمة الهجرة بكل تفرعاتها.

تعد الهجرة من الظواهر المنتشرة على المستوى العالمي والتي يشهدها العالم بأسره فهي قديمة قدم التاريخ البشري ولغايات وأسباب متعددة، غير أنه وفي الآونة الأخيرة أصبحت الهجرة تشكل أبعادا مختلفة في ظل تزايد عدد المهاجرين، كما ينطوي مفهوم الهجرة على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى التعاريف ذات الصلة والوقوف على الأسباب المؤدية له.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة وسنتطرق إلى تعريف الهجرة غير الشرعية، الأمن، وكذلك مدخل مفاهيمي للمصطلحات ذات الصلة بالهجرة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

إن البحث في ظاهرة الهجرة يتطلب العودة إلى مختلف التعاريف المقدمة من طرف الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين والجغرافيين، وإبراز أهم الخصائص والسمات التي تميز كل تعريف لكن قبل ذلك سنتعرف على مفهوم الهجرة

الفرع الأول: مفهوم الهجرة

يعد مصطلح الهجرة من المصطلحات التي استخدمت في كثير من العلوم سواء كانت السياسية أو الشرعية أو الاجتماعية مما اوجد الكثير من التعريفات للظاهرة، وفي هذه الدراسة ستتناول مفاهيم الهجرة أولا ثم ننتقل إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية والمصطلحات المرتبطة معها على غرار الهجرة غير المنتظمة، الهجرة المختلطة وهجرة الأزمات والهجرة السرية بما يتناسب وطبيعة الدراسة.

1- تعريف الهجرة :لغة:

لفظ الهجرة في اللغة العربية اشتق لفظ الهجرة من الهجر أي ضد الوصل، لفظ مشتق من الكلمة الثلاثية (هَجَرَ)، ومعناها الرحيل عن المكان، أو التخلي عن شيءٍ ما، وأيضاً تُعرفُ الهجرة بأنها انتقال الأفراد من مكانٍ إلى الآخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد[1]

تعود كلمة الهجرة حسب، معجم المعاني الجامع عربي عربي، إلى مصدر الفعل هاجَرَ، وتُجمع على هجرات، بمعنى خروج الفرد من أرض وانتقاله إلى أرض أخرى[2]، بغية الحصول على الأمان والرزق، أو هي انتقال المرء من بلد إلى بلد آخر ليس مواطناً فيه، ليعيش فيه بصفة دائمة، وقد ورد عن ابن فارس أنّ الهاء، والجيم، والراء أصلان، أحدهما يدل على شدّ شيء أو ربطه، أما الآخر، فيعني القطع أو القطيعة، وهي عكس الوصل.[3]

ومعنى الهجرة وفق قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر قاموس عربي ،عربي، اشتق لفظ الهجرة من الهجر أي ضد الوصل[4] .

والهجرة في لسان العرب ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض أخرى[5]، ولم تقتصر الهجرة في اللغة على معنى واحد بل تضم عدة معانٍ فالهجرة بمعنى المفارقة

[1] ينظر: المعاني، لفظ هاجر، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar ، تاريخ الولوج: 2025/04/25، سا: 15:44.
[2] محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ،2010، الطبعة الأولى، الجزء الخامس، ص251.
[3] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان سنة 1999 الطبعة الثانية، الجزء السادس، ص.34
[4] 11 - محمد جاسم عبد الله، أحكام الهجرة في الشريعة الإسلامية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد8، العدد الأول، بغداد،العراق، ص 95
[5] ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت: دار صادر سنة 1300هـ، سنة 1878م. ص 250.

والقطع، وتعني مفارقة الشخص لغيره باللسان أو القلب أو البدن، وقد كان أصل الهجرة عند العرب في خروج الرحل من البادية نازحين المدن بحثاً عن الرزق، كما أن فعل هجر – يهجر الشيء أو الشخص يعني يتركه أو يعرض عنه، وهجرة السكان أو نزوحهم هو انتقالهم من موطن إلى آخر[1]

أي تغيير مقر الإقامة، فالهجرة إذن هي الانتقال من مكان لآخر بغرض الاستيطان والإقامة مهما كانت مسافة الانتقال.

والهجرة تعني الخروج من أرض إلى أرض والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم، ونقول وتهجر [2] فلان أي تشبه بالمهاجرين وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر ، والاسم من الهجرة [3].

ولا يبعد معنى الهجرة في اللغات الأجنبية عن دلالاتها في المعاجم العربية ففي القواميس الفرنسية مثلا الهجرة يقصد بها الإتيان من بلد إلى أخر بنية الإقامة والاستقرار فيه.[4]

وفي اللُّغة الإنجليزية نجد,immigration, Immigrant ,Immigrate بمعنى يهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الأشخاص اللذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذه مقرا دائماً.

Immigrate(v). Immigrate (n), Immigration (n)

أي يهاجر مهاجر هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما.[5]

Migrate (v),Migrant (n),Migration (n)Transmigration

[1] منصور محمد الكيحيا، جغرافية السكان، أساسها ووسائلها، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، سنة 2003، ص 113. 13 - انظر آبادي (محمد بن يعقوب السراج الفيروز)، القاموس المحيط، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، صيدا، المكتبة العصرية، سنة 2009، ص 1264.

[2] عطوات عبد النور، دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري دراسة حالة ولايتي تمنراست و ورقلة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر. نوقشت يوم الخميس 05. ماي 2016 الموافق لـ 1437 هـ. السنة الجامعية: 2015/2016، ص 03

[3] ابن منظور، المرجع السابق، ص 251

[4] فريد أمعضشو،" الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديله"،مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد 3،2013 ،ص 111

[5] Dictionary,Oxford University, Oxford Advanced Leavner' s Press,new edition, UK,2000.p141.

يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان إلى بلد آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل[1].

ومما سبق يتضح أن الفرق بين المصطلح الأولImmigration والثاني Migration هو أن الأول لا يعني الإقامة الدائمة، أما الثاني فهو بعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة .[2]

وهناك من يرى أن كلمة Migration تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها Emigration للهجرة الصادرة أو الخارجة من الدولة، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها Immigration [3]

2- لفظ الهجرة في الشرع: والتي تعني الإنتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام وهي واجبة على كل من لا يأمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه، أين ورد اللفظ في عديد المواطن من القرآن الكريم كقوله تعالى : "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة[4].

كما أوحى الله عز وجل إلى نبيه الكريم (ص) بالهجرة من مكة إلى المدينة بعيدا عن سلطان الظلم والكفر والطغيان بقوله تعالى:"قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها"[5].

3- الهجرة إصطلاحا: يعتبر مفهوم الهجرة من أكثر المصطلحات التي تحمل دلالات مختلفة ولهذا تعددت تعاريفه بإختلاف مسبباته وتباين الخلفيات التي يتم التعامل من خلالها مع هكذا مفهوم سواءا من خلال عامل المسافة أو الفترة الزمنية التي وقع فيها الفعل، كما تعددت مساهمات ضبطه حسب عدة علوم ففي علم السكان تعني الهجرة الانتقال بشكل فردي أو جماعي من مكان لآخر بغية البحث عن وضع أفضل سواءا إجتماعيا أو إقتصاديا

---

[1] Ibid; p.180.

[2] عبد الله بلعباس ، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، https://doi.org/10.4000/insaniyat.14325، تاريخ الولوج: 2025/04/05، سا:14:00.ص25-38.

[3] احمد رشاد سلام ،"الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الامن الوطني " في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تحرير. احمد عبد العزيز الاصفر(الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ط1. 2014)، ص 203.

[4] القرآن الكريم سورة النساء، الآية، 100.

[5] القرآن الكريم سورة النساء، الآية، 97.

أو دينيا كان أو سياسيا وهنا يتضح لنا التركيز على الجانب التحفيزي في الهجرة المبني بشكل كبير على المستوى الاقتصادي والبحث عن حياة أفضل[1].

أما في القانون يعرفه فقهاء القانون الدولي على أنه مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى ومن هنا نجد أن القانون الدولي قد إعتد بنية المهاجر وعليه فإن ترك الإقليم لفترة زمنية معينة والعودة إليه بعد أي مدة كانت سواءا قصيرة أو طويلة لا يعد من وجهة نظر الفقه هجرة[2].

أ-**تعريف علم الاجتماع:** الهجرة تعني ذلك الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة والذي يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالف بذلك للقيم والمعايير الإجتماعية ومنه يصبح فعل المهاجرة فعلا ينقم عليه الجمهور وعلى من يمارسه[3]، ركز هذا التعريف على الأثر القيمي والأخلاقي الذي ينعكس على المهاجر.

تعد ظاهرة الهجرة أحد الأنشطة الإنسانية الطبيعية في جميع العصور والأمكنة وهي أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على وجه الأرض، فهي قديمة قدم الإنسانية ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة وقد تعددت المفاهيم الخاصة بالهجرة سواءا كانت من منظور إنساني أو قانوني أو جغرافي ومن خلال ذلك تم التطرق إلى مجموعة من التعاريف أهمها:

يعرفها كل من "جليفر جنسون" G. Jhonson و"ديفيد هير" D. Hear على أن الهجرة بوجه عام هي عملية الانتقال من المناطق الضعيفة إقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصاديا وذات دخل فردي مرتفع، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية[4].

يقصد كذلك بالهجرة انتقال الفرد من مكان إلى مكان آخر سواءا كان ذلك داخل حدود الدولة وهو ما يطلق عليه "الهجرة الداخلية" أو الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يسمى

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،"الهجرة السرية واللجوء السياسي"،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012)، ص 15.
[2] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 203.
[3] عبد القادر القصير،"الهجرة في الريف إلى المدن في المغرب العربي"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 106.
[4] رفيق محمد الدياسطي، "الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري"، مطابع المجموعة الدولية، الكويت، 2007، ص 6.

"بالهجرة الدولية"، وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية[1].

ب- عرف تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 الصادر عن منظمة الهجرة الدولية :"بأنها هي التي يتوخى فيها عنصر الضغط والإجبار بما في ذلك الخوف من الاضطهاد، والخطر على الحياة والرزق سواءا بفعل البشر أو بفعل الطبيعة مثل اللجوء والنزوح داخليا والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية أو الكوارث الكيميائية أو النووية أو بسبب المجاعة أو المشاريع التنموية"[2].

ج- لقد حددت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة مثل المنظمة الدولية للهجرة IOM هذا المفهوم بشكل عام، يتضمن تعريف الهجرة معيارين أولهما : إجراء عبر حدود الحكم الذاتي الوطني، ثانيا الفترة الزمنية للعيش في بلد آخر حيث تقر المنظمة بأن الهجرة هي نشاط يعبر الحدود السيادية للدول[3].

كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل Place of Origin إلى منطقة الإستقبال أو مكان الوصول place of Destination[4]

الهجرة بمفهومها العام تمتد من علوم لأخرى مثل علم الجغرافيا وعلم الأنثروبولوجيا وعلم الإقتصاد والتاريخ والعلوم الإنسانية والسياسية والقانونية، بالإشارة إلى مفهوم الهجرة القديم والحديث نجد أن الهجرة القديمة اتخذت الشكل الجماعي، فالإنسان القديم كان يهاجر بحثا عن البيئة المناسبة للعيش أما الهجرة الحديثة فهي فردية ولا تأخذ شكل الهجرة الجماعية إلا

[1] زكريا خضر، "دراسات في المجتمع الحركي المعاصر" . (دمشق : دار الآهالى، 1999)، ص 49.
[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة ". (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص 15.
[3] Song Niu, Bing FAN, ”An overview of the Middle East Immigration in The EU: erigim, status quo, and challenges”, igUSED Cilc 3 say=2, october, 2016, p 58.
[4] دخالة مسعود، " واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعياتها وآليات مكافحتها"، الجزائر: ورقة محاضرة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2016، ص 126.

في ظروف استثنائية كظروف الحرب، أما من زاوية المعيار القانوني فالمهاجر هو الشخص الذي يقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية الدولة التي يقيم بها[1].

وعليه يمكن ضبط تعريف إجرائي للهجرة على أنها "الحراك السكاني مدعوما بالانتقال الذي يمكن أن يكون طوعيا أو إجباريا" ويتم الفصل بينهما على أساس أن الانتقال الإجباري يجبر المهاجر على الحياة بمعنويات أدنى – أي العمل بأجور أدنى–، أما الانتقال الطوعي فينتج عنه تحسن في المستوى المعيشي للمهاجر.

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية:

يجب أن نشير في البداية إلى أن الهجرة غير الشرعية يرمز إليها بعدة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية وهي تسمية تدل على أن هذا النوع من الهجرة يتم بطريقة تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم ويترادف هذا المصطلح مع الهجرة السرية التي تنبع من الطابع السري الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دولة المقصد وكذا الحالة التي يعيش فيها، سوف نورد أهم التعريفات لنصل في الأخير إلى تبني تعريف شامل للهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.[2]

أ- تعريف الهجرة غير الشرعية:

شهدت الدول المتقدمة إشكالية كبيرة حيال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتعد شعوب العالم الثالثة أكثر شعوب العالم التي تعرضت للهجرة، وقد تنامت هذه الظاهرة في أواخر القرن الماضي بدافع الفقر ونقص فرص العمل ناهيك عن القمع السياسي والديني إضافة إلى حركات الربيع العربي أو ما يسمى بالحراك العربي، لذلك تقوم إشكالية الهجرة غير النظامية في كيفية التعامل مع الإنسان المهاجر وفق الأطر الإنسانية والقانونية الممنوحة للمهاجر سواءا كان شرعيا أو غير شرعي ومدى استغلالهم في كل الأطر اللاأخلاقية واللاإنسانية،

[1] ماتيو اندري، سارا كيي ونجلاء سميكة، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي" ، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2010، ص 14 .

[2] هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر، الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2010 ،ص 88.

حيث تعرض كثير من المهاجرين لانتهاكات صارخة منافية لكل القوانين والأعراف التي أقرها ميثاق حقوق الإنسان[1].

* **تعرف الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها** " خروج الشخص من إقليم دولته أو دولة أخرى بطريقة غير شرعية دون الحصول على موافقتها لفترة ما أو بغرض استمرار بقائه على إقليمها بغرض الإقامة الدائمة حتى بعد انتهاء فترة السماح مخالفا بذلك لوائح ونظم الدولة والقواعد المتعارف عليها دوليا"[2].

* **تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها:** "ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير قانونية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وهناك من يدخلون بصورة قانونية أو بتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة ولكنهم يبقون في البلاد"[3].

***وعرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين** المعتمد من طرف الجمعية العامة في المادة (3) الفقرة (أ، ب)، فالفقرة (أ) تنص على أنه يقصد بتعبير تهريب المهاجرين "تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها المقيمين الدائمين"، وتنص الفقرة (ب) على أنه "يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبر الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة"[4].

[1] ياسر عوض الكريم المبارك، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2012 ، ص 7.

[2] فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010.1995 "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011)، ص 35.

[3] عائشة بن النوي، " مصطلح الهجرة غير الشرعية : بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية"، الجزائر: مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (01)، العدد 04، اكتوبر 2020، ص ص 193، 194.

[4] عبد المالك صايش، "التعاون الأورو مغاربي في مكافحة المهجرة غير القانونية " ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عنابة، الجزائر، 2007)، ص 18.

*** قدم الدكتور "محمد رمضان" تعريفا للهجرة غير الشرعية بما معناه:** " التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية"[1].

يعرفها الدكتور "محمد فتحي عيد" على أنها:" قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة"[2].

تعرف أيضا بأنها:" تعنى أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممراً للوصول إلى دولة أخرى.[3]

*** وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو غير الشرعية:**" بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعد شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقته على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"[4]، كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر 2005 :" مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين

[1] محمد رمضان، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها بالإغتراب الجماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009، ص 04.

[2] محمد فتحي عيد، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، (الرياض : ورقة مقدمة في الندوة العلمية بعنوان مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 8-2010/02/10)، ص 50.

[3] سهام حروري،" الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 05، 2012 ،ص 346

[4] عزت حمد الشيشني،المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010، ص138.

يدخلون ويبقون في بلدمادون رخصة وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم.[1]

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولية عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أماً الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتماما على الوجود أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادماً من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصداً الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها.[2]

وهناك تعريف قدمه الدكتور محمد رمضان بقوله:" الهجرة غير الشرعية في معناه العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.[3]

أماً الدكتور أحمد عبد العزيز الأصفر فيعرفها على أنها:" دخول الشخص حدود دولة من دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك...أو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة.[4]

أما الدكتور محمد فتحي عيد فيعرفها على أنها " قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو

[1] Rapport de la Commission mondiale de les Migrations Internationales sur, « les Migrations dans Un Monde Interconnecté: Nouvelles Perspectives D'action », Octobre 2005,P 35.

[2] عزت حمد الشيشني،مرجع سابق ،ص150.

[3] محمد رمضان،" الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعاده وعلاقتها بالاغتراب الإجتماعي"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009، ص04.

[4] أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض جامعة نايف الأمنية، 2010 ،ص 10.

الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر احد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية.[1]

تعريف القانون الجزائري للهجرة غير الشرعية: تعرف الهجرة في القانون الجزائري وفق الأمر 66-211 المؤرخ في جويلية 1966 الهجرة بأنها "دخول شخص أجنبي إلى الجزائر بطريقة غير قانونية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار و العمل".[2]

أما القانون 08-11 [3] المعدل للقانون السابق فقد عرف الأجنبي بأنه كل فرد يحمل الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية[4]، وبناءا على هذا فان المهاجر غير الشرعي هو من خالف هذه الأحكام.

*** أما الهجرة الشرعية:**

هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة.[5]

أيضاً هي التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة[6]، ويمكن القول بأنها تلك الهجرة التي تتم وفق القانون الدولي للهجرة بحيث يتم الدخول إلى بلد معين وفقاً لإجراءات قانونية معينة بحيث يصبح هذا الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة.

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن مصطلح الهجرة غير الشرعية عكس الهجرة الشرعية، فالهجرة غير الشرعية هي مصطلح حديث النشأة بالمقارنة مع مصطلح الهجرة الشرعية.

---

[1] محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة،ورقة مقدمة في الندوة العلمية بعنوان" مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، أيام 08-10 /2010/02 ، ص 50.

[2] الأمر رقم 66 - 211 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1386 الموافق 21 يوليو سنة 1966 والمتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر، المعدل والمتمم: .ج.ر.ج.ج، عدد36، 28 جمادى الثانية 1429ه/02 يوليو 2008م، ص04.

[3] قانون رقم 08- 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429الموافق 25 يونيو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها. ج.ر.ج .ج: عدد:36، 28 جمادى الثانية 1429ه/02 يوليو 2008.

[4] عبد المالك صايش، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون 08-11 السابق الذكر.

[5] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، 2010، ص205.

[6] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم ميارك، مرجع سابق،ص 17.

التعريف الإجرائي: يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها عملية انتقال غير قانونية يقوم بها أفراد أو جماعات دون الالتزام بالقوانين الدولية المنظمة للهجرة، حيث يتم تجاهل الضوابط القانونية المتعلقة بمغادرة البلد الأصلي وكذلك القوانين التي تحكم الدخول والإقامة في الدولة المستقبلة.[1]

يمكن النظر إلى هذا المفهوم من زاويتين أساسيتين: من منظور الدولة المهاجر منها: يُعرَّف هذا النوع من الهجرة بأنه خروج الأشخاص من إقليم دولتهم بطرق غير مشروعة، سواء عبر المنافذ الرسمية باستخدام وسائل غير قانونية أو عبر تجاوز هذه المنافذ بطرق غير معتمدة. ومن منظور الدولة المستقبلة: تُعتبر الهجرة غير الشرعية قائمة عندما يصل الأفراد إلى أراضيها بطرق تبدو قانونية ظاهريًا أو عبر وسائل غير مشروعة، ولكن دون الحصول على موافقة رسمية مسبقة من تلك الدولة، بغض النظر عن الغرض من الدخول.[2]

المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للمصطلحات ذات الصلة بالهجرة.

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية، وحق مشروع لكل شخص وقد عرفتها الشعوب منذ القدم، وبعد تزايد أعداد السكان على الأرض وترسيم الحدود بين الدول تم ضبط التحركات السكانية ضمن قوانين وأنظمة محلية ودولية والهجرة بشكلها الشرعي والقانوني تبقى ظاهرة عالمية ضرورية، فالبلدان الأوروبية هي التي اجتذبت في الماضي عمال المستعمرات لعدة غايات سياسية كالحروب الإقليمية والعالمية والاقتصادية كالحاجة لليد العاملة، غير أنه ومنذ سنة 1974* وعلى اثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية حدثت تغييرات في سياسات الهجرة ما ترتب عليه ظهور حالات جديدة للهجرة أهمها، الهجرة غير الشرعية وكذا ظاهرة اللجوء والتي كانت بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحالات الحروب

[1] ينظر: غربي محمد، لتحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض الجزائر. المتوسط الجزائر أنموذجا، العدد 8، الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، 2012،ص25.

[2] ينظر: حكيمة بولعشب، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والأسباب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج:15، عدد01، 2021، ص247.

*الأزمة المالية لسنة 1974: هي أزمة شملت أغلب الدول الأوروبية الرأسمالية حيث ظهر انكماش في الانتاج الصناعي وتقلصت الاستثمارات المالية وزاد عدد العاطلين عن العمل مما أدي إلى وقف الهجرة.

والاقتتال الداخلي وعليه وجب علينا التطرق لمفهومين أساسيين هما من مخرجات الهجرة كظاهرة عامة[1].

أ- مفهوم اللجوء كظاهرة من ظواهر الهجرة.

تعد ظاهرة اللجوء واحدة من أقدم الظواهر البشرية التي شهدتها جميع المجتمعات فما من مجتمع إلا وعرف حالات فرار لأفراده من مكان لآخر خوفا من تهديدات معينة، وعلى الجانب المقابل فما من مجتمع إلا واستقبل هاربين باحثين عن مأوى آمن، إلا أن تفاقم الظاهرة ألزم المجتمع الدولي سن قوانين تنظم ظاهرة اللجوء وذلك خلال بدايات القرن العشرين إذ تبنى المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية والتي عرفت اللجوء واللاجئين على نحو يتصف بالعموم والشمول كما اكتسبت ظاهرة اللجوء أهمية متزايدة في العقد الأخير حيث شهد العالم العربي والإسلامي ظاهرة ما يسمى بالربيع العربي أو الحراك السياسي، فتفاقم الأوضاع الداخلية لعدد من الدول العربية أبان عن حقيقة مشكلة اللاجئين وحقوقهم [2]

1- مفهوم اللجوء

اعتمد أغلب الدارسين والباحثين المتخصصين في دراسة ظاهرة اللجوء في تقديم تعريفات لهذا المصطلح استنادا إلى مصدرين رئيسين هما المعاجم والاتفاقيات العالمية والإقليمية الخاصة بتنظيم اللجوء وكذا حقوق اللاجئين وما يترتب عنه من التزامات خاصة بالدولة المستقبلة للاجئين أو دول المرور وصولاً للدول التي يتم فيها توطين اللاجئين بصفة نهائية أو مؤقتة لحين ترتيب عودتهم لأوطانهم التي هاجروا منها.

1-1: تعريف اللجوء لغة.

عرف معجم الوجيز كلمة "اللجوء" على أنها مصدر مشتق من الفعل "لجأ" والذي يقصد به "الاعتماد على" أو"الاستناد إلى " واسم المكان منها "ملجأ" وجمعها "ملاجئ " وهي

[1] احمد دياب، "معضلة أوروبية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تصفح يوم:2022/02/02، على الرابط: http:// rawabet center.com/Archive/12277

[2] فيصل مبارك سعيد الهاجري، "الحماية الدولية للاجئين"، مصر: مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 43، أكتوبر 2023، ص 65.

الأماكن التي يتم الاحتماء بها أو الإختباء فيها من جميع المخاطر الطبيعية والبشرية، ومدلولها أن حقوق اللاجئ تعد من المعالم البارزة للأخلاق والقيم العربية الأصيلة التي يجب على الجميع إحترامها والإلتزام بنصرة اللاجئ وإعانته حتى يرجع لبيته عزيزا وآمنا بصرف النظر عن هويته أو لغته أو دينه[1].

قال ابن فارس: لجأت والتجأت ويقال ألجأت أمري لله، ولجأت إلى فلان وعنه التجأت إذا أسندت إليه واعتضدت به[2].

كما ذكر اللجوء في القرآن الكريم في قوله تعالى : " **لو يجدون ملجأ أومغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمحون**"[3].

وقوله تعالى:"**والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين أووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم**"[4].

1-2: مفهوم اللجوء إصطلاحا.

إن اللجوء من أقدم الظواهر البشرية الملازمة للتعاسة والإضطهاد ولا زالت إلى يومنا هذا، فهو ليس ظاهرة مستحدثة أو جديدة بل ظاهرة رافقت كل الصراعات والحروب التي شهدتها الإنسانية وما من حضارة إلا وعرف أهلها الحروب والانتقال من مكان لآخر طلبا للنجاة والابتعاد عن الأخطار التي تهددهم، وفي الوقت ذاته لا تكاد تخلو حضارة في استقبال الغرباء على أراضيها بحثا عن الملجأ الآمن أو الرزق مادامت علاقة وضع المهاجرين واحترام حقوق الانسان علاقة وطيدة، تناول الباحث جملة من المفاهيم المتعلقة باللجوء وفقا للآتي :

[1] محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، "القاموس المحيط"، مرجع سابق، ص 65.
[2] عبد الله العسكري، "حقوق الإنسان والدولة " ، دار الفاربي للنشر والتوزيع، الرياض، 2016، ص 35.
[3] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 57.
[4] القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 74.

عرف الأستاذ "محمد الزحيلي" اللجوء بأنه "حق الانتقال إلى بلد لا يحمل جنسيته وذلك لأهداف سياسية ينادي بها، ويضطهد من أجلها أو يلاقي العنت والمشقة والمضايقة بسببها"[1].

تعددت التعاريف التي تناولت اللاجئين، فموجب اتفاقية 1951[2] يعرف اللاجئون بأنهم "أشخاص يخافون من اضطهاد أو خوف كبير من الإيذاء في بلدانهم الأصلية نتيجة لعرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتماءهم لمجموعة اجتماعية أو لأرائهم السياسية"[3].

كما يعرف اللاجئون بأنهم "أشخاص أجبروا على مغادرة بلادهم وإضطروا للفرار لأسباب تتعلق بالحروب والنزاعات أو الإضطهاد أو الكوارث الطبيعية"[4].

إضافة إلى التعريف الإنساني الذي يعرفهم على أنهم "ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وهم بحاجة إلى حماية ومساعدة إنسانية لضمان سلامتهم وكرامتهم"[5].

عرفت المادة الأولى من الإتفاقية العربية الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية المنعقدة في 02/27/ 1994 اللاجئ على أنه " كل شخص يلتجأ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي أو مقر إقامته الإعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله أو السيطرة الأجنبية عليه، أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو في جزء منها"[6].

يعرف "ميشلا هيني" Michela Hyne اللاجئ على أنه " الشخص الذي أجبر على الفرار من وطنه بسبب الاضطهاد الملازم لإنتمائه العرقي أو الديني وبسبب جنسيته أو

[1] عمران علي عبد الجليل خليفة، "مبادئ حق اللجوء لحماية ودعم اللاجئين وتطبيقاتها في القانون الدولي المعاصر والفقه الإسلامي"، (أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الإسلامية جامعة سوتان أمبيل، أندونيسيا، 2020)، ص ص 26، 27.

[2] اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43. جامعة منيسوتا، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مكتبة حقوق الإنسان، موجودة في موقع: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html، تاريخ الزيارة: 2025/02/13.

[3] علي الفارع، "اللاجئون الفلسطينيون وقضية اللجوء والحماية الدولية" .(القاهرة: دار الجامعة الجديدة)، ص 37.

[4] احمد الرشيدي، "الحماية الدولية للاجئين "، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997)، ص 20 .

[5] يحيى على حسن الحرابي، " المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة" . (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)، ص 72.

[6] رنا سلام، "مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي"، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه، كلية الفلسفة، قسم القانون العام، جامعة النهرين، العراق، 2015)، ص 17.

عضويته في مجموعة معينة، والذي من الممكن أنه يشمل المضايقة أو التهديد أو الاختطاف أو التعذيب"[1].

ب- مفهوم الهجرة غير المنتظمة

لا يزال هذا المفهوم مبهما، فالفرق بين المنتظم وغير المنتظم غير واضح، كذلك من الضروري التمييز بين الدخول المنتظم والإقامة غير المنتظمة فاغلب المهاجرين يدخلون بشكل شرعي ثم يمكثون مدة أطول مما تمنح التأشيرة و أحيانا يحدث العكس، أين يدخل المهاجر بشكل غير منتظم، ثم يقوم بتسوية وضعيته القانونية بعد حصوله على عمل، وفي حالة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء فإنهم يمرون بعدة دول للعبور، بعضها يصرح لهم بالدخول و أخرى لا ،إذن فخلال رحلتهم الطويلة يعتبرون مهاجرين منتظمين و أحيانا أخرى غير ذلك .

وبناءا على هذا يمكن تعريف الهجرة غير المنتظمة "بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برا أو بحرا أو جوا إلى دولة أخرى ،بما فيها مناطق العبور". وقد حددت المادة 143 من الاتفاقية المتخذة من طرف المنظمة الدولية للعمل و منظمة الهجرة غير المنتظمة بأنها "وجود المهاجر في طريق رحلته أو من أو مدة إقامته وعمله، في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية.[2]

ج- مفهوم الهجرة المختلطة mixed migration concept:

الهجرة المختلطة مصطلح حديث العهد نسبيًا – انتشر استخدامه على نطاق واسع خلال العقد الماضي – ويسعى إلى رصد العوامل المتشابكة ومتعددة الجوانب التي تدفع حركة جميع الأشخاص، بغض النظر عن وضعهم. وبينما يُصنف عبور الحدود الوطنية عادةً على أنه "قسري/غير طوعي" أو "طوعي"، إلا أن الواقع أكثر تعقيدًا وتنوعًا. يساعد منظور

[1] Michela. Hynie, "Refugee Integration : Reaserch and policy". (USA: peace and Conflicft journal of Peace Psychology, York University, 2018), p.266.

[2] سمير قط، الهجرة غير المنتظمة من افريقيا وعبر الجزائر بين المناولة الامنية مع اوروبا والمخاوف الداخلية ،ورقة مقدمة في: الملتقى الدولي : المقاربة الامنية للجزائر في الساحل الافريقي ، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، 24 و 23 نوفمبر 2013، ص 04.

الهجرة المختلطة على توسيع نطاق الحماية للأشخاص المتنقلين الذين قد لا يكونون مؤهلين للحصول على صفة اللاجئ، أو ربما لم يغادروا بلدانهم لأسباب منصوص عليها في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، أو الصكوك الإقليمية الخاصة باللاجئين، ولكنهم ربما شعروا مع ذلك بأنهم مجبرون على المغادرة نتيجةً لمجموعة من العوامل المترابطة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية أو العرقية. غالبًا ما يواجه هؤلاء الأفراد نفس المخاطر، ولديهم احتياجات متشابهة طوال الرحلة، ويسلكون نفس المسارات. ومع ذلك، قد لا يستفيدون من شبكة الأمان والحماية، وصون الحقوق، والمساعدة، لأن الأطر القانونية الدولية الحالية لا تُركز إلا على مفهومين: المهاجر واللاجئ..[1]

المطلب الثالث: الأمن

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم التقليدي إلى مفاهيم ذات بعد اقتصادي وإجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في المنطقة العربية التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى بعضها مرتبط بتجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية واللجوء المقترن بصفة الهجرة غير الشرعية. باعتبار هذا كله برزت الهجرة ولاسيما الهجرة غير النظامية كمصطلح بقوة في العقود الأخيرة ولقيت استهلاكاً واسعا في الأوساط الإعلامية ولدى مخططي السياسات العامة في العالم وأصبحت أحد أهم القضايا التي أجبرت دول العالم المتقدم للتعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا في حل أزمة الهجرة بكل تفرعاتها.

[1] MIGRATION DATA PORTAL(The bigger picture) ،Mixed migration ،Last updated on 21 February 2022, visited 12/05/2025, 12:00.

الفرع الأول: مفهوم الأمن

1 – تعريف الأمن لغة: مصدره أمن – الأمان والأمانة بمعنى : وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف،[1] وهو بذلك: "اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة ، المعني الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى: " وآمنهم من خوف"[2]، والأمانة ضد الخيانة[3]. ومنه " أمنة نعاسا " و " إذ يغشيكم النعاس أمنة منه "، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر، " وهذا البلد الأمين " أي الآمن ، يعنى مكة وهو من الأمن . وفى حديث نزول المسيح على نبينا ﷺ:" وتقع الأمنة في الأرض " أي : الأمن : يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان.[4] وعن رسول الله صلى الله وعليه وسلم :" نزل على جبرائيل عليه السلام فقال : يا محمد إن ربك يقرؤك السلام : ويقول : اشتققت للمؤمن اسما من أسمائي فسميته مؤمنا فالمؤمن منى وأنا منه ".[5]

وعليه فالأمن نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".[6] وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[7].

2– المفهوم الاصطلاحي : على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر:

---

[1] الفيروز أبادي ، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص 199.
[2] سورة قريش، الآية05.
[3] محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، 2000، ص 18.
[4] ابن منظور، لسان العرب ، المجلد الأول ، القاهرة ، دار الحديث ، ط 2003 ص 232.
[5] العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ، باب: (مواعظ الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام ووصاياه) ، أقول: روى الشهيد الثاني - رحمه الله- ، ج 75 ، ص276.
[6] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة ، د ط، ص140.
[7] سورة قريش، الآيتان 3-4.

تعرف دائرة المعارف البريطانية مفهوم الأمن إرتباطا بالأمن القومي إذ ترى أنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، تماشيا مع ما قدمه فريدريك هارتمان

F. Hartman من تعريف الأمن على أنه" محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة والتي قد تكون مصالح داخلية أو خارجية[1].

– أما كنيت والتز K. Waltz يرى أن الدولة تستخدم القوة لتحقيق أهدافها بموجب الفوضى و لذلك فقد تم تعريف الأمن من خلال لغة المصالح[2]، فإرتباط الأمن بالمصلحة الوطنية تحدد له كيفية التعامل واستخدام الإمكانيات المادية لاحتواء ومواجهة أي تهديد خارجي ، والذي يمكن أن يعرض استقرارها السياسي ووحدتها الوطنية للخطر.

– يعرف روبرت ماكنمارا (R. Mc Namara) الأمن بأنه" حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الإقتصادي للدول، إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام، لكن لابد أولا من توفر القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعا تتحقق وراءه التنمية وهي الحقيقة الأساسية لضمان الأمن[3].

– يعرف هنري كيسنجر H-Kessinger الأمن بأنه" التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها لحفظ حقه في البقاء[4].

[1] صالح لافي المعايطة،الأمن الوطني الأردني، الأبعاد والتحديات "، مجلة الأردن للشؤون الوحدة الدولية، العدد 01 ، المجلد 01، الأردن، 2007 ، ص 19.

[2]Laura J-shepherd, critical Approches to security An Introduction to Thervices and methods (London: Routledge

[3]عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن في العلاقات الدولية ،: دار الكتاب والحديث، القاهرة، 2011، ص 23.

[4] محمد غالب بكواده، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص 19.

– يرى والتر ليبرمانW. Lippman أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[1].

– يقول باري بوزان B-Buzan في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي[2].

* **أما علماء السياسة:** فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاث: النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية، وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيس، وهى تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة.

* **أما النظرية الليبرالية** فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية. أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم.[3]

كما يعرف الامن أيضا بأنه: مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها أو امكانياتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الداخلية او [4] الخارجية.

---

[1] جون بيبلس وسيف سميت،عولمة السياسة العالمية ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2004)، ص 414.

[2] Barry Buzan," people, states and fear: An agenda for International security studies in the post cold. war era"; (London: Longman 2e éd, 1991) p. 18

[3] مصطفى علوى ، ملاحظات حول مفهوم الأمن ، النهضة ، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ القاهرة ؛ 2000ع 5 ص 123- 126.

[4] امين هويدي، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975 ،ص72 .

***الامن في أساسه السيكولوجي:** هو الشعور بالهدوء والطمأنينة وبعيداً عن القلق والاضطراب وهو شعور ضروري لحياة الافراد والمجتمع، ويعني اطمئنان الفرد على نفسه وأمواله وثقته باحترام حقوقه واحساسه بالعطف والمودة للذين يحيطون به، ويتكون هذا الشعور عادة منذ الطفولة فمن نشأ عادةً على الخوف والرهبة كثيراً ما يحمل بقايا من تلك الرهبة طوال حياته، وما يطمئن الفرد هو انتشار الامن في المجتمع [1] .

* **أما الأمن في أساسه السيسيولوجيا:** فيعني غياب الخطر المادي او الحماية ويعني أيضاً الحماية من القلق النفسي فهو اذن يتضمن جانبين وهما توفير الحاجة والابتعاد عن الخوف، اذ ان الفرد يفقد شعوره بالأمن والطمأنينة عندما يواجه التهديد بالخطر سواء كان الخطر ناشئاً عن دوافع الافراد التي لا يتمكن من السيطرة عليها، والتي تؤدي الى حدوث صراعات داخلية او ناشئا من الظروف الاجتماعية الي يعيش فيها الفرد مثل حرمانه من حب الابوين وعطفهما او ناشئا عن الظروف الحياة مثل التعرض للفشل المتكرر او تدهور الحالة الاقتصادية.[2]

وترى (كارن هورني) ان اي شيء يهدد امن الفرد يثير فيه القلق، وأهم ما يهدد أمن الطفل هو الحرمان من حب الابوين في المرحلة المبكرة من حياته.

وقد حدد (ماسلو) العوامل التي تنتاب الفرد في حالة فقدان الامن هي الشعور بالرفض او النبذ في المجتمع والشعور بالذنب والرغبة في العزلة او الخوف من احداث الحياة وزيادة مشاعر الشك والغيرة والكره وفقدان احترام الذات[3] . .

كما عرفه (الشبيلي) بأنه يدل على مطلق حالة الاطمئنان التي يشعر بها افراد المجتمع والناتجة عن اسهام التنمية المستدامة في تفعيل جميع الاستراتيجيات والامكانيات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله، وتسعى لحماية دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه وتؤكد الاعتراف بوجوده[4].

[1] ابراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1975 ،ص 72.
[2] مايو كلينيك، اضطراب قلق المرض، ،https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/illness-anxiety-disorder/symptoms-causes/syc-، تاريخ الولوج: 2025/04/15، سا 12:00.
[3] Julius Gould and Kolb , William , J: A dictionary of the Social Science, London , 1956, p: 336 – 456
[4] مختار حسني شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة اهل البيت ، 11 ص،2012.

2- مفهوم الأمن في الإسلام

للإسلام نظرته الشمولية للأمن لاستيعابه كل شيء مادي ومعنوي، كما وأنه حق للجميع أفرادا وجماعات، مسلمين وغير مسلمين.

ومفهوم الأمن في القرآن الكريم شمولي باحتوائه على مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة: " حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض " وبتقديره لخصائص الأمن التي تظهر في الطمأنينة.[1] و لقد عبر الله عز وجل عن حاجة الإنسان إلى الأمن في أكثر من موضع وجاء بصيغة متكاملة بمناسبة تأسيس الأسرة في قوله تعالى: "وخلقناكم أزواجا" والسكني والرحمة والمودة ؛ مشاعر تمنح الإنسان شعورا بالطمأنينة والأمان بداخل هذا الكيان الذي يؤسس لمجتمع متوازن إذا توافر له هذا الشرط .وقوله عز من قال : " فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته"[2] بمناسبة وضع الأحكام الخاصة بالمعاملات المالية ، و في قوله تعالى " أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون".[3]" أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون"، " أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون".[4] تخويف وترهيب وترغيب في الإيمان وعدم الاستهانة بما ينتظرنا من عقاب في حال الكفر بالله وآياته ، وهو ما أكد عليه في قوله عز من قال :" وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله مالم ينزل به عليكم سلطنا فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون، الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون[5].

والشريعة الإسلامية لم تكتف ببيان مصادر الأمن بل بينت الجزاء المترتب في حال انتهاك أسس النهج القويم، بالحرمان لا من مصادر الأمن المادية بل والحرمان من الأمن المعنوي الذي يظهر في صورة انعدام الأمن والخوف.

وصدق عمر بن عبد العزيز إذا قال لأحد عماله الذي كتب إليه : " إن مدينتنا قد تهدمت ، فإن رأى أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالا نرممها به فعل " ، فكتب إليه عمر: "

[1] أنظر بالخصوص سورة الفجر 27 – والقصص آية 57 – وسورة النحل آية 112 ، وسورة قريش.
[2] سورة البقرة الآية 283.
[3] سورة سورة الأعراف الآيتان 97- 98 . سورة الإنعام الآيتان 81-82 . سورة النور الآية 55.
[4] سورة الأعراف آية 99. للمزيد أنظر : سورة يوسف الآية 11 وسورة النحل الآية 45 وسورة النساء 83 – 91 ، وآل عمران الآية 75.
[5] سورة الانعام الآيتان 81- 82.

إذا قرأت كتابي هذا : فحصنها بالعدل ونق طرقها من الظلم فإنه عمارتها".[1] ولقد نسب لابن تيمية قوله :" حد يقام في الأرض خير لأهلها من المطر أربعين صباحا".[2] هذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو ، فإذا أقيمت الحدود وظهرت طاعة الله ونقصت معصيته حصل الرزق والنصر.[3] وعن الإمام رضي الله عنه قوله:" الخائف لا عيش له "، وقوله " ثلاثة أشياء يحتاج إليها جميع الناس الأمن والعدل والخصب "[4] ، بالأمن تطمئن النفوس وتستقر البلاد ، وبالعدل تصان الحقوق ، وبالخصب يقضي على الفقر والعوز.

فلقد ألغي الإسلام الرق واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان وبعضنا مازال يبحث عن وسائل تمكنه من فرض هيمنته متخذا من الدين ستارا، ومستغلا حاجة أخيه الضعيف فينتهك عرضه ويسلبه ماله ليمنحه إياه في صورة منة وصدقة، ويتفضل عليه وهو ماله المسروق، ونهينا عن قتل الآمن المطمئن، والبعض من الدخلاء والجهال يحاولون الإساءة للإسلام بممارسات لا تتفق مع تعاليمه الصريحة التي لا تحتاج لاجتهاد فقهي لتفسيرها.

لقد كان نشر الإسلام بهدف القضاء على الظلم وإقامة العدل بين الناس وإعلاء كلمة الله، والقضاء على التخلف الذي كان السمة البارزة للشعوب غير المسلمة ولقد تحقق ذلك بشعور الإنسان بالأمن على نفسه وأهله وبالعدل، ونهي عن فرض الإسلام بقوة السيف مصداقا لقوله تعالي " لا إكراه في الدين "، فأين نحن مما يشعر الإنسان بأنه في أمان وأن تركه لمنزله خدمة للوطن يستحق العناء لأن وطنه سيحفظ له ذلك؟

[1] الإمام عبد الرحمن الجوزي ، الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1 ، 1298ه، ص 46 .
[2] أبن ماجه ، سنن أبن ماجه ج 2 ، ص 848.
[3] أبن الجوزي ، الشفاء ، مرجع سابق ص 46.
[4] محمد الريشهري، ميزان الحكمة ، ج 04، باب: " أصناف الناس ". رقم: 3964 ، ص3394. من الموقع: http://shiaonlinelibrary.com/، تاريخ الولوج: 2025/05/15.

المبحث الثاني: الإطار النظري

سنتطرق قي هذا المبجث إلى الجانب النظري للدراسة بعد ان قمنا بالتأصيل المفاهيمي للدراسة، وسنتناول دوافع الهجرة والنتائج المترتبة عنها أو انعكاساتها وكذلك أبعاد ومستويات الأمن، ثم العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن

المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية والنتائج المترتبة عنها

تعد ظاهرة الهجرة عالمية لاسيما غير النظامية منها، إذ تسعى حكومات الدول إلى القضاء عليها والتصدي لها خاصة بعد انتشار تجارة البشر وارتباطها بالجريمة المنظمة مما ترتب عنه استغلال المهاجرين وتعريض حياتهم للخطر لذلك أصبحت توصف على أنها تهديد أمني لاسيما للدول الأوروبية التي تعد المكان المناسب للمهاجرين لتلبية حاجياتهم والهروب من الفقر.

الفرع الأول: دوافع الهجرة غير المشروعة

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للهجرة غير المشروعة ، وتتمثل أهم تلك الأسباب في دوافع (اقتصادية / نفسية / اجتماعية / سياسية)، كما هناك ثمة ارتباط وثيق بين الحالة المعيشية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت الهجرة نظامية أم غير نظامية، حيث تدفع الازمات الإقتصادية بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين، ولا شك أن هؤلاء س وف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمامهم للبحث عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الامر حياتهم

أولا: الدوافع الإقتصادية

يعد البحث للحصول على وسائل العيش وتوفير حياة آمنة معيشيا من أول الدوافع وأهمها الهجرة، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب

النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الاعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة [1]

يفسر الدكتور "أحمد وهدان" هذه الحالة بقوله:" إن الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من البؤس (اللاأمن) الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة ... فيحدث انفصال وانقطاع بين العاطل والمجتمع[2].

فالبطالة تؤدي الى هجرة أعداد كبيرة من السكان وخاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية أوعالية من بلدانهم للبحث عن فرص عمل لهم في دول أخرى وذلك لقلة او انعدام فرص العمل لهم في بالدهم بسبب النمو السكاني الهائل قياسا مع سوق العمل المتوفر. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح الى الهجرة" خاصة في صورتها غير المشروعة.

البطالة: تعبر البطالة بمفهومها الاقتصادي التوقف عن العمل، أي أن يصبح الإنسان بدون مصدر دخل حيث تحدد منظمة العمل الدولية وصفا دقيقا للبطال والعاطل عن العمل بكونه " هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى في إيجاد هذا العمل "[3].

تعد الأسباب الاقتصادية دافعا قويا يؤدي بالشباب الى الهجرة غير الشرعية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين ، وهنا قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية ، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية ، وهو ماله انعكاسات سلبية على

[1] إسماعيل محمد أحمد: "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 52.
[2] حمزة قدة، "معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، كلية الإعلام والاتصال، قسم الإعلام والاتصال، بجامعة عنابة، 2011، ص 97.
[3] عدنان فرحات الجوارين، "سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي"، البصرة : مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 24، 2013، ص 4 .

سوق العمل ، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال ، فان النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي للدول الموفدة لازال مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على العمل في سوق الشغل[1]

إن انخفاض الدخل الأسري عامل من عوامل الانحراف،[2] فالفقر المتزايد (سواء كان فقرا حقيقيا أم نسبيا)، فهو يدفع الناس إلى الانتقال بحثا عن العمل، فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تصلهم وتجتذبهم من خلال جميع وسائل الإعلام، التي تصل إلى أكثر الأماكن والمجتمعات النائية كما إن الاختلافات العريضة في توزع الثروة بين العالم المتخلف والسائر في طريق النمو وبين العالم المتقدم بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى الشباب والعمل الرخيص نسبيا في العالم المتقدم يوحي باستمرار الاتجاه إلى الهجرة [3].

وذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن أسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث، وتناقص فرص العمل، بالإضافة إلى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق،[4] وانخفاضا في الأجور، وارتفاع في مستويات المعيشة، إضافة إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين،[5] وكذلك فشل السياسات الحكومية في اعتمادها على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص العمل، وهذا يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية [6].

ثانيا: الدوافع الإجتماعية.

ترتبط الدوافع الإجتماعية للهجرة غير المشروعة إرتباطا حيث يرتبط النظام الإقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة تدور الهجرة في مجالين مختلفين سكانيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الإجتماعية. ويعرف الآخر إنخفاضا في عدد السكان

[1] طارق الشهاوي: الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي ، د ط الاسكندرية 2009 م، ص 24
[2] The delinquent way of life London. Patricia Haniga p228 D.J.West et D.p Farrington.
[3] كلاي ايسكوفيل:بيير تنتورية،رأيمن خلسة واخرون،الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الاورومتوسطية، لحقوق الانسان، كوبنهاغن، 2008 ص 10
[4] عثمان الحسن ، محمد نور، ياسر عوض ، الكريم مبارك : مرجع سابق، ص 24.
[5] ناجي عبد النور : الملتقى الدولي ، الجزائر والامن في المتوسط 2008 م.
[6] محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة منشأ المعارف الاسكندرية 2000 م ، ص 211

خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ لارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة، ففي عام 1881 مثال، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط بأكثر من 311 مليون نسمة، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 511 مليون نسمة في عام 2015 . بالاضافه إلى فشل في حل المشكلات الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والامراض، وأيضا يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده صورة النجاح الاجتماعي لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر[1]، مما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين.

إن ما يعرف بنظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى إنعدام التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية الإقتصادية ، تدفع إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول.[2]

ثالثاً: الدوافع السياسية والأمنية

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، وما رافقها من انتهاكات لحقوق الانسان، تعد أحد الاسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد علي المغادرة من المناطق غير الآمنة إلى اخرى أكثر أماناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي.[3]

وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط في هذه الآونة، من الإضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن)، وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين.

[1] سني محمد أمين" :دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي.
[2] مرقس وفاء" :أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1895 ،ص . 131
[3] صبحي قنصوه، وليد رشاد محمود، دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد45، عدد01، يناير2023م، ص678.

فضلا عن العوامل السياسية على المستوى المحلي الداخلي، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الإستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تنعدم فيها الحريات العامة، حيث تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس اخر للتعبير عن آرائهم بحرية، ولا يفوتنا ايضا هنا التأكيد علي الإنعكاسات المترتبة على الإضطرابات السياسية وعدم الإستقرار الداخلي على الأوضاع الإقتصادية للبلاد، مما يؤدي إلى الخلل في العمليات الإنتاجية تزداد معها أوضاع المجتمع سوءا، ولعل أبرز مثال على ذلك هجرة أكثر من مليون من الصينيين الذين فروا عندما تحولت الصين القديمة إلى اعتناق المذهب الشيوعي، وكذلك تدفق آلاف اللاجئين السياسيين إلى أوروبا الغربية وأمريكا وأستراليا، بعد أن بدأت دول شرق أوروبا في تطبيق مبادئ النظام الشيوعي.[1]

رابعا: الدوافع النفسية للهجرة

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير المشروعة بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الإرتباط بالوطن والإرتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمداً لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل و ارتفاع الأسعار وإنعدام فرص الحياة الكريمة ، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دوراً بارزا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير المشروعة.

وفقا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الإقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الاجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والآمال والطموحات الإقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في إتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب إقتصادية.[2]

[1] صبحي قنصوه، المرجع السابق.
[2] السيد عبد العاطي، مرجع سابق، ص311-313.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسباب تتخطى الأسباب الإقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير واهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي :

- الشعور بالغربة الناجمة عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط.
- الشعور بالإحباط والعزلة الإجتماعية والرغبة في المغامرة .لتحقيق ما يحلم به.
- ضعف الرابطة الأسرية بسبب القصور في التربية والتنشئة الإجتماعية وضعف (شعور الإرتباط بالمجتمع الذي نشأ فيه) [1]

الفرع الثاني: انعكاسات ونتائج الهجرة غير الشرعية على الجزائر

لظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر انعكاسات عدة تمس مختلف المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصحية والبيئية ،وغيرها، وتؤثر على تطور المجتمع الجزائري بصفة عامة فهي تمثل تهديدا للأمن واستقرار المجتمع والدولة معا وهذا نظرا لارتباط هذه الظاهرة بعدت تهديدات أخرى ذات أثار سلبية متعددة كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها المتاجرة وتهريب المخدرات تهريب السلاح والبشر وتبييض الأموال والإرهاب وغيرها من التهديدات الأخرى ولقد زادت هذه الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية اتجاه الجزائر من دول الجوار ولاسيما الأفارقة والتي مست أمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها أكثر فأكثر خاصة بعد أن تحولت هذه الظاهرة إلى نشاط إجرامي خطي في معظم الأحيان، وعليه سنحاول توضيح مختلف الانعكاسات والتداعيات هذه الظاهرة على الجزائر :

أولا – الانعكاسات الاقتصادية : تؤذي الأعمال والنشاطات غير المشروعة التي يقوم بها المهاجرين غير الشرعيين إلى :

– الإضرار بالإنتاج الاقتصادي وبجهود التنمية في الجزائر.

[1] السيد عبد العاطي ،المرجع السابق.

– اهدار للأموال.

– انتشار الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير الشرعية كالسرقة، الاختطاف، الفساد (الرشوة) التهريب وتزوير العملة وتبيضها ...الخ.[1]

– انتشار البطالة في أوساط الشباب الجزائري لكون المهاجرين غير الشرعيين أضحوا يشكلوا يدا عاملة رخيصة على حساب اليد العاملة الجزائرية.

– قيام المهاجرين غير الشرعيين بتطوير وسائل وطرق الاحتيال والتزوير للوثائق الإدارية والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق ونتيجته انتشار السوق الموازية (السوداء) مما يؤثر على الاقتصاد الجزائري . تبييض الأموال حيث يقوم المهاجرون بتبييض الأموال التي يحصلون عليها من الأعمال غير المشروعة أي غسلها وهو ما يترك أثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري إذ لا تستطيع الدولة استغلال الأموال الناتجة عن الأعمال المشروعة في التنمية المحلية، وهكذا فان مختلف هذه الأعمال غير المشروعة التي يمارسها المهاجرين غير الشرعيين تترك أثار ضارة على الاقتصاد الوطني مما يؤثر على جهود الدولة الرامية إلى التنمية الوطنية الشاملة وكذا عرقلة عملية التسيير الاقتصادي وحدوث فساد في النظام الإداري والمالي.[2]

ثانيا – الانعكاسات الاجتماعية: إن الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري إذ يقوم هؤلاء المهاجرون بنشر بعض الممارسات والسلوكات اللاأخلاقية بشكل واسع وخطير كتهريب المخدرات والتجارة بها مما يؤذي إلى ترويجها في المجتمع الجزائري ولاسيما بين أوساط الشباب فتفسدهم وتفد أخلاقهم وسلوكهم، إلى جانب ذلك ممارسة الدعارة والفسق التي لها انعكاسات اجتماعية وتربوية خطيرة والمضارة الصحية التي تتبعها من أمراض وأوبئة كمرض الايدز والإيبولا ..الخ.

[1] ينظر: سليم بلحماش، الجهود الأورو متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثالث جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2019 ، ص 144 .

[2] نوال مغزيلي، دكتوراه علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03 ، المكانة الجيو استراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين: دراسة للواقع، تشخيص للإنعكاسات (التداعيات) و الحلول. مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية. المركز الجامعي بأفلو/ الأغواط. العدد السادس (06، مارس 2021 ، ص107-109.

ومن بين الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر أيضا نجد استعمال العنف بارتكاب الجرائم كالخطف وحتى القتل مما يترك حالة من اللأمن واللاستقرار في المجتمع الجزائري.[1]

ثالثا- الانعكاسات السياسية والأمنية: إن التوافد المتواصل والمتزايد للمهاجرين غير الشرعيين للجزائر يؤذي إلى حدوث اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة فتوافدهم ظل يرتبط دائما بعصابات متخصصة في الإجرام بكل أنواعه كالتهريب وتجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر والسرقة والخطف وغيرها مما يسبب حالة من الهلع والخوف في أوساط المجتمع الجزائري وهو ما يشكل شعورا بعدم الأمن.

ومن جانب آخر فان حدود الجزائر تعتبرا فضاء واسعا جدا يصعب التحكم فيه ومراقبته فان مخاطر المهاجرين غير الشرعيين تتضاعف إذ يمثل هذا الفضاء الواسع ملجأ أمنا للجماعات الإرهابية يمكنها من التعامل والتعاون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين كما تتعامل معهم عصابات الجريمة المنظمة وتجار السلاح والمخدرات والبشر وكل هذا لاشك يؤذي إلى تهديدات أمنية جد خطيرة للبلاد.[2]

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن: من أمن الدولة إلى أمن الأفراد.

ومما لاشك فيه أن للأمن مستويات متعددة، وهي تجمل في أربعة : أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته، وأمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية، وأمن قطري" إقليمي " أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها، والأمن الدولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة، إلا أن الأمن الكوكبي أفرز مستويين هما : الأمن دون الوطني ، والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح

تطرق "بارى بوزان Barry Buzan في مقال له " أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين" إلى العلاقات بين مستويات الأمن (الدول، النظم الدولية، الأفراد) وأبعاد

[1] ينظر: عثمان الحسن محمد ،ياسر عوض الكريم المبارك ، مرجع سابق ،ص 83 .
[2] نوال مغزيلي ، المرجع السابق، ص109.

الأمن (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المجتمعية)، ولبناء رؤية واضحة تبين لنا العلاقة التي تربط جميع هذه المفاهيم مع بعضها البعض ويجب التطرق إلى مستويات وأبعاد الأمن وكيفية انتقاله من مستوى أمن الدول إلى مستويات متعددة[1]

الفرع الأول: مستويات الأمن

1-الأمن على مستوى الدول: إن أمن الدولة مرتبط بقياس قدرة الدولة أو النظام على التواصل مع مختلف الفئات الاجتماعية والسيطرة عليها، وهذا لا يعني أنه يقتصر على قدرتها في قمع منافسيها خصوصا بالقوة، وإنما يتوقف على مدى امتلاكها لما يسميه كل من "ادوارد عازار" E . Aazar و"تشونغ" Tchung "**برنامج الأمن**" أو "**الإندماج أو التماسك الاجتماعي**" وذلك من خلال امتلاكها لوسائل الإكراه، وقدرة الأجهزة الأمنية في التحكم في أي اختلال أمني داخل حدود الدولة وإدخال المتغيرات مثل الشرعية والقدرة على وضع السياسات الأمنية.

يتعلق انعدام الأمن بضعف المؤسسات الداخلية على أداء وظائفها وضعف سياساتها الخارجية، فمن الصعب جدا أن نفصل قضايا أمن الدولة على الأمن في دول الجوار مثل ما يحصل في دول الربيع العربي، إذ نجد أن الإنفلات الأمني داخل دولة يؤثر سلبا على استقرار وأمن الدولة المجاورة فسقوط أنظمة الحكم في مصر وتونس وليبيا أثر على سياسات الدول المجاورة التي باشرت بإدخال الإصلاحات السياسية تخوفا من انتقال العدوى إليها وحماية أمنها الداخلي[2].

يشير "باري بوزان" إلى التهديدات التي تمس بوحدة الدولة مما يتطلب وضع إستراتيجية أمنية تهدف إلى تحسين الأداء المؤسساتي للدولة على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فلابد من وضع سياسات قادرة على التأقلم مع المتغيرات الدولية.

[1] Barry Buzan, ‘‘New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, International Affairs, Vol.67, N°3, (1991), pp. 431-432.
[2]Barry Buzan, "The evolution of International security studies". (London: Combridge University press, 2009), p66.

يمكن الجزم بأن الدولة تركز كل جهودها في الحفاظ على الأمن الوطني من أي تهديدات سواءا من الداخل أو الخارج ويتضح ذلك من خلال قول بوزان: "لابد من العثور على السياسات التي تمزج بين عناصر إستراتيجية الأمن القومي مع عناصر الأمن والسلام الدوليين"[1].

2- الأمن على مستوى الأفراد: ويقصد به أن الأفراد هم موضوع الأمن، أي التركيز على حقوق الإنسان الفردية وتعزيز سيادة القانون، بمعنى أن الأفراد يتمتعون بالحق في المطالبة بجميع حقوقهم ورفع القيود على ممارسة الحريات الأساسية وذلك اتساقا مع ما يراه منظرو الواقعية الجديدة بأن أكثر التهديدات المباشرة للأفراد لا تأتي فقط من عالم الفوضى في العلاقات الدولية ولكن من مؤسسات العنف المنظم النابعة من مؤسسات دولتهم.

3-الأمن على مستوى النظام الدولي: يشكل الأمن على المستوى الدولي حركية ومقدرة الدول والمجتمعات في سبيل تحقيق أمنها والحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد القوى التي تشكل تحديا عدائيا ضدها، إذ لا يمكن تفسير الأمن القومي دونما فهم للنمط الدولي والترابط الأمني الذي هو جزء لا يتجزأ منه، فالعلاقات بين الدول تتسم بالخوف الذي قد يتبلور في أشكال مختلفة من الصداقة أو التحالفات، لذلك يرى"بوزان" أن أي نظام سياسي دولي يتسم بالفوضى وهو ما يعني غياب الحكومة الشاملة وعدم التمكن من وضع قواعد أو سياسات تنظم العلاقات بين الدول[2]

الفرع الثاني: أبعاد الأمن.

1- الأمن السياسي.

إنعدام الأمن السياسي يقصد به التهديدات التي تمس حدود الدولة والمؤسسات السياسية أو الأنظمة الحاكمة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار كجزء من الحسابات الأمنية للدولة، فالتهديدات السياسية تمثل مصدر قلق دائم للدولة ومع ذلك يمكن أن تكون أكثر غموضا

[1]Marianne stone, "Security according to Buzan: A comprehensive security Analysis". (Security discussion papers series1, spring 09, 2009), p11. Available at: http ://www.geest.msh-paris.fr /IMG /pdf /security-for-buzan.mp3.pdf.

[2] سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية " . (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2006)، ص 03 .

ويصعب تحديدها، كما أن الدولة في حد ذاتها كيان سياسي فالتهديد السياسي الغرض منه إضعاف هذا الكيان والذي يتساوى مع التهديد العسكري الذي يمكن أن يتخذ شكل المنافسة بين الإيديولوجيات أو الصراع بين النخب الحاكمة ورعاياها ولكن من المهم أن نميز بين التهديدات السياسية المتعمدة وتلك التي تنشأ هيكليا من تأثير بدائل أجنبية على شرعية الدول[1].

2- الأمن الاقتصادي

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك كل متطلبات الحياة الضرورية فانعدام الأمن الاقتصادي يرتبط بإنتشار البطالة وتفشي ظاهرة الفقر واختلال التوازن بين صادرات الدولة وواردتها وعدم القدرة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

لذلك تقر الدراسات الإستراتيجية المعاصرة بأن جوهر الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري، ولكن وجوب تطوير القدرات الاقتصادية للدول الذي يضمن لها الإستقلالية والتماسك السياسي والاجتماعي الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية وبالتالي فإن مواجهة التهديدات والتحديات هو من مسؤولية الحكومات الوطنية من خلال عملها على معالجة هشاشة اقتصادياتها ومحاولة الحد من الأزمات التي تعترض مجتمعاتها من خلال وضع استراتيجيات هادفة لإعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة ووضع آليات سياسية واقتصادية التي تفضي إلى إقامة سلطة مركزية فعالة لإدارة موارد الدولة، ووضع المخططات الاجتماعية والاقتصادية وتسهيل عملية الإستثمار لجلب رأس المال المادي بغية تحقيق الرفاه والاستقرار[2].

3- الأمن المجتمعي.

[1] Marionne Stone, opcit, p 23.

[2] عبد الإله بلقزيز، " الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر" (لبنان، الشبكة العربية للنشر والأبحاث، 2014)، ص 94.

يصعب بأي حال من الأحوال فصل الأمن المجتمعي عن السياسي لاسيما وأن التهديدات المجتمعية تمس مسألة الهوية، فهناك عديد الدول فشلت في تحقيق الاستقرار السياسي بسبب عدم قدرتها على التحكم في مسألة الاختلاقات الهوياتية والثقافية والأقليات الإثنية لأن معظم الصراعات التي تنتشر الآن هي تلك التي تنطوي على العنصر المجتمعي، ولذلك من المهم أن يأخذ هذا البعد في الاعتبار عند دراسة الأمن على المستوى الكلي[1].

4- الأمن الصحي.

يشكل الأمن الصحي محور اهتمام في سياسات الدول وذلك لما للصحة من تأثيرات مباشرة في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية ويقصد به حصول الأفراد على خدمات صحية سواء من خلال نظام التأمين الصحي أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ونجد أن في بلدان العالم كله تكون تهديدات الأمن الصحي مرتبطة بأشد الناس فقرا كناتج لعدم التوزيع العادل للثروة والخدمات الصحية لذلك نجد أن عدم قدرة الحكومات على تلبية احتياجات شعوبها الصحية يتسبب في إضعاف الثقة وخلق اللاإستقرار، وهو أحد الأسباب التي طرحت في كل المؤتمرات الدولية والإقليمية وحتى مجلس الأمن بإعلان أمراض مثل الايدز وإيبولا وحتى جائحة كورونا كأخطار تهدد السلام والأمن الدوليين[2].

5- الأمن الغذائي.

يشكل الأمن الغذائي محور اهتمام الدارسين والحكومات على حد سواء لاسيما بعد الأزمات العالمية الغذائية وانخفاض مخزون الغذاء العالمي لينتج تياران أساسيان لتشكيل مفهوم الأمن الغذائي، حيث يرى بعض الدارسين أن الأمن الغذائي يتبلور حسب كمية ونوع الغذاء المطلوب توافره إذ يتم الربط بين الكمية ونسبة مستوى الدخل والمعيشة في المجتمع وهو ما يعبر عنه بضمان تدفق الاحتياجات الغذائية المعتادة أو الموضوعية، كما أكد المختصون الاقتصاديون بأن الأمن الغذائي مرتبط بمدى ضمان حصول الأفراد على ما

[1] Barry Buzan and Lane Hanson, opcit, p. 123.

[2] أحمد حامد على العبيدي، " الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي". (العراق: دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، 2010)، ص 18.

يلبي حاجياتهم الصحية وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا بعض النظر عن مستوى دخل الفرد والحياة في المجتمع، كما يدافع فريق آخر حول الأمن الغذائي وارتباطه بكيفية الحصول على الغذاء سواءا من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه لدرجة تحقيق ذلك الأمن، ونجد أن هناك تيارات مختلفة في مدى مفهومية الأمن الغذائي المرادف لكلمة الاكتفاء الذاتي وتعبر عنه بقدرة المجتمع أو الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لمجتمعها وبين قدرة الدولة على توفير الموارد المالية لاستيراد الاحتياجات الغذائية لضمان الاستقرار الغذائي[1]

6-الأمن البيئي.

تعتبر قضايا البيئة من القضايا الأمنية التي يصعب معالجتها، إذ يمكن القول أن التدهور البيئي قد يشكل حلقة مركزية في الصراع بين الدول لاسيما مشكلة تقسيم الموارد المائية التي يتوقع كل الخبراء والمحللين أن الحرب العالمية الثالثة ستكون ذات دوافع مائية بإمتياز، فالمخاطر التي تتعرض لها البيئة من التلوث المائي والاحتباس الحراري له تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي وبالتالي على الاستقرار السياسي، حيث ترى "جيسيكا توكمان J. Tukman أن التدهور البيئي والتغير المناخي يعتبر مصدرا من مصادر انعدام الأمن في العقد الأخير من القرن العشرين.

يثبت القطاع البيئي أن التهديدات البيئية المحتملة التي تحتضنها الطبيعة من المستحيل السيطرة عليها وتشكل تهديدا للدولة وللعالم بتأثير واسع النطاق، ومن أجل التخفيف من حدة التهديدات البيئية لابد من استخدام الخطاب الأمني خلال التعامل مع التهديدات البيئية[2].

المطلب الثالث: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن.

الفرع الأول: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات التي لها علاقة بظاهرة العولمة والتي أصبحت تتميز بالسرعة في الانتقال وبارتباطها بالجريمة المنظمة إذ أنها تهدد الأمن الإنساني

[1] أحمد جويلي، "الأمن الغذائي العربي: تحديات الأمن الغذائي العربي". (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009)، ص 139 .
[2] Rita Taureck, "Securitization Theory and securitization studies". (Journal of International Relations and Development, University of Warwick, 2006), available at: http://dx-doi.org/10.1057/palgrave.jird.180007.

للمواطنين الذي يشمل الأمن الصحي والأمن الشخصي والأمن الاقتصادي ، فيما يخص أثرها على الأمن الصحي للمواطنين يمكن القول بأن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدراً لنشر الأوبئة والأمراض المعدية [1].

فهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر ويتهربون من الرقابة والعلاج الصحي خوفاً من الطرد والترحيل وهذا ما يصعب عملية الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها أو الوقاية منها، فعلاقة الهجرة غير الشرعية بالتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وكذلك المخدرات يساهم في تهديد أمن المواطنين حيث تساهم بنشر الأمراض الخطيرة كمرض نقص المناعة وهذا راجع إلى أن بعض المهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال غير مشروعة تساهم في تفشي هذا النوع من الأمراض. الملاحظ هو ارتباط الهجرة غير الشرعية بتجارة المخدرات وتفشيها وعلاقتها بارتفاع نسب الإدمان على هذه المادة لأنه في أغلب الأحيان يلجأ المهاجرون غير الشرعيون إلى الاشتغال في بيع المخدرات أو حتى إدخالها معهم بصفة سرية إلى الدولة[2].

أماً فيما يخص الأمن الشخصي أو الفردي للمواطنين فالهجرة السرية تعتبر تهديداً للأمن الشخصي وذلك عندما ترتبط بمختلف أشكال العنف المادي التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين ضد المواطنين وكذلك نظراً للترابط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب إذ يتورط المهاجرون السريون في جرائم خطيرة مرتكبة ضد الأشخاص وهذا راجع إلى القيود التي ترفض عليهم إذ يحرمون من مناصب العمل ومن حقوقهم الإنسانية مما يقوض كرامتهم ويصعب ظروف معيشتهم فيتوجهون تحت تأثير الفقر والتهميش إلى ارتكاب جرائم مثل :السرقة و الاعتداء الجسدي على المواطنين وتوجد دراسات تثبت أن تهميش المهاجرين غير الشرعيين يشكل ثلث الأسباب التي تزيد من ارتكاب الجرائم وأن هناك علاقة بين الذين رفض لجوؤهم وبين ارتفاع معدلات الجريمة[3].

الهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً لأمن المواطنين لأن المهاجرين السريين قد يعمدون إلى القيام بجرائم تعرض أمن الأفراد إلى خطر، مما يصعب عملية إدماجهم في المجتمع، كما

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، جامعة نابف للعلوم الامنية، الرياض، 2008، ص83
[2] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص242 .
[3] المرجع نفسه.

تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي للأفراد والمواطنين من خلال تهديد الأمن الوظيفي بسبب تواجد اليد العاملة الرخيصة من العمال المهاجرين غير الشرعيين، بحيث تؤثر على الأمن الاقتصادي للمواطنين سلباً وذلك لأنها تتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين كما تخل بآليات سوق العمل وهذا بسبب كثرة العمالة غير الشرعية المتسللة للدولة والتي تسرق وظائف المواطنين وتقيد حقهم في العمل وتشكل نوعاً من الضغط الزائد على المرافق العمومية والخدمات الأساسية مما يعود سلباً على الرفاه المعيشي للمواطن، كما يتورط المهاجرون السريون في جرائم غسيل الأموال التي تؤثر هي الأخرى على اقتصاد البلد.[1]

وهناك مشكلة أخرى وهي عدم الاستقرار في العمل بحيث يمكن أن يعوض المهاجرون العمال المواطنين مما يؤثر سلبا على مستوى معيشتهم ويرفع معدلات الفقر لدى المواطنين إذ يقبل المهاجرون غير الشرعيون العمل بأقل أجر في الوظائف الزراعية أو الصناعية، وبسبب البطالة وعدم الاستقرار في العمل الناتج عن سرقة الوظائف من قبل المهاجرين غير الشرعيين تتأثر قدرة المواطنين على تلبية حاجياتهم الأساسية كما تساهم الهجرة غير الشرعية في خفض معدلات الأجور في الدولة وهذا راجع لكونها عمالة رخيصة مستهدفة من قبل بعض القطاعات المتعلقة بأعمال البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية[2].

كما أشرنا سابقاً تساهم الهجرة غير الشرعية في رفع معدلات البطالة وتخفيض مستوى الدخل وتشكل ضغطاً على مستوى المعيشة لدى المواطن.

الهجرة غير الشرعية لها أثر سلبي على الأفراد من الناحية الاقتصادية حيث أن عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عند قيامها بغسيل الأموال المتحصل عليها من تجارتها غير المشروعة فإنها لا تدفع ضرائب على تلك الأموال المبيضة مما يؤدي إلى حرمان الدولة من الموارد المالية التي يمكن توظيفها في مشاريع عامة وأخرى استثمارية وهذا

[1] أحمد رشاد سلام ،المرجع السابق.
[2] ينظر: حكيمة بولشعب، مرجع سابق، 258-259.

ما يعود بالسلب على المواطنين، كما يمكن أن يستفيد المهاجرون غير الشرعيون ممن البرامج الاجتماعية والاقتصادية في إطار ما يسمى بالمساعدات الإنسانية داخل الدولة من دون المساهمة في دفع الضرائب وبرامج الميزانية وهذا ما يؤثر سلباً على المواطنين باعتبارها أنهم يدفعون ضرائب الدولة يذهب جزء منها إلى مساعدة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وبالتالي التأثير على الدخل الفردي للمواطنين بطريقة سلبية تؤثر على الناتج الوطني الإجمالي للدولة ،إنَّ تأثير الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد يتركز أساساً في الجانب الاقتصادي والصحي وخطورة الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على أمن المواطنين[1].

الفرع الثاني: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع.

الهجرة غير الشرعية لها أثار على المجتمع من خلال تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على وثائق إدارية مزورة للبقاء في الدولة وهي كذلك تهدد الأمن الثقافي من خلال خلقها لأقليات ثقافية دخيلة على المجتمعات وتطرح مشكلة التنوع الثقافي داخلها.

إنَّ الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً للمجتمع فهي منتجة لأقليات عرقية وثنية مختلفة عن تلك الموجودة فيه، فتزايد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يخلق مجتمعات صغيرة تعيش في الظل على تشكل أقليات تطرح فيما بعد على المجتمعات والدول إشكالية الاعتراف بها.

بحيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مهدد للثقافة القومية وهذا ما يصعب إدماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم و ثقافتهم التي تكون ثقافات جديدة في المجتمع مبنية على أسس عرقية ولغوية ودينية من الصعب الاعتراف بالاختلاف الثقافي الموجودة في هذه الجماعات.[2]

نظراً للأعداد الكبيرة من المهاجرين السريين في الدول والمجتمعات فإن هذا الأمر أصبح يشكل تهديداً لهوية المجتمع بسب تأثيرها على الهوية اللغوية والعرقية والثقافية والدينية

[1] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص243
[2] رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص135

للمجتمع من جراء الأنماط الحياتية الجديدة و التناقضات في السلوكيات الاجتماعية مما يخلخل الاستقرار الاجتماعي[1].

إنَّ معاناة المهاجرين السريين من ظاهرة الاغتراب في المجتمع الجديد بسبب عدم شعورهم بالانتماء والولاء له يتسبب في زعزعة استقرار المجتمع نتيجة للعزلة التي يعاني منها هؤلاء المهاجرين السريين و هذا ما يقود هم إلى الجريمة والانجراف والقيام بأعمال تخريبية.

كذلك من بين الآثار التي تهدد أمن المجتمع هو ظهور أحياء عشوائية يعيش فيها المهاجرون غير الشرعيون بصفة غير قانونية هذه الأحياء تنعدم فيها الخدمات الضرورية وتنتشر فيها الآفات الاجتماعية كالسرقة و المخدرات..... إلخ.[2]

-انتشار عادات غريبة على المجتمع وأعمال الشعوذة خاصة من طرف المهاجرين الأفارقة الذين يقومون ببيع الأعشاب والعقاقير الخاصة بالشعوذة وأعمال السحر، وهذا ما يساهم في التأثير بطريقة سلبية على المجتمع.

-تؤدي الهجرة عموماً إلى التغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى *Immigration Choisie* حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع إلى دول الانتقاء الهجري المهجر مما يؤثر على التركيبة الاجتماعية للمجتمع[3].

إنَّ الأثر الاجتماعي للهجرة غير الشرعية باعتبارها تؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمع ومن ثم تأثيرها

على تكوينه حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة اللا شرعية والخروج عن القانون وبالتالي كثرة الجرائم والآفات الاجتماعية، هذا وقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن أموال عصابات تهريب المهاجرين وعصابات الجريمة المنظمة وتجاربها من مخدرات وسلاح تتجه نحو إضعاف الشباب (عقله وبدنه وصحته) لما في ذلك من مساعدة على الانحطاط والانهيار

[1] رؤوف منصوري ، المرجع السابق، ص136 .
[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص83 .
[3] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص246 .

الأخلاقي في المجتمع وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية و ما يتبعه من تفكك اجتماعي.[1]

الفرع الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الدولة.

الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات على الدولة سواء كانت الدولة مستقبلة أو بلد عبور ولكن يختلف التأثير بشكل متفاوت فهي تؤثر على الأمن الوطني داخل هذه الدول وذلك لارتباطها بجرائم أخرى مثل :تهريب المهاجرين، المخدرات، الإرهاب ونظراً لطابعها الدولي نتيجة للعولمة وسرعة وسائل النقل فإنها أصبحت تهدد الأمن في العديد من الدول، ومن بينها الجزائر.

إنَّ ارتباط الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات جعل من الهجرة السرية خطراً أمنيا يهدد استقرار الدولة بحيث نتيجة لانعدام الأمن النسبي لها جعلها مناخاً جيداً تنشط فيه شبكات الجريمة وتهريب المهاجرين والمخدرات بالإضافة إلى شساعة الحدود البرية والبحرية وعدم قدرة الدولة على ضبط حدودها بسبب عدم حيازتها للإمكانيات المادية والتكنولوجية المتطورة التي تمكنها من الحد هذه الظاهرة .[2]

الهجرة غير الشرعية لها علاقة بالأمن فهي تعتبر تهديداً لأمن الدولة وذلك لأنها مرتبطة بمفهوم الخطر وتزايد نسبة الجريمة عند المهاجرين غير الشرعيين من خلال تورطهم في ارتكاب سلوكات إجرامية ضمن العصابات التي يكونها الناشطون فيها[3] ويبرز التأثير السلبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ما يلي:

– العلاقة الموجودة بين الإرهاب والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، حيث أنه هناك تواطئ فيما بين الإرهابيين والمهربين في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن وكذا استخدام المهاجرين غير الشرعيين في نشاطات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار.

[1] المرجع السابق، ص248 .
[2] عبد الله سعود السراني،مرجع سابق، ص115
[3] المرجع نفسه.

-إن للهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تظهر على مستوى الدولة وذلك نتيجة للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ونتيجة للتنوع الإثني المختلف عن ذلك الموجود في الدولة فأفواج المهاجرين غير الشرعيين هم من عرقيات وديانات مختلفة قد تسبب مشكلات الهوية الثقافية وتراجع في القيم والمبادئ الأصلية للدولة إذ أن الهجرة غير الشرعية الفردي أو على مستوى الدولة.

-يمكن اعتبارها أيضاً تهديداً للأمن الوطني من خلال إمكانية زرع عناصر وعملاء وسط المهاجرين منتسبة إلى خلايا إرهابيا زعزعة الاستقرار الأمني بإحداث مشكلات أمنية.[1]

كما أن الهجرة غير الشرعية تكبد الدولة أعباء مادية كبيرة لملاحقة واحتجاز وتسفير المخالفين وإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما يؤثر على الجانب الاقتصادي.

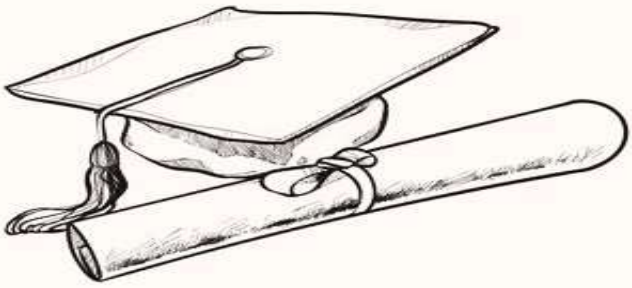
إنَّ المهاجرين غير الشرعيين الذين ينشطون في المجال الاقتصادي ويعملون بصفة غير شرعية يساهمون في خفض أجور العمل بصفة كبيرة والزيادة في نسب البطالة بمعدلات مرتفعة نتيجة لقبولهم العمل في شتى المجالات وبأجور منخفضة.

كما أن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر للوصول إلى الدول الأوروبية يشكل تحدياً اقتصادياً تسعى الدولة جاهدة إلى مجابهته، فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدي عاملة رخيصة، إلاً أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل فهذه العمالة الوافدة تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية.

كما أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون على الأمن من خلال الإخلال بالنواحي الأمنية عن طريق ارتكاب جرائم متعددة مع العلم بأن هؤلاء المهاجرين غير مسجلين ولا يحملون بطاقات إثبات الشخصية مما يصعب اكتشاف الأجهزة الأمنية لهم[2].

[1] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص250
[2] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص252

خلاصة الفصل: هدف هذا الفصل إلى وضع الأساس لفهم أعمق للظاهرة، من خلال تحليل الجوانب النظرية والمفاهيمية التي تُشكّل الإطار المرجعي للدراسة، مما يساهم في تحديد التأثيرات الحقيقية للهجرة غير الشرعية على الأمن بأبعاده المختلفة.



الفصل الثالث

تمهيد:

أسفرت أزمات المهاجرين اللأفارقة غير الشرعيين واللاجئين في شمال إفريقيا، ولا سيما بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي[1]، عن تفاقم التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية، إلى جانب تأثيرها على قطاعات أخرى، وذلك نتيجة التدفق الهائل للاجئين الذي تجاوز قدرة الدول المضيفة على التعامل معه بكفاءة.

ونظرًا لأن الجزائر تُعد دولة تصدير واستقبال وعبور للهجرة الدولية نحو بلدان أخرى، فهي من أكثر الدول المتأثرة بهذه الظاهرة. فقد شهدت البلاد تدفقًا كبيرًا للمهاجرين الأفارقة، الذين استقر العديد منهم في المدن الجزائرية في البداية باعتبارهم لاجئين، غير أن بعضهم اتخذ الجزائر موطنًا دائمًا، مما دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات صارمة في هذا الشأن. وعلى الرغم من تلك التدابير، لا تزال مشكلة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتفاقم بشكل مستمر. بناءً على ذلك، جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على واقع هذه الظاهرة، أسبابها، وتداعياتها على أمن الجزائر[2].

المبحث الأول: واقع ظاهرة هجرة الأفارقة إلى الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تدفقًا متزايدًا للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، حيث تحولت البلاد من مجرد نقطة عبور إلى وجهة استقرار دائمة للبعض. يعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة في دول الساحل والصحراء، إلى جانب النزاعات المسلحة والجفاف الذي يؤثر على سبل العيش. يسعى هؤلاء المهاجرون إلى الوصول إلى الجزائر بحثًا عن فرص عمل أو حياة أفضل، ما يشكل تحديًا متناميًا للدولة على المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

[1] لربيع العربي مصطلح أطلق على الثورات الشعبية التي اندلعت في عدد من الدول العربية للإطاحة بحكامها تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، والمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية.ينظر: الجزيرة نت، الربيع العربي.. عندما أراد الشعب إسقاط النظام، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024، تاريخ الولوج: 2025/04/12، سا:00،01.

[2] ينظر: حموم فريدة: الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد 18 جوان 2022، ص95-96.

المطلب الأول: الموقع الاستراتيجي للجزائر:

الجزائر (دزاير بالأمازيغية) يطلق عليها رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. هي دولة تقع في شمال افريقيا ضمن المغرب العربي، و هي اكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط و الأكبر مساحة في افريقيا، يحدها من الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا و جنوبا مالي و النيجر ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية وغربا المغرب.

تعتبر الجزائر منذ استقلالها في 1962 عضوه في هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وانضمت إلى منظمة الدول المصدرة للبترول في 1969، وساهمت الجزائر في فيفري 1989 في إنشاء اتحاد المغرب العربي.

يحدد الدستور الجزائري (الإسلام العروبة و الأمازيغية) كعناصر أساسية في تشكيل هوية الشعب الجزائري و الوطن كأرض الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و افريقيا.

المساحة : 2 381 741 كلم مربع

السكان : 43,9 مليون نسمة (جانفي 2020)

العاصمة : الجزائر

اللغات الرسمية: العربية و الأمازيغية

الديانة : الإسلام (سني)

العملة : الدينار الجزائري

النظام السياسي : جمهورية ديمقراطية شعبية

رئيس الدولة : السيد عبد المجيد تبون (انتخب في 12 ديسمبر 2019) [1]

تحتل الجزائر موقعًا جغرافيًا فريدًا يجعلها دولة عبور للمهاجرين وأحيانًا أخرى موطن استقرار، هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتجعلها منها بلدًا مصدرا للمهاجرين (لا تقتصر الهجرة ولا تهريب المهاجرين في إفريقيا على الأفارقة فقط على الأقل في الوقت الحالي ذلك أن تأثيرات العولمة جعلت إفريقيا – بما في ذلك دولها الواقعة جنوب الصحراء– تتحول إلى منطقة عبور سواء بالنسبة لتهريب المهاجرين خاصة بالنسبة للدول الأسيوية أو بالنسبة لتهريب المخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية) ، [2]وهذا منذ حقبة ما قبل الاستقلال بفرنسا التي بدأ الجزائريون يقصدونها منذ القرن الماضي ليتم تشغيلهم في المصانع والورشات[3].

كان تنقلهم في البداية يتم تحت رقابة السلطات الاستعمارية ثم السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، سرعان ما تزايدت أعداد المهاجرين في الستينيات إلى مستويات غير قابلة للسيطرة عليها حتى بلغت نسب المهاجرين السريين عمومًا 65% من العدد الإجمالي للمهاجرين في فرنسا[4].

وعليه فالجزائر بقيت في مأمن من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى غاية نهاية التسعينات وبالرغم من الضغوطات العديدة التي مورست عليها من طرف الإتحاد الأوروبي في أعقاب قمة برشلونة وفي كل مراحل المفاوضات التي سبقت التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي دخلت حيز النفاذ عام 2005 بقيت ترى في الظاهرة مجرد استجابة لتنمية متأخرة في دول الإنطلاق[5]، خاصةً وأن الشبكات الإجرامية التي تتكفل بنقل المهاجرين لم يكن لها وجود يذكر.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج ، لمحة عن الجزائر، https://www.mfa.gov.dz/ar/discover-algeria/about-algeria، تاريخ الولوج: 2025/04/24، سا: 04:00 صباحا.

[2] ينظر: Robin Nelly, l'émigration internationale à Dakar : au coeur des nouveau trafics mondiaux. In : lombard Jérôme (ed.), Mesclier Evelyne (ed.), Velut S. (ed.) la mondialisation coté Sud: acteurs et territories, Paris (FRA) ; ENS, 2006, p 143-162.

[3] تياب نادية، آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر، مجلة الميزان، معهد الحقوق والعلوم السياسية ، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة - العدد الثالث الخاص بفعاليات الملتقى الدولي الأول حول واقع الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها المنعقد في 16 و17 أكتوبر2018، ص287.

[4] المرجع نفسه.

[5] Ignace Kissagou, une Afrique, une Espoire, Ed, l'hrmattan, Paris, 1999, P 9.

من جهة أخرى ازداد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديدًا.تشير الدراسات الإحصائية أن النسبة الأكبر من المهاجرين الأفارقة يفضلون الاستقرار في المدن الجنوبية من الوطن سيما تمنراست ومرد ذلك القرب الجغرافي وتشابه التركيبة الاجتماعية ونمط المعيشة خاصةً المهاجرين من طوارق مالي والنيجر وقد يعود السبب كذلك لتشابه لون البشرة مع سكان الجنوب أين يصعب تمييزهم وبالتالي القبض عليهم وترحيلهم.

معظم هؤلاء المهاجرين من الشباب (57,8) يعتبر الجزائر كبلد استقرار في حين يعتبرها الباقون (42,2) كبلد عبور نحو أوروبا أغلب هؤلاء المهاجرين قادمون من دول الساحل الإفريقي.

فإن النسبة الأكبر من المهاجرين حتى سنة 2005 ، كانت من النيجر وبنسبة أقل من مالي، حيث قدرت نسبة الهجرة من النيجر ب % 52,1 أي 11200 مهاجر و 216 أي ما بنسبة % 10,2 من المالي[1].

يرجع سبب ذلك أن هذين البلدين كانتا من أكثر البلدان تضررا في العقد الأخير، لتعرضهما لأزمات خطيرة علاوة على الفقر المدقع الذي يعيشه سكان هذه المنطقة وغياب أي أفق اقتصادي والبطالة المتفشية شهدت هذه الدول موجات جفاف خطيرة قضت بشكل كبير على نمط معيشتهم المعتمدة على الرعي المواشي.

فضلاً عن أسباب أمنية، عرفت المنطقة عدة تمردات من قِبل الطوارق على حكوماتهم المركزية ما أدى بهذه الحكومات إلى شن حملات قمع واضطهاد ضدهم دفعت الكثير منهم إلى الهروب واللجوء إلى الجزائر.

أمّا العامل التاريخي فيبرز دوره سواء في الحركات السكانية واتجاهاتها أو في أنماطها ووسائلها وهو ما يجعل الدراسات الجادة في المجال لا تستغني كذلك عن الجانب التاريخي

[1] الأخضر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010 ، ص9 .

ليس فقط في دراسة الهجرة السرية وإنما حتى الدراسات المتعلقة بشبكات تهريب المهاجرين وبالخصوص في القارة الإفريقية [1].

والبداية يجب أن تكون من الممرات التي كانت تستعملها القوافل الإمبريالية الرابطة بين القارة الإفريقية والقارة العجوز التي تزامنت مع بداية الجفاف في إفريقيا وما صاحب ذلك من حروب ونزاعات شملت كافة أرجاء منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية إليها خاصة من الجنوب والتي شكلت تحديًا وتهديدًا واضحًا لأمنها واستقرارها في جميع المجالات.

قد ساهمت عدة عوامل في تصاعد هذه الظاهرة واستفحالها الكبير أهمها العاملين التاريخي والجغرافي حيث ظلت الجزائر حلما ومقصد للمهاجرين الأفارقة سواء من أجل الاستقرار فيها أو من أجل العبور منها إلى أوروبا عبر البحر المتوسط[2]

وساعد في ذلك عامل الحدود فكما هو معروف فإن الجزائر تتقاسم آلاف الأميال من حدودها مع عدة دول افريقية التي تعتبر مصدرا للهجرة غير الشرعية حيث يستغل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين العلاقات (حوالي 7 آلاف كلم) التاريخية التي تربط قبائل الحدود وخاصة الطوارق مع نظيراتها في كل من مالي والنيجر وليبيا بصفة خاصة[3].

فمعظم القبائل المتواجدة على الحدود من الجانبين هي من البدو الرحل التي لا تعترف بحدود الدول إطلاقًا بل تعتبر اختراقها وتجاوزها أمر عادي بل ومشروع نتيجة الترابط العائلي والعلاقات القوية الموجودة بين هذه القبائل وكذلك نتيجة التنقلات المستمرة التي تحملها طبيعة حياتهم ومعيشتهم الترحالية وبالتالي فالحدود غير موجودة عندهم.

أكثر من هذا عملت بعض القبائل الجزائرية على استقبال وتسهيل الدخول والتنقل والإقامة للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين الذين تربطهم بهم قرابة أو علاقة عائلية أو

[1] الأخضر الدهيمي،المرجع السابق: ص09.
[2] محمد الصالح، العولمة وفقدان الأمن للبشر في افريقيا، تحديات وآفاق، القاهرة، مركز المحروسة 2003 ، ص 14.
[3] صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة لنيل درجة الدكتو ا ره في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيززي وزو، 2014، ص 114 ومايليها

حتى عرقية أو غيرها من العلاقات، يضاف إلى هذا فإن هذه الحدود شاسعة يصعب حراستها ومراقبتها من طرف السلطات الجزائرية.

زيادة على هذا فإنه بسبب ظهور شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة في السنوات الأخيرة تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وشهدت الجزائر تدفقًا للمهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير وغير مسبوق حيث تراهم حاليًا في كل مكان وفي كل المدن.[1]

وهذا ما دفع بكثير من الأفارقة إلى ترك أماكن عيشهم وتحولهم إلى لاجئين، عمل بعضهم في ورشات وبعضهم في حقول البترول بينما اختار عشرات الآلاف منهم الاستقرار كلاجئين في كل من ليبيا والجزائر اشتغل هؤلاء في مجال نقل البضائع والأشخاص لكنهم بمرور الوقت تخصصوا أكثر في مجال نقل المهاجرين السريين حتى تحولوا إلى شبه وكالات سياحية؛ فقد قال السيد قاسيمي في تصريح لوأج أن "الجزائر، التي كانت سابقا بلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين هي الأن في طريقها إلى التحول إلى بلد مضيف واستقرار بسبب صعوبة الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي التي أغلقت حدودها " وهو ما يعتبر – كما قال– "مصدر قلق خطير على الأمن القومي" للبلاد، نظرا لوجود "شبكات إجرامية خطيرة" ضمن قوافل المهاجرين غير الشرعيين.[2]

بهذه الطريقة تحول هؤلاء الأشخاص من رَحّالة وبدويين إلى مهربين لا يقتصر دورهم فقط في نقل الأشخاص بطريقة غير شرعية بل وحتى في التشجيع على الهجرة وتحديد توجهاتها وخلق مناطق جديدة لها بعد أن انتشروا في العديد من الدول الشمالية وتغلغلوا في مدنها وتعرفوا على محيطها[3].

أما حديثا فقد جار في تقرير حول:

[1] رحيم العراقي، **حوض البحر المتوسط و المستقبل**، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95062، تاريخ الزيارة: 2025/04/12، سا: 02:41.

[2] الجزائر، تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي، https://www.aps.dz/ar/algerie، تاريخ الولوج: 2025/4/15. سا: 22:03.

[3] Lila Said, l'impact de l'immigration Clandestine en Afrique, Juillet 2007, http: // www.Fr. all africa.Com/stories/pdf .

مهاجرون غير نظاميين قدموا للجزائر من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء – أرشيف[1]

تسجل الجزائر تزايدا لافتا لنشاط شبكات تهريب البشر عبر حدودها البرية والبحرية. ورحّلت السلطات 80 ألف مهاجر غير نظامي من دول أفريقية خلال الفترة الممتدة من من يناير إلى سبتمبر 2024، وفق ما أعلنه وزير الداخلية الجزائري إبراهيم مراد شهر أكتوبر، بينما تهاجر أعداد لا حصر لها من "الحراقة" سنويا.

و"الحراقة" مصطلح متداول في الجزائر يطلق على الذين يهاجرون بحرا بطرق غير شرعية على متن قوارب سريعة تعمل بمحركات ذات قوة فائقة.

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء الكبرى أهم المصادر الخارجية لتهريب البشر، الذين ينحدرون من جنسيات أفريقية مختلفة، خصوصا مالي والنيجر ونيجيريا والسودان والسينغال، والكاميرون، وساحل العاج، وبوركينافاسو.

وتنشط شبكات الهجرة الداخلية في المدن الساحلية، خصوصا الغربية منها والقريبة من السواحل الإسبانية، وتتولى تهريب جزائريين وأجانب من دول أفريقية أو من سوريا والمغرب. فمن أين تبدأ رحلة الاستثمار في مآسي وأحلام المهاجرين؟

المطلب الثاني: الجزائر منطقة عبور أو استقرار للمهاجرين؟

تعتبر الجزائر أحد عناصر العالم العربي وأكبر أقطابه، لما تحتويه من ثروات باطنية وموقع استراتيجي، باعتبارها بوابة إفريقيا ونافذة على البحر الأبيض المتوسط، وأقرب طريق إلى أوروبا، ومع الازمات التي واكبها الربيع العربي؛ وحتى ما تعيشه الكثير من دول القارة الإفريقية، مثلت الجزائر مجالا استوعب الكثير من اللاجئين والمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، وتمثل الهجرة ظاهرة عالمية قديمة عرفتها كل الشعوب على مر التاريخ، ألسباب كثيرة بنوعيها سواء كانت هجرة وافدة أو خارجة، كل هذه المعطيات التي أفرزتها طبيعة المرحلة شكلت مادة بحثية، اهتم بها الكثير من الباحثين .إذ أصبحت ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية تجذب انتباه كل من السياسيين والحقوقيين والاقتصاديين الباحثين عن

[1] الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

المعرفة، بحيث أنها أصبحت حدث العصر في درجة متنامية دائما، فتتنوع الدراسات في فهمها وتقصي حقيقتها. كل هذه الدراسات حول ظاهرة الهجرة منها ما يرتبط بالعامل الاقتصادي والأمني والسياسي والاجتماعي، ومحاولة تفسيرها وعرض أسبابها وعواملها، لكن لا يزال موضوع الهجرة يطرح نفسه بقوة ولحد الساعة يعتبر حدث العصر. حيث تشهده الكثير من مناطق العالم وتعاني منه الكثيرمن الدول، منها منطقة شمال إفريقيا وبالأخص الجزائر، فدخول المهاجرين الأفارقة بطريقة غير شرعية من مختلف دول الساحل إلافريقي، والمجاورة لحدودها من الجنوب، كمالي والنيجر وموريتانيا والصحراء الغربية، كمنطقة عبور إلى أوروباا " Transit" أو للاستقرار بها[1] l'installation".

في هذا الصدد كشفت تقارير من قسم الهجرة بوزارة الداخلية الجزائرية، عن ترصد 40 ألف مهاجر إفريقي غير شرعي محاولين التسلل عبر حدودها الجنوبية، مع كل من دولة المالي والنيجر سنة 2018، مما حول الجزائر في السنوات الاخيرة إلى أهم بلد للهجرة بشمال إفريقيا، ومع الزيادة الواضحة والمرتفعة للمهاجرين الأفارقة في الآونة الأخيرة وتوزعهم عبر مناطق الوطن للاستقرار بالمخيمات للمهاجرين الأفارقة والتي تنتشر فيها كل الآفات، وكذا الإقامة العشوائية وورش البناء غير المكتملة، التي يستغلونها للإقامة فيها. ووجودهم بصورة جلية عبر الاماكن العامة الطرقات ومحطات النقل والأرصفة والأسواق وبالقرب من المساجد وعبر الأحياء في المدن الجزائرية[2].

أولا- الجزائر دولة عبور : لا يزال موضوع الهجرة حدث العصر والتي تشهدها الجزائر بمناطق حدودها كمنطقة تمتراست بدخول المهاجرين الأفارقة من منطقة الساحل الإفريقي الذي عرفها تاريخ نزوح شعوب المنطقة (الجفاف، انعدام الأمن)، وتميزت بالقرب الجغرافي والتبادل الاقتصادي؛ فمنذ بداية التسعينات أصبح هذا التدفق غير مسبوق بسبب عدة عوامل، كعدم استقرار الأوضاع جراء تدهور القيمة النقدية مصحوبة بتدهور القدرة الشرائية، وتعميم نظام تأشيرة الفيزا للدخول إلى أوروبا، كل هذا زاد من تدفق الهجرة الافريقية حيث

[1] صبيحة كيم(جامعة مستغانم)، مراد سالي(جامعة خميس مليانة)، إستراتيجية الجزائر في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للرعاية الآفارقة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، مج:07، عدد02، 2021، ، ص444.
[2] المرجع السابق، ص445.

استقر عشرات الآلاف بصحراء الجزائر كاللاجئين في المخيمات، وتحت ضغط الزيادة الواضحة وتوزعهم عبر مناطق الوطن للاستقرار.

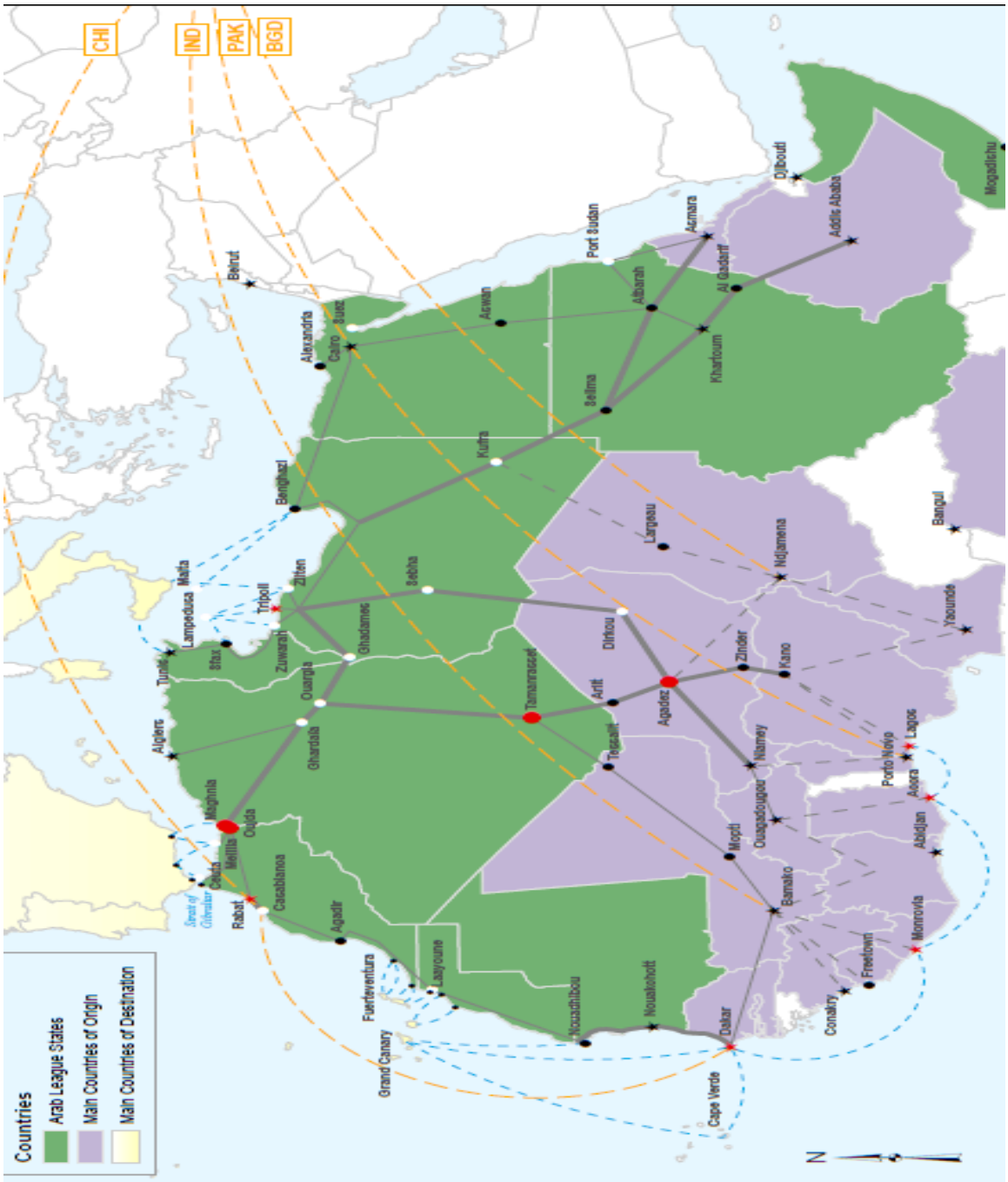
لكن من الطبيعي أن تحاول كل دولة إيجاد توازن فيما يتعلق باستقبالها للمهاجرين غير الشرعيين وظروفها الداخلية. فالجزائر هي دولة حديثة عهد باستقبال المهاجرين غير الشرعيين، ناهيك عن أن تدفق أعداد كبيرة خارج حاجات سوق العمل يمكن أن يؤدي إلى مشاكل تهدد النسيج المجتمعي أو يحدث إشكالات أمنية[1] .

وفي تصريح للسيد قاسيمي مسؤول بقسم الهجرة بوزارة الداخلية، أن ما يقارب 90 ألف مهاجر غير شرعي يصلون سنويا إلى الجزائر، وهو تدفق تعتبره السلطات الأمنية والسياسية مصدر انشغال حقيقي، وبمعدل 400 ألف مهاجر إفريقي سنويا، يعبر الحدود الجزائرية. من بينهم نسبة 40 % من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40 % آخرون أنهم مجرد عابرين نحو مقصدهم أي أوربا، أما نسبة 20 % المتبقية فتخص المواقف المتنوعة أغلبها ممن ال يملكون وسائل العودة إلى بلدهم الأصل، فيستقرون بالجزائر ويندمجون بالمجتمع الجديد. [2]

لتوضيح أهمية الموقع الجغرافي للجزائر بمسار هجرة الساحل الإفريقي بعد استبعاد ليبيا كطريق للوصول إلى أوروبا بسبب الأوضاع الامنية وزيادة احتمال خطورة الوقوع كرهائن للشبكات الإجرامية أو الفرق المعارضة للدولة والمبينة بالخريطة أسفله.

[1] صبيحة كيم(جامعة مستغانم)، مراد سالي(جامعة خميس مليانة)،المرجع السابق، ص445.
[2] عبد الرزاق، 2016، ،ص 04.

الشكل (01) الخريطة تبين مسار الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي نحو الجزائر



Source: Nuaia Cowan, Geography adapted from Mediterranean transit migration dialogue newsletter, june, 2006

ثانيا : تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار:

أكد الخبير الدولي في شؤون الهجرة والتهديدات بمنطقة الساحل حسان قاسيمي يوم السبت أن تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل "خطرا على الامن القومي" للبلاد خاصة في ظل وجود "شبكات إجرامية" في قوافل المهاجرين كتلك التي تستغل الأطفال في التسول ضمن أشكال الاتجار بالبشر.

وقال السيد قاسيمي في تصريح لوأج أن "الجزائر، التي كانت سابقا بلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين هي الأن في طريقها إلى التحول إلى بلد مضيف واستقرار بسبب صعوبة الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي التي أغلقت حدودها " وهو ما يعتبر –كما قال– "مصدر قلق خطير على الأمن القومي" للبلاد، نظرا لوجود "شبكات إجرامية خطيرة" ضمن قوافل المهاجرين غير الشرعيين .

وبعد أن ذكر بأن الجزائر "تحصي وصول أكثر من 42 جنسية افريقية من المهاجرين الشرعيين"، كشف أن "شبكات المهاجرين غير الشرعيين التي تستغل الأطفال النيجيريين والماليين في التسول ضمن شبكات منظمة هي شكل من أشكال الاتجار بالبشر" ومن حق الجزائر –كما قال–"محاربة هذه الظاهرة بشدة حماية لأمنها القومي" ولا "يمكن لأي منظمة غير حكومية أو دولة ثالثة أن تلوم دولة ما على تنفيذ تشريعاتها الخاصة، لمواجهة تهديد النظام العام والأمن".

كما أشار الى أن الجزائر "صادقت على الاتفاقيات الدولية التي تمنع ممارسات الاتجار بالبشر وحماية الطفولة " لذلك من "واجبها محاربة هذه الشبكات حتى لا تفلت من العقاب فوق أراضيها".[1]

كما أوضح بأن "تحديد شروط دخول الأجانب وحركتهم واستقرارهم يخضع في كل بلد الى قانونه الخاص وعلى كل دولة احترامه".

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي، https://www.aps.dz/ar/algerie/98263-2020-12-19-13-25-15، تاريخ الولوج: 2025/04/05، سا: 07:22.

وفي نفس الاطار، توقع السيد قاسيمي "ارتفاعا" في قوافل الهجرة من دول الساحل ومن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا باتجاه الجزائر لأن هذه الدول "لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها" ما يجعل الجزائر "في مواجهة تحديات كبيرة" خاصة في منطقة الجنوب".[1]

كما أضاف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وقال: إن مكافحة الهجرة غير الشرعية تستدعيحلولا شاملة تضمن تحقيق الاستقرار والدفع بديناميكيات التنمية وخلق فرص الشغل للشباب في دول المصدر، مشيرا إلى أن الجزائر تحولت بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية التي تشهدها في الفترة الأخيرة وكذا الاستقرار الذي يميزها من بلد عبور إلى بلد استقبال واستقرار للمهاجرين.[2]

[1] المرجع السابق.

[2] جريدة الرائد، الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين: (الرئيس تبون يبرز المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة)، نشر في 24 جولية 2023 ، / https://elraed.dz، تاريخ الولوج: 2025/05/04.

المبحث الثاني : أسباب وأساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأسباب التي دفعت بالمهاجرين الأفارقة إلى ترك موطنهم ومواجهة الصعاب والتغرب في بلدان لا ينتمون لها وكذلك الأساليب المعتمدة في ذلك وقد قمنا باستقراء بعض الدراسات ومجموعة من المواقع الالكترونية للوقوف على ذلك

المطلب الأول: أسباب هجرة الأفارقة عبر ونحو الجزائر:

حفزت مجموعة من العوامل المهاجرين الأفارقة على العبور أو الاستقرار في الجزائر

أولا- أسباب خاصة بدول الانطلاق :

تتمثل دوافع هجرة الأفراد من دول الساحل الإفريقي في:

1- الأسباب الأمنية والسياسية : تعاين دول الساحل الإفريقي من الحروب الأهلية والعرقية، عدم الاستقرار الداخلي، الإرهاب، محلات قمع واضطهاد.[1]

2- الأسباب الاقتصادية والطبيعية : تعاني هذه الدول من مشاكل مناخية كموجات الجفاف التي تتسبب في إتلاف الأراضي الزراعية وموت الماشية [2] ،أما المشاكل الاقتصادية فتتمثل في ضعف اقتصاد غالبية الدول الإفريقية رغم امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، موجات

[1] ذبيح عادل، زناني مصطفى "التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، 2019) ، ص 15.

[2] Samir GATT," L'immigration irrégulière de l'Afrique sahelo-saharienne vers et travers l'Algérie, Jil journal of political studies & international relations) ", p.136, (https://bit.ly/3nyNPO), accessed january 01,2020.

المجاعة بسبب الجفاف والتصحر وارتفاع أسعار المواد المعيشية، انتشار الفقر والبطالة مقابل ارتفاع معدل النمو الديمغرافي وغياب ديناميكية تنموية تستجيب لاحتياجات الأفراد[1].

ثانيا- أسباب خاصة بالجزائر كدولة عبور أو وصول:

هناك مجموعة من العوامل التي جعلت المهاجرين الأفارقة يختارون الجزائر كبلد عبور أو وصول، ويمكن إجمالا فيما يلي :

1- أسباب جيواستراتيجية تتمثل في الدوافع الجغرافي للجزائر وتقاسمها حدود طويلة مع دول الساحل الإفريقي من جهة، وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. لذا بعير الراغبون في الوصول إلى الضفة الشمالية عبر الجزائر باعتبارها بوابة الولوج إلى أوروبا.[2]

2- تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار ويعود ذلك إلى :

انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، وأدى ذلك إلى خلق مناصب عمل جديدة خاصة في قطاعات الفلاحة البناء، الأشغال العمومية، الأشغال الحرة والمنزلية عند الخواص[3]. إلى جانب استعانة أرباب العمل في الجزائر بالمهاجرين غير الشرعيين للأعمال مقابل رواتب أدنى مثل العمل في قطاع الزراعة، خدمة البيوت، البناء.[4]

بالإضافة إلى تبني الدول الأوروبية إستراتيجية غلق الحدود الأوروبية في وجه الهجرة عام 2000، ووضعها تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية بفروعها الأربعة (ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، اليونان).[5]

[1] مفتاح غزال، مرجع سابق، ص 179.
[2] نيوش سهيلة، " الهجرة غير الشرعية وشبكات تحريب للمهاجرين في الجزائر"، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات (برلين : المركز الديمقراطي العربي 2019) ، ص 16.
[3] قول مراد، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، (الجزائر، جوان 2017) ، ص37.
[4] نيوش سهيلة، مرجع سابق، ص 36.
[5] قول مراد، المرجع سابق، ص 37.

يعود سبب التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين على الجزائر إلى شساعة الإقليم الجغرافي الجزائري ومجاورتها لسبعة دول (تونس ليبيا النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب).[1]

بالإضافة إلى عوامل أخرى كالقرب الجغرافي، تشابه التركيبة الاجتماعية ونوع الحياة لدى سكان جنوب الجزائر مع الدول المجاورة كطوارق النيجر ومالي.[2]

تتلخص أسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية في عوامل الطرد والجذب حيث تعود العوامل الطاردة إلى سوء الأوضاع التي تشهدها أغلب دول الساحل الإفريقي، والتي كانت الدافع الرئيسي لمغادرة هؤلاء الأفراد لبلدانهم بحثا عن الأمن والاستقرار. أما عوامل الجذب فتشمل الموقع الجغرافي للجزائر ووجود الاستقرار فيها مقارنة بباقي دول الجوار، مما حفز المهاجرين الأفارقة على اختيار الجزائر كبلد عبور أو وصول.

[1] ذبيح عادل، زناني مصطفى، مرجع سابق، ص235.

[2] Samir GATT, Op.cit.p.235.

المطلب الثاني:أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية

تتم الهجرة غير الشرعية عن طريق اختراق الأجنبي لقوانين الدخول أو الإقامة في الدولة الجزائرية، عبر عدة أساليب.

أولا- يتسلل المهاجرون غير الشرعيين إلى الجزائر عبر المسالك البرية :

1- عن طريق التسلل الفردي عبر المسالك البرية أين تقل أو تنعدم مراكز المراقبة عن طريق تزوير الوثائق، من خلال الحصول على وثيقة رسمية بطرق غير قانونية أو عبر استخدام غير قانوني لوثيقة رسمية ملك للغير، وذلك بانتحال هوية شخص آخر بالتركيز على تشابه الملامح بين المهاجر غير الشرعي وبين الصاحب الأصلي للهوية.[1]

2- عن طريق التسلسل الجماعي عبر وسائل النقل والوثائق المزورة، وفي هذه الحالة يكون أفراد الجماعات على معرفة بمسالك الصحراء وتربطهم علاقة مع أهالي المناطق المجاورة، الذين يعملون على تقديم المساعدة والإرشاد أثناء تنقل الجماعات [2].

3- عن طريق شبكات التهريب البشري والتي تستخدم مسالك وطرق ملتوية لتفادي مراكز مراقبة الحدود، حيث تقوم هذه الشبكات باستغلال المهاجرين من أجل تقريب سلع محظورة عبر الحدود الجزائرية. [3]

مما سبق يوجد أساليب لتوغل الأفارقة عبر الحدود الجزائرية والمتمثلة في التسلل الفردي، التسلل الجماعي شبكات التهريب.

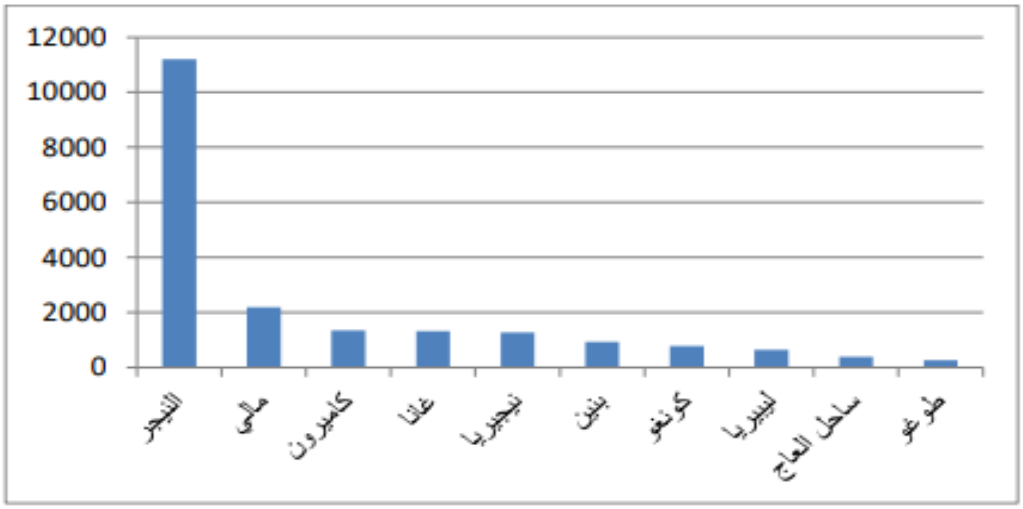
إن تسلل الأفارقة عبر الحدود البرية يعود إلى شساعة الشريط الحدودي البري وصعوبة مراقبته.

من جهة أخرى يقوم المهاجرون الأفارقة بتمويه المصالح الأمنية الجزائرية من خلال استخدامهم لتقنية جديدة تتمثل في شراء بطاقات هوية مواطنين جزائريين متوفين من ولاية

[1] شوقي نذير، "واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، آفاق علمية، العدد 5 (الجزائر، جانفي 2015)، ص 275.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه

تمنراست بالتواطؤ مع بعض سكان تمنراست مقابل مبالغ مالية ليتحولوا بعدها إلى جزائريين.[1]

الشكل رقم 02: توزيع المهاجرين غير الشرعيين من منطقة الساحل الإفريقي حسب الجنسية



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على

Nacer –Eddine Hammouda, "La migration irrégulière vers et à travers l'Algérie", janvier 2018, p.12, (https://bit.ly/3seR5x3), accessed January 07, 2020.

يوضح من الشكل رقم 02 وجود تنوع في جنسيات الأفارقة المهاجرين للجزائر بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة في منطقة الساحل عموما.

تتصدر قائمة المهاجرين إلى الجزائر أعداد كبيرة من النيجر، وذلك نتيجة للأوضاع السياسية المضطربة التي تعاني منها البلاد وتسببت في تدهور إنساني حاد. ويأتي في المرتبة الثانية مهاجرون من مالي، فرارًا من الحرب الدائرة هناك والتي أجبرت الكثيرين على ترك ديارهم بحثًا عن ملاذ آمن وحياة أفضل. وقد كانت الجزائر هي الوجهة المفضلة نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي كمعبر محتمل نحو أوروبا، أو كبلد يوفر فرصًا للاستقرار النسبي.

[1] بخوش صليحة، " الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا الجزائر نموذجا"، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 1، برلين مارس 2018 ، ص202.

ومن خلال ما سبق سنعرض أهم طرق العبور التي يخترقها المهاجر الإفريقي حدود الجزائر من مختلف الاتجاهات والتي تناولها الباحث موسات بدراسته[1].

2- طريق العبور الغربي :وهو طريق عبور من حدود المالي. تصل تدفقات المهاجرين خلاله من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من بماكو نحو غاو عبورا بمدينة مبوتي، ومن غاو تتسرب التدفقات نحو الجزائر عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين : ولاية تمنغاست مرورا بمنطقة تينزواتين ونحو ولاية أدرار، مرورا ببرج باجي مختار، كما يمكن العبور من المركز الحدودي تينزواتين مرورا بتيمياوين .

ومن التراب النيجيري تصل التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة من وادغادوغو و نيامي للالتحاق بمدينة أقاديز، نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة، تتجه التدفقات نحو مدينة أرليت التي تفتح الطرق المؤدية إلى تمنغاست مرورا بعين قزام أو نحو جانت. ويتم العبور أيضا من الحدود الموريتانية عبر النقطة الرابطة بين المسالك المحلية نحو ضاحية الشناشن وبني عباس وتبلبالة .

تتشكل الحدود مع المغرب التي أغلقت أمام حركة السكان مسار مهم للمهاجر غير الشرعي إلافريقي، فهي تمنح رواق تنقل انطلاقا من أربعة مراكز حدودية تقع على محاور تسمح ببلوغ الجزائر انطلاقا من المدن المغربية نحو مرسى بن مهيدي (ولاية تلمسان) و وجدة نحو مغنية و احفير نحو باب العسة وفقيق نحو بني ونيف،وكذلك عبر النقاط التي تربط الحدود المغربية ستة مسالك محلية مؤدية إلى الطريق الوطني نحو أدرار وتندوف[2].

3- طريق العبور الشرقي :وهي من الحدود الليبية؛ حيث يمكن العبور من نقطتين حدوديتين، الأولى قدوما من مدينة سبهة، حيث يتم الدخول عبر الضاحية الحدودية الليبية على النقطة الرابطة للطريق نحو مدينة جانت الجزائرية، والثانية قدوما من مدينة غدامس

[1] Musset, 2013,p20

[2] صبيحة كيم، مراد سالي، السياسة الجزائر في مواجهة توافد الهجرة غير الشرعية الإفريقية، مرجع سابق، ص447.

الليبية، أين يتم الدخول عبر نقطة الدبداب الحدودية التي تفتح الطريق نحو ايليزي عبورا بعين أمناس جنوبا وورقلة شمالا[1].

تشهد الحدود التونسية اكبر عدد من عمليات الدخول والخروج مع الجزائر، وهناك تسع مراكز حدودية، تتكفل بتنظيم التدفقات بين المدن التونسية من تونس العاصمة و جندوبة والمدن الجزائرية :الطارف، سوق أهراس، تبسة والوادي .إن مع الازمة والأوضاع التي تعيشها تونس وعدم الاستقرار الداخلي، أصبح المهاجرون يقللون من الدخول عبر التراب التونسي؛ لكن خالل السنوات الأخيرة، وفي سياق تطور الوضع السياسي والأمني بمنطقة الساحل والمغرب العربي، وتنامي حركة التهريب بتنقل عصابات وشبكات الجريمة المنظمة والمجموعات المسلحة، فإن تحركات السكان لم تعد تتميز بتدفقات مختلطة فحسب بل بتدفقات فئات جديدة تشتمل على الجماعات الارهابية وعصابات المهربين والتجارة غير الرسمية، فالأحداث التي عاشتها تونس و ليبيا ومالي وساحل العاج وما يضاف إليها من تدهور للأوضاع في بلدان أخرى ما وراء الصحراء، أدت إلى تسارع حركات الهجرة وتنقلات الجماعات المسلحة والحركة الجهادية ونشاط تجارة السلاح والمخدرات وتهريب الوقود[2] مما جعل الجزائر تتخذ بعدا جديدا أمام هذه الوضعية، بوضع إجراءات مشددة لحماية حدودها، والتمسك بمبدأ سيادة الأمن القومي حيث تجعلها فوق أي اعتبار آخر.

[1] ينظر: داليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته: مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، نشرت في 18 سبتمبر 2020، https://carnegieendowment.org/research/2020/05/algerias-borderlands-a-country-unto-themselves?lang=ar&center=middle-east، تاريخ الولوج: 2025/4/12. سا:12:00

[2] عطوات، 2016،ص66

ثانيا- الطرق البحرية:

بالنظر إلى الشريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر ب 1644 كلم، فإن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون البحر وسيلتهم المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر.[1]

أما التقنيات التي يستعملها المهاجرين لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في المهمة تتمثل في مراقبة السفن الوافدة والخارجة من محيط الميناء لمعرفة إبحارها واختيار الوقت المناسب للتسلل أين تغيب الأعين مثل الصباح الباكر او آخر الليل في حين يتسلل المهاجرون غير الشرعيون إلى البواخر حسب الجهة التي يريدوا ويكون ركوب السفينة في غالب الأحيان بالتواطؤ مع بعض البحارة مقابل مبالغ مالية، إلا أن بعض المهاجرين يلجئون الى التسلل باستعمال القوارب والعوامات للركوب في البواخر. [2]

ثلاث طرق بحرية للحراقة

حددت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس) 3 طرق بحرية للهجرة بطريقة غير نظامية من الجزائر نحو أوروبا.

وعبر 6062 مهاجرا من الجزائر نحو أوروبا ما بين يناير وأغسطس 2024، من ضمنهم 5245 شخصا من الجهة الغربية للمتوسطي (ولايات وهران، مستغانم، عين تموشنت وتلمسان)، بينما أبحر 752 حراقا عبر المنفذ الأوسط، وفق أحدث إحصائيات وكالة فرونتكس[3].

وتظهر المعطيات الرقمية أن غرب الجزائر بات المنفذ الأكثر استقطابا لتهريب البشر نحو أوروبا، وأشهر مناطقه مدينة بني صاف بولاية عين تموشنت (غرب) التي لا يفصلها عن ألميريا الإسبانية سوى 150 دقيقة على متن قارب سريع، فقد أحال القضاء الجزائري

[1] الدهيمي، مي، الأخضر عمر، (8 فيفري 2010)، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، في ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأم، ص10.

[2] منصوري نوال، حقاني حليمة، تبعات تحول الجزائر إلى دولة استقرار للمهاجرين الأفارقة، مجلد:13، عدد02، ديسمبر 2022، (جامعة الجزائر3)، ص347. راجع: راتول و زيان، 2014 ،ص174.

[3] الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 11:15.

مئات القضايا لشبكات تهريب البشر لجزائريين ومغاربة معظمها من غرب البلاد، وفق تقرير نشرته صحيفة" الشروق الجزائرية" في وقت سابق.

*** عاصمة الحراقة**

لا تخلو وسائل الإعلام المحلية من أخبار تفكيك شبكات للهجرة السرية في بني صاف التي تتميز بهدوء يخفي وراءه قصص آلاف الذين عبروا نحو ضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

وينهمك الصيادون بالميناء في ترتيب رحلاتهم اليومية، التي تبدأ من الغروب تحت مراقبة خفر السواحل حيث يزدحم المكان بمختلف أحجام القوارب.

ويقول إسماعيل (66 سنة متقاعد)، وهو من سكان المنطقة، إنه من الصعب المغامرة بإبحار الحراقة من الميناء الذي يبقى بعيدا عن نشاط شبكات التهريب، لكنه يؤكد لـ "الحرة" أن الهجرة تتم من "السواحل البعيدة عن أعين سكان المدينة، وقد يكون أقربها منطقة سيدي بوسيف الشرقية."

وفي سيدي بوسيف شرعت السلطات في بناء جدار إسمنتي على طول منافذها الرئيسية المطلة على البحر، عوضا عن تركها لشبكات تهريب البشر، مثلما يشير إلى ذلك إسماعيل الذي أضاف أن إقامة مشاريع سياحية لتشغيل الشباب، وتشجيع السكان على الإقامة فيها "هدفها محاصرة تلك الشبكات وعدم ترك فراغات فيها[1]."

[1] الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالتهديدات الأمنية (أو التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية)

الهجرة غير الشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتهديدات الأمنية باعتبار أنها تشكل علاقته فيما بينها وفيما يلي سنوضح مدى ارتباط الهجرة غير الشرعية بمجموعة من التهديدات الأمنية الإرهاب والجريمة المنظمة، تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

المطلب الأول :ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة

إن ظاهرة الإرهاب تعد من أبرز التهديدات الأمنية التي لا تتمتع بتعريف محدد و واضح لكن هناك عدة مفاهيم أطلقت عليه نظراً لاختلاف الدراسيين والمفكرين حول إيجاد مفهوم موحد له وفي ظل هذا التباين نجد أن هناك توافق كلي على المستوى العالمي على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديداً أمنيا واستراتيجيا باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تعتمد على العنف والقوة مما يصعب من عملية التحكم فيها.

يمكن تعريف الإرهاب بأنه وجود فعل منظم من أفعال التهديد أو العنف التي تسبب فزعاً أو رعباً من خلال عمليات الاغتيال أو حجز الرهائن أو الاختطاف أو غيرها من الممارسات التي تولد الفزع والرعب والفوضى والاضطراب[1] .

هناك تعريف أخر :هو كل فعل من أفعال من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع بتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم وحريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[2]

كما عرفت الأمم المتحدة الإرهاب بأنه يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان فردياً أو بالاشتراك مع أفراد آخرين و موجهاً ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكينة أو حكومية

[1] خليفة عبد السلام الشاوش، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، الأردن:دار جرير للنشر والتوزيع ، 2008 ،ص19
[2] المرجع نفسه، ص25 .

أو دبلوماسية وضد أفراد دون تمييز، وتدمير ممتلكات أو وسائل نقل ومواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها لذلك فإن التأمر ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل وجه من أوجه الإرهاب الدولي[1]، ومن هنا يتضح أن ظاهر ة الإرهاب هي عالمية لا ترتبط بدين أو أفراد معينين، تعاني منها أغلب دول العالم.

لقد أضفت تداعيات 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من أحداث دولية تعقيدات جديدة حول التشابك والترابط فيما بين الهجرة والإرهاب والبحث عن سبل لإدارة عمليات الهجرة لزيادة درجة الأمن، ما يلاحظ أن ارتفاع نسب الهجرة غير الشرعية في دول العالم خاصة في الدول المتقدمة جعل منها هاجساً أمنياً وهذا راجع للعلاقة المحتملة بين الإرهابيين والمهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون وثائق تثبت هوياتهم والذين يرتكبون جرائم إرهابية وينتمون إلى جماعات مسلحة ومتطرفة تسعى إلى عمليات تخريبية من أجل تحقيق أهدافنا ،إن ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب يساهم في تهديد الأمن الشخصي للمواطنين بحيث يتم زرع العناصر الإرهابية وسط المهاجرين غير الشرعيين كوسيلة للتغلغل وضرب الاستقرار داخل الدول المستقبلة مما يؤثر سلباً على أمن مواطنيها، بحيث أن نشر الأفكار المتطرفة يؤدي بالمهاجرين غير الشرعيين إلى ارتكاب أعمال إرهابية ضد المواطنين والمساعدة على تهريب الأسلحة والمتفجرات والذخائر للدول المهاجر إليها وهذا ما جعل الدول تعمد إلى انتهاج مقاربة أمنية ضد الهجرة غير الشرعية من أجل الوقاية من الإرهاب[2].

يمكن توضيح علاقة الإرهاب والهجرة من خلال الإشارة إلى أن الهجرة بأعداد كبيرة إلى الدول المهاجر إليها تطرح مشكلة تزايد نسب السكان ومشكلة الاندماج في هذه المجتمعات مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب لدى المهاجرين وعدم الرضى بالأوضاع التي يعيشونها، مما قد يدفع بالبعض إلى الانضمام إلى الحركات المتطرفة بهدف التخلص من ذلك الشعور الأمر الذي يزيد من احتمال تزايد عمليات الإرهاب والتطرف، كما أن الهجرة في مضمونها

[1] محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2007 .، ص24

[2] رؤوف منصوري ، مرجع سابق ،ص130

لا تعني فقط هجرة الأفراد ولكن أيضا هجرة ما يحملونه من أفكار ومعتقدات قد تكون لها علاقة بأفكار إرهابية ومتطرفة[1] .

إن التصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات جعل من قاعدة التأثير المتبادل بين الدول محوراً أساسياً في هذا التصور، وتؤكد هذه القاعدة أن الأخطار والتهديدات التي تخيم على منطقة معينة تنعكس على المناطق الأخرى فالاضطرابات الأمنية وانتشار العنف والإرهاب في الدول الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين يؤدي إلى نقل مثل هذه التهديدات إلى الدول المهاجر إليها.

أماً فيما يخص الجريمة المنظمة فتعرف بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم متعددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي وذلك بهدف الحصول على السطوة وتحقيق الأرباح باستخدام العنف وغيره من وسائل التأثير والتخويف.

تشمل الجريمة المنظمة جرائم السرقة والاحتيال والمخدرات، الهجرة غير الشرعية، تجارة الأسلحة[2]، أماً المنظمة العالمية للشرطة الجنائية (الأنتربول) فتعرف الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها مجموعة من الأشخاص لها تركيب مؤسسي تمارس أنشطة غير مشروعة بهدف الحصول على أموال تستخدم عادة للتخويف والفساد.[3]

الجريمة المنظمة تستدعي أن يكون فيها تناسق بين أفعال عديدة خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تسعى لبلوغها وإلى خطورة النتائج التي تترتب عنها، وفي الغالب تتشكل الجريمة المنظمة من السلوك الإجرامي الذي يعتبر الفعل المباشر الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافه وهذا السلوك يرتبط بمجموعة من الأعمال سواء للتحضير للجريمة أو للمساعدة في تنفيذها أو للتحريض عليها.[4]

[1] هشام صاغور، مرجع سابق ،159
[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص75
[3] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، القاهرة :دار النهضة 2001 ،ص44
[4] المرجع السابق ،ص45

ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة ضمن ميدان الترويج للجرائم المختلفة المكونة لها مثل :ترويج المخدرات، الأسلحة، إن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة هي علاقة جدلية لأن الجريمة المنظمة تحتاج إلى المهاجرين غير الشرعيين للانتشار عبر الحدود الدولية وكذلك المهاجرون السريون هم في مأمن من متابعة سلطات دولة المهجر لأنهم يقعون تحت حماية هذه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود ومنه يمكن نستنتج بأن الهجرة غير الشرعية هي نوع من أنواع الجرائم المنظمة بل هي تعتبر من أهم أنواعها لكونها تتميز بصفة عدم الشرعية وهذا ما يميز أيضاً الجريمة المنظمة[1].

وهذا التقرير يتضمن زيادة العمليات الإرهابية بعد توتر العلاقات بين مالي والنيجر:

ونتسائل: هل تؤثر الخلافات بين الجزائر ومالي على الاستقرار في منطقة الساحل؟[2]

تفاقمت حدة الخلافات بين الجزائر ودول تحالف الساحل (مالي، النيجر وبوركينافاسو)، بقرار هذه الدول سحب سفرائها على خلفية اسقاط الجزائر لطائرة درون حربية مالية، اخترقت مجالها الجوي، بينما نفت بماكو ذلك، ولاحقا أغلقت الجزائر مجالها أمام الطيران المالي .

ونتيجة احتدام الخلاف والاتهامات المتبادلة بين طرفي النزاع، تُطرح قضايا مستقبل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل التي تنشط بها جماعات إرهابية محسوبة على القاعدة وداعش، وكيانات ذات صلة بتهريب السلاح والبشر والمخدرات.

وتواصلت الأزمة بقرار مالي الانسحاب من لجنة رؤساء الأركان المشتركة، وهو تحالف اختص في مكافحة الإرهاب، ويضم دول الساحل بالإضافة للجزائر، كما قررت رفع شكوى أمام الهيئات الدولية الجزائر بتهمة ارتكاب ما وصفته بعمل "عدواني."

ولجنة أركان العمليات المشتركة هي هيئة عسكرية تضم كلا من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، تأسست سنة 2010 بمدينة تمنراست جنوب البلاد، لتكون بديلا للتدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة.

[1] ينظر: أحمد رشام سلام، الأخطار الظاهر والكامنة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني، في كتاب: مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2010 ،ص 210.

[2] الجزائر: **هل تؤثر الخلافات بين الجزائر ومالي على الاستقرار في منطقة الساحل؟**، أبريل 2025، تاريخ الولوج: 2025/01/12.

وفي 2017 أسست فرنسا تحالفاً عسكرياً موازياً خاصاً بمكافحة الإرهاب، ضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، قبل أن تسحب قواتها العسكرية من المنطقة.

"زيادة" في نشاط الجماعات الإرهابية

وتعليقا على هذه التطورات، رأى المحلل من دولة مالي، محمد ويس المهري، أن الخلاف بدأ منذ إنهاء باماكو، قبل سنة، العمل باتفاق السلام الموقع عام 2015 في الجزائر بين الحركات المسلحة المعارضة والحكومة المالية.

هذا الخلاف وفق ويس المهري "أثر على مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والتنسيق العسكري ضمن لجنة الأركان المشتركة"، وأدى ذلك إلى "تسجيل هجمات كبرى من قبل جماعات جهادية على مطار باماكو، وبعض الأهداف العسكرية في العاصمة منذ أشهر."

وأشار المحلل الأمني والسياسي ويس المهري، في حديثه لموقع "الحرة"، إلى تسجيل "هجمات على الجيش المالي واتساع نطاق نشاط الجماعات الجهادية في النيجر وفي بوركينافاسو، و"زيادة نشاط" التنظيمات الإرهابية الموالية لداعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدولة النيجر وبوركينافاسو "بوتيرة كبيرة جدا."

كما نبه المتحدث إلى عمليات نزوح للمهاجرين من دول أفريقية تعرفها المنطقة نحو الجزائر، بسبب تجدد الاشتباكات منذ إعلان "انهيار" اتفاق السلام بين مالي والجماعات المسلحة المعارضة، كما أشار إلى "عودة عمليات الاختطاف التي تطال أجانب."

وكان سائح إسباني تعرض للاختطاف بتاريخ 14 يناير الماضي على الحدود الجزائرية المالية، ضمن نطاق الناحية العسكرية السادسة، من قبل عصابة مسلحة تتكون من خمسة أفراد، قبل أن تحرره وحدة عسكرية تابعة للجيش الجزائري وتعيد تسليمه لبلاده.

وكشف محمد ويس المهري عن محاولات متكررة، قامت بها جماعات إرهابية في الفترة الأخيرة، "لاستهداف أو اختطاف أجانب، بسبب توقف التنسيق الأمني الذي كان قائما بين مالي والجزائر"، مضيفا أن التداعيات امتدت إلى "زعزعة" الاستقرار في شمال مالي.

ووصف المتحدث الوضع الحالي بـ "الخطير جدا"، بعد توقف "الدعم العسكري والأمني الذي كانت تقدمه الجزائر لدول المنطقة، بما في ذلك شحنات عسكرية لمواجهة التهديدات الإرهابية"، مرجعا الوضع الحالي إلى انهيار اتفاق السلام، باعتباره"النقطة الخلافية الرئيسية بين البلدين."

الجزائر "تكرس تواجدها"

وتعرضت منطقة الساحل الصحراوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 لأكثر من 3.200 هجوم إرهابي، أودى بحياة أكثر من 13.000 شخص"، وفق إحصائيات قدمها وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف في جلسة لمجلس الأمن الدولي حول المنطقة في يناير الماضي.

كما تحولت منطقة دول الساحل إلى "بؤرة للإرهاب العالمي، وأصبحت تتركز فيها أكثر من 48 بالمئة من الوفيات المرتبطة بالإرهاب في العالم"، وفق المصدر نفسه.

ورأى الإعلامي الجزائري، محمد إيوانوغان، أن التطورات الحاصلة بمنطقة الساحل تتجاوز البعد الأمني، وهي تعكس "تحولا سياسيا إيجابيا يكرس التواجد الفعلي للجزائر بالمنطقة"، دون التخلي عن باقي المهام، ويوضح المتحدث قائلا: إن الجزائر ولأول مرة "تتحول من موقف ودور المتفرج إلى دور الفاعل."

وأضاف إيوانوغان، لموقع "الحرة"، أن الجزائر وهي ماضية في لعب دورها، بما في ذلك محاربة الإرهاب، قررت منع تحليق الطيران المالي فوق أجوائها وهي من "ستحمي الأزواد"، بعد تخلي باماكو عن اتفاق السلام معهم، مما يؤدي لاحتواء أي انزلاق أمني.

وأشار المتحدث إلى أن القرارات الأخيرة للجزائر تعني أن "كل الأطراف يجب أن تعيد حساباتها، بما يحفظ مصالح الجزائر"، فيما تواصل مختلف وحدات الجيش الجزائري عمليات مكافحة الإرهاب، وحماية أمن الحدود.

المطلب الثاني :ارتباط الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين.

يعد تهريب المهاجرين تهديداً كبيراً للأمن لكونه تنقل غير نظامي لمجموعة من الأشخاص نحو دول أخرى تهدف الاستقرار والبقاء فيها عن طريق شبكات تهريب تساعدهم في بلوغ الدول المقصد أو المهاجر إليها، يعرف تهريب المهاجرين بأنه تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[1]

كما يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود الدولية دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع للدولة المستقبلة أي بدون وجود وثيقة السفر أو هوية، أو تكون قد زورت من قبل شخص غير الشخص المعني بالأمر أو تكون قد صدرت بطريقة غير سليمة أو باستخدامها من قبل شخص غير صاحبها الأصلي.[2]

إن الراغبين في الهجرة لا يستطيعون في أغلب الأحيان أن يقطعوا المسافات التي تفصل بلدانهم عن دول المقصد بمفردهم خاصة وأنهم في الغالب لا يتمتعون بمستويات تعليمية تسمح لهم بالتعامل والتواصل مع مختلف التجمعات السكانية التي يمرون بها وأكثر من ذلك أنهم لا يعرفون المسالك التي يتوجب سلوكها، على أساس ذلك يصبح الاتصال بأشخاص يتمتعون بالخبرة في هذا المجال ويمتلكون الوسائل والمعدات اللازمة للتنقل ضروريا جدا قبل بدء المغامرة وإلا فإن كل محاولة فردية تعد رحلة نحو المجهول تنعدم فرص نجاحها الأمر الذي يجعل المهاجرين بحاجة إلى السماسرة وإلى الناقلين وإلى مزوري الوثائق وغيرهم الانتقال إلى الدولة المهاجر إليها[3]، وإذا كان البعض يرى بأنه ليس هناك تنظيم بين هؤلاء الفاعلين فإن آخرين يرون بأن المنافسة بين مختلف الناشطين في هذا المجال جعلت من عصابات التهريب تتخذ صفة التنظيم والهيكلة.

---

[1] عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم** ، الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010 ص105 .

[2] خالد مصطفى فهمي، **النظام القانوني لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربي،** . الإسكندرية :درا الفكر الجامعي، 2011 ،ص147 .

[3] أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سابق،ص29

إن المشاكل التي يتعرض لها المهاجرون تزداد بشكل كبير نظراً لجهود الدول في مكافحة الدخول غير المشروع لأراضيها مما يجعل من اللجوء لشبكات التهريب مسألة ضرورية ذلك أن هذه الأخيرة توفر كل الوسائل الممكنة للتحايل وتضليل أو حتى تفادي الرقابة الحدودية.[1]

لتذليل الصعوبات وتسهيل عملية تهريب المهاجرين غير الشرعيين فإن شبكات التهريب تقوم بتنظيم هياكلها وفق نظام يسمح لها بالعمل في أحسن الظروف، وعليه يتم توزيع المهام بين أعضائها بين من يقوم بجلب المهاجرين وبين من يقومون بالنقل والذين يقومون بالإيواء أي إيواء المهاجرين في فترة رحلتهم إلى الدول المهاجر إليها إذ يمكن أن تستغرق أيام أو عدة شهور مما يستدعي المكوث في بعض الأماكن إلى حين فرصة العبور[2].

إن تهريب المهاجرين يتم من خلال عصابات منظمة مقابل مبالغ مالية عبر شبكات تهريب عالمية يعمل فيها تمن لهم الخبرة في هذا المجال ويستخدمون ممرات برية وبحرية لا تخضع للتفتيش والرقابة من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية ودون تقديم ضمانات أمنية خلال عملية التهريب مما قد يعرض المهاجرين إلى الهلاك، وكثيرا ما يتم استغلال هؤلاء المهاجرين في تجارة المخدرات أو الدعارة أو تهريب السلاح وغيرها من الجرائم الأخرى[3].

زيادة على ذلك فإن عصابات تهريب المهاجرين تلعب دوراً في تشجيع الشباب لترك أماكن عيشهم والسفر إلى دول أخرى أكثر رفاهية من دولهم وهذا الدور يعتبر منطقياً بما أن أرباح هذه العصابات مرتبط بدرجة الإقبال على الهجرة فكلما زاد عدد المهاجرين زادت معهم نسب الأرباح ويتم ذلك عن طريق أشخاص مهمتهم الترويج لفكرة الهجرة من خلال مجموعة من المزايا التي توفرها هذه الشبكات واستعراض قدراتها على إتمام رحلاتها بنجاح تام، كما قد يتم اللجوء إلى إظهار قدرات أشخاصها في التحكم التام في الوسائل التي يستعان بها أثناء الرحلة ، إضافة إلى ذلك قد تكون قدرة شبكات التهريب في ربط صلات مع جهات رسمية أحد الوسائل التي تساهم في إقناع المهاجرين على الهجرة، أو عن طريق استعراض

[1] **M**abrouk**M**ehdi , «**E**migration **C**landestine en **T**unisie **O**rganisations et **F**ilières » , **Revue Naqd d'études et de Critique Sociale, automne 2009,PP 101-106.**

[2] Ibid.P110

[3] عبد الله سعود السراني، مرجع سابق، ص114

نماذج من الشباب الذين نجحوا في الوصول إلى الدولة المقصودة وبلوغ أهدافهم في العمل وتحسين وضعهم الاقتصادي[1].

إن علاقة الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين تتمثل في أن هذا الأخير يشكل أحد المصادر الرئيسية للدخول بطريقة غير شرعية إلى دولة معينة ولقد تزايدت حدة الهجرة غير الشرعية مع ازدياد نشاط تهريب المهاجرين في الآونة الأخيرة مما ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية. والتقرير الموالي يبين **خبير أمني مخاطر تهريب البشر على الجزائر حيث جاء فيه:**

سارعت الجزائر لتشديد عقوبات تهريب البشر ومكافحة الهجرة السرية، بعدما عدلت قانون الوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، في مايو/أيار 2023، وتتراوح عقوبته ما بين 5 سنوات حبسا نافذا والمؤبد، كما تمكنت خلال السنة الجارية من إعادة 6000 مهاجر من دول أفريقية إلى بلدانهم بالتنسيق مع حكوماتهم، حسب ما أفاد به وزير الداخلية الجزائرية الشهر الماضي.

وكان التقرير السنوي للخارجية الأميركية أشار في يونيو/حزيران الماضي إلى أن الجزائر "تبذل جهودا للقضاء على الاتجار بالبشر."

ويعتقد الدبلوماسي الجزائري السابق المتخصص في قضايا الأمن، مصطفى زغلاش، أن شبكات الاتجار بالبشر وتهريبهم "تشكل تهديدا أمنيا واقتصاديا واجتماعيا على استقرار الجزائر، مرجعا ذلك إلى "الغموض الذي يكتنف هويتها التي يشتبه في ارتباطها بجهات تسعى لإثارة الفوضى الأمنية داخل البلاد."

ويتابع زغلاش قائلا لـ"الحرة" إن هذه الشبكات "تستغل الأوضاع الصعبة التي يعيشها رعايا دول الساحل والصحراء الكبرى لتنظيم قوافل التهريب اتجاه الجزائر انطلاقا من الحدود الجنوبية."

[1] محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**،ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية،أيام8 -02/10/ 174 ص ،. 2010

ويرى المتحدث أن "الشبكات الداخلية التي تهرب جزائريين نحو أوروبا أقل خطرا على الأمن لكنها تهدد النسيج الاجتماعي لمساهمتها في النزيف البشري"، مضيفا أنها ذات امتداد محلي بحت"، وأوضح أن المقاربة الجزائرية لمعالجة الهجرة تعتمد على "الأمن والتنمية" في المنطقة[1].

المطلب الثالث :ارتباط الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر

يعرف بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وخطر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال الاتجار بالبشر على أنه تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف و التزوير والخداع أو سوء استخدام السلطة أو استغلال نقاط الضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة شخص على أن يسيطر على شخص أخر من أجل استغلالها، يتضمن في حد ذاته استغلال الأشخاص للعمل في البقاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي أو الإكراه على العمل أو الخدمات أو العبودية أو ممارسة مشابهة للعبودية أو الأشغال الإجبارية أو إزالة الأعضاء[2].

من خلال هذا التعريف يمكن لنا أن نستخلص بأن الاتجار بالبشر يشمل ثلاثة عناصر:

01- تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.

02- الوسائل المستخدمة لارتكاب الأفعال بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع وغيرها من الأساليب المذكورة في التعريف.

03- الاستغلال الذي يشمل استغلال البشر بمختلف أنواعه.

[1] الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

[2] ابراهيم سيد أحمد، **قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر واتفاقيات الأمم المتحدة**، الإسكندرية :دار الكتاب القانوني، 2009 ، ص 51.

يتضح ارتباط الاتجار بالبشر بتهريب المهاجرين حيث أن هذا الأخير يعني جلب الأشخاص إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية تهدف الربح إذ أن تسهيل دخول الأشخاص إلى دولة أو المرور بها لا يعتبر اتجاراً بهم رغم أن تنفيذ ذلك غالباً ما يكون في ظروف خطيرة فالتهريب يستدعي موافقة المهاجرين على القيام بذلك النشاط أي الرضى والقبول بتهريبهم في حين أن الاتجار بالبشر لا يتضمن موافقة المهاجرين عليه.

إن الاتجار بالبشر يشكل أحد المصادر الرئيسية للدخول بطريقة غير شرعية إلى دولة ما، إذ أن الاتجار بالبشر في مجال الهجرة غير الشرعية يعتبر استغلال لظروف الفقر والاستضعاف والاستجلاب في إطار الهجرة بشروط مجحفة وعدم عدالة ظروف العمل والتشغيل وسوء المعاملة الإنسانية من بعد الاستقدام في المصانع والمزارع والمنازل وغيرها من أماكن العمل.

يتضمن الاتجار بالشر استغلال ظروف الراغبين في الهجرة من حيث[1] :

– تنظيم عمليات الهجرة مقابل مبالغ مالية كبيرة. والتي تتضمن عمليات الاحتيال عليهم؛ لا تخلو رحلات الهجر من الاحتيال الذي يتعرض لها شباب، ويرى حسين وهو جزائري (39 سنة) أنها "تتم من قبل وسطاء وليس منظمي الرحلات الذين يتفادون الدخول في متاهات"، ويضيف أنه تعرض قبل سنة إلى احتيال بعد أن طمأنه أحد الأشخاص على سلامة ترتيبات رحلة على متن قارب سريع من بني صاف اتجاه إسبانيا.

ويتابع حسين قائلا لـ"الحرة" إنه سلم 250 ألف دينار (1900 دولار) دفعة أولى ضمن مبلغ إجمالي يقدر بمليون دينار (7500 دولار).

انتظر حسين مكالمة هاتفية من الوسيط الذي اختفى عن الأنظار، وبعد أيام من الموعد المحدد، اكتشف أن الشخص الذي نصب عليه أبحر هو الآخر حرّاقا لإسبانيا في نفس القارب الذي ادّعى أنه حجز له مقعدا فيه[2].

[1] عادل حسن علي، **الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة**، الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية،2012 ، ص71.
[2] الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

–نقل وإيواء المهاجرين غير الشرعيين في مقابل المال بوسائل وأساليب خطرة تعرض حياتهم للخطر.

– استغلال المهاجرين غير الشرعيين من بعد الوصول عن طريق الابتزاز المستمر أو القسر على العمل بشروط مجحفة أو استغلالهم في الأعمال الإجرامية.[1]

كما نجد أن المادة 03 اتفاقية الأمم من المتحدة ضد الجريمة المنظمة حددت فارقاً أساسياً بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في عنصر الإكراه حيث أن المهاجر في الهجرة غير المشروعة دائماً ما يكون طواعية وبرغبة من الفرد أماً إذا كان الشخص متاجراً به فهناك يتوافر عنصر الإكراه حيث يقوم التاجر باستغلال ذلك الشخص في البلد المهاجر إليه لممارسة عمل غير مشروع أو يقوم باستغلاله في أعمال شاقة مع عدم إعطائه المقابل المتعارف عليه[2].

إن الاتجار بالبشر يعتبر من أكثر التهديدات الأمنية خطورة نظراً لأنه يتعلق بعملية الاستغلال التي تستمر لما بعد الهجرة غير الشرعية إلى البلد أو الدولة المقصد.

يمكن القول بأن علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهديدات الأمنية هي علاقة ترابطية تزداد حدتها بازدياد حركة الهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأخرى فالإرهاب يشكل أحد الطرق التي ينتجها المهاجرون غير الشرعيون من التعبير عن التطرف والعنف في حيث أن الجريمة المنظمة تمثل وسيلة يستخدمها هؤلاء المهاجرون لتحقيق أهدافهم أماً تهريب المهاجرون فيساعدهم على الوصول إلى الدول التي يريدون الذهاب إليها في حين أن الاتجار بالبشر يشكل شكلاً من أشغال الاستغلال التي يتعرضون لها حيث يتم استغلال ظروفهم والضغط عليهم للقيام بالهجرة ويستمر هذا الاستغلال إلى ما بعد الوصول عن طريق استخدامهم في أعمال غير مشروعة تساهم في زيادة أرباح هذه العصابات التي تختص بالاتجار بالبشر[3].

[1] عادل حسن علي، المرجع السابق، ص71.
[2] أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص225 .
[3] ينظر: حسيان محمد و لرفاوي ذهبية، الآثار الإجتماعية والإقتصادية و السياسية للهجرة غير الشرعية، مقال منشور في كتاب أعمال المؤتمر الدولي: ظاهرة هجرة كأزمة عالمية)بين الواقع والتداعيات(،الطبعة الأولى، الجزء الأول، ألمانيا برلين، يومي - 17 و 18 أكتوبر، 2019 ، ص 09.

إن الهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً حقيقياً للكيان السياسي للدولة فمن خلال النشاط الذي تمارسه شبكات الهجرة غير الشرعية على إقليم دولة ما يساهم في تشجيع ظواهر لها علاقة بالتهديدات الأمنية على غرار ظاهرة الفساد التي تعد من بين أكثر الظواهر سلبية والتي تعاني منها خاصة الدولة التي يمر بها المهاجرون إذ تعتبر من أهم الوسائل التي تستعملها شبكات الهجرة لاختراق الحدود في سبيل تزوير الوثائق أو تسهيل مرور الأشخاص[1].

هذا بالإضافة إلى ارتباط الهجرة غير الشرعية بتهريب المخدرات وهذا راجع إلى أن الشبكات العاملة في مجال تهريب المخدرات تستغل هذا الوضع لصالحها لأن المهاجرين في أغلب الأحيان يعتمدون على مهربي المخدرات كأحد الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لعبور الحدود، نشير كذلك إلى الدور الذي يلعبه المهاجرون في تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والترويج لتجاربها وأساس ذلك هو الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه أغلب المهاجرين غير الشرعيين في مناطق استقرارهم مما يؤدي بهم إلى ممارسة هذا النوع من النشاطات من أجل ضمان العيش[2].

نماذج[3]:

*** من الخرطوم إلى الجزائر**

استغرقت رحلة السوداني صلاح (27 سنة) ورفيقه عثمان (35 سنة) أربعة أشهر للوصول إلى الحدود بين الجزائر والمغرب قادمين من الخرطوم، بعد أن خاضا مخاطر عدة.

يروي صلاح وعثمان لـ "الحرة" تفاصيل رحلتهما الحذرة التي بدأت من الخرطوم على متن إحدى السيارات في قافلة، وكانت وجهتهما منطقة الكفرة الليبية (جنوب) على الحدود بين البلدين رفقة عشرات المهاجرين.
ومن الكفرة كانت الوجهة مدينة أجدابيا (شمال شرق)على مسافة 900 كلم، دفع خلالها

[1] ينظر: تياب نادية، مرجع سابق: ص293.

[2] **M**ichel**S**chiray,, « **I**ntroduction: **T**rafic**D**rogues , **O**rganisations **C**riminelles et **P**olitiques Publiques de**C**ontrôle »,**Revue internationale des sciences sociales** n° 169 ,2002, P389- 396.

[3] الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

صلاح وعثمان مبلغ 750 دينار (150 دولار) لكل واحد منهما، رفقة العشرات من المهاجرين الذين تم وضعهم في "محشر تحت حراسة أشخاص" رافقوهم نحو العاصمة طرابلس التي تطلب الوصول إليها يوما على متن مركبات، مقابل 750 دينار.

ويشير صلاح وعثمان لـ "الحرة" إلى "الظروف القاسية" لتنقلهما وإقامتهما ومعاناتهما من الجوع والعطش والاعتداءات المختلفة، قبل أن يستأنفا رحلتهما في شاحنة اتجاه منطقة الدبداب على الحدود الليبية الجزائرية.

لم يكن من السهل تقبل تركهما في قلب الصحراء من طرف الشبكة التي تولت جلبهما من طرابلس رفقة عشرات المهاجرين مقابل 1000 دينار ليبي (200 دولار) لكل شخص، بينما كان الاتفاق يقضي تسليمهما لعناصر جزائرية لتهريبها من الدبداب اتجاه الجزائر العاصمة.

وبعد رحلة معقدة وصلا إلى مدينة مغنية قرب تلمسان (غرب) على الحدود الجزائرية المغربية التي تعذر عليهما اجتيازها مفضلين العودة بحثا عن فرصة أخرى نحو جنوب المتوسط.

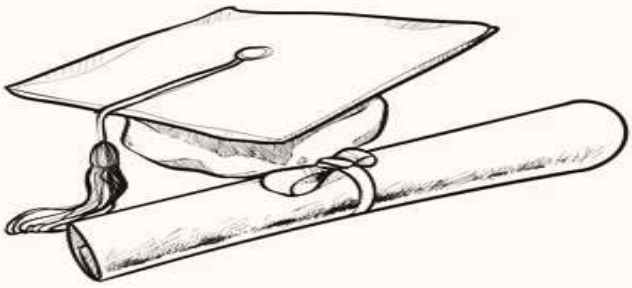
*** من حماة السورية إلى بجاية الجزائرية**

يبحث فاضل (33 سنة أب لـ 3 بنات) عن طريقة لمغادرة الجزائر التي قدم إليها سنة 2013 من مدينته حماة السورية في أعقاب تردي الأوضاع الأمنية هناك. كانت رحلة فاضل قانونية حيث دخل الجزائر بجواز سفره الذي انتهت صلاحيته الآن.

يروي فاضل لـ "الحرة" رحلته للاستقرار في مدينة بجاية بمنطقة القبائل شمال الجزائر، إلا أن الظروف لم تساعده على الاستقرار، مفضلا التوجه نحو مدينة تلمسان (غرب) بحثا عن فرصة لا زال ينتظرها، إما لتحسين ظروفه، أو الهجرة، أو العودة لبلده، ويقر المتحدث أن تجربته كانت "فاشلة بسبب تعقيدات الوضع الاجتماعي حيث تتطلب رحلة الإبحار مبالغ باهضة"، ويقف اليوم وسط طريق عمومي ملتمسا مساعدة المارة الذين يساعدونه كل حسب قدراته.

خلاصة الفصل:

شكلت الجزائر نقطة عبور واستقرار للعديد من المهاجرين الأفارقة، ومع تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل ارتفعت وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر. في المقابل أفرز توزع المهاجرين الأفارقة عبر التراب الجزائري تداعيات على الأمن المجتمعي الجزائري، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الأسباب التي جعلت من الجزائر مركز استقطاب للأفارقة وماهي سبل ذلك سواء كانت البرية أو البحرية.



الفصل الرابع

تمهيد:

إن الباحث يقتنص الظواهر الاجتماعية من البيئة المحيطة به فهو يعايش تلك الظواهر ويستشف منها ما يستحق الدراسة وما يستحق المتابعة في سبيل تحصيل المعلومات الكافية بشكل أكثر منهجية وجاء هذا الفصل للدراسة الميدانية لدراسة حالة الطلبة المقيمين في إقامة رزايقية لمين تبسة.

أولا: عرض وتحليل بيانات الدراسة.

حتى تستطيع هذه الدراسة الوصول إلى الإجابة على أهم الفرضيات والانشغالات البحثية قمنا بجمع قدر مهم من المعلومات والبيانات من خلال الاستناد الميداني إلى عينة الدراسة التي قدرت بـ 30 عينة وقد تمحورت الدراسة حول المحاور التالية التي تدور حول تغطية الفرضيات والتساؤلات الأساسية لهذه الدراسة :

محور تمهيدي: أسئلة عامة للموظفين والطلبة:

1- هل تشعر بالأمن مع وجود المهاجرين غير الشرعيين في الجوار ؟ إذا كانت اجابتك أنك لا تشعر بالأمن بوجودهم، فمن ماذا؟

	العدد	النسبة المئوية	عدد العينة
نعم	11	%36.67 ≈	30 طالبا
لا	10	%33.33 ≈	
نوعا ما (أحيانا)	09	%30	

التحليل:

يُظهر الجدول نتائج استبيان لمقابلة حول شعور الطلبة بالأمن في تبسة بعد دخول المهاجرين غير الشرعيين، بناءً على عينة من 30 طالبًا.

نلاحظ أن هناك تباين في الآراء، فالواضح أن هناك انقسام في الآراء بين الطلبة حول شعورهم بالأمن.

فتشير البيانات إلى أن ما يزيد قليلاً عن ثلث العينة (حوالي 36.67%) يشعرون بالأمن، بينما هناك نسبة متقاربة (33.33%) لا تشعر بالأمن على الإطلاق. ونسبة كبيرة (30%) من الطلبة يشعرون بالأمن "نوعًا ما" أو "أحيانًا"، هذا قد يعني أن شعورهم بالأمن مبني على ظروف معينة، أو أن شعورهم بالأمن ليس دائم إنما أحيانا هناك جو يسوده الأمن أحيانا يوجد ما يعكر هذا الجو، أو أنهم ليسوا متأكدين تمامًا من تأثير المهاجرين على الأمن.

والخلاصة: بالجمع نجد أن مجموع الذين لا يشعرون بالأمن "على الإطلاق" و"نوعًا ما" يمثل الغالبية (10 + 9 = 19 طالبًا من أصل 30)، أي حوالي 63.33% من العينة. هذا يشير إلى أن أكثر من نصف الطلبة لديهم مخاوف أو تحفظات تتعلق بالأمن بعد دخول المهاجرين غير الشرعيين.

وبناءا على ما سبق فإنه لا يوجد إجماع بين الطلبة في الإقامة حول شعورهم بالأمن بعد دخول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لمدينة تبسة. في حين أن هناك من يشعر بالأمن، فإن الأغلبية (63.33%) إما لا تشعر بالأمن أو تشعر به بشكل متقطع.

أما جواب الفئة التي أجابت بالنفي؛ أي بعدم شعورهم بالأمن مع وجودهم عن السبب، فقد كانت معظم الإجابات محصورة في الأسباب التالية:

إما راجع لمخاوف أمنية، أو التغييرات الاجتماعية، ، أو التأثيرات الثقافية، أو غير ذلك؟

الأسباب	العدد (19)	النسبة المئوية
المخاوف الأمنية	09	%47.37
التغييرات الاجتماعية	06	%31.58
التأثيرات الثقافية	04	%21.05

التحليل:

يُقدم هذا الجدول تفصيلًا لأسباب المخاوف التي عبر عنها 19 طالبًا، وهم يمثلون الشريحة التي لا تشعر بالأمن أو تشعر به "نوعًا ما" من أصل العينة الكلية التي شملت 30 طالبًا. هذا التحليل يعطينا نظرة أوسع وأكثر دقة حول طبيعة القلق بين هذه المجموعة.

والنتائج كالآتي:

المخاوف الأمنية تتصدر القائمة (47.37%): المخاوف الأمنية هي السبب الأكثر شيوعًا وقلقًا بين الطلاب. ما يقارب نصف الطلاب الذين لديهم مخاوف يربطونها بشكل مباشر بالجوانب الأمنية.(هذا قد يشمل الخوف من السرقة، التعدي، المضايقات، أو حتى الشعور العام بعدم الأمان بسبب سلوكيات غير مألوفة. هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أولوية معالجة الجوانب الأمنية في أي خطة لتحسين الوضع.)

* التغييرات الاجتماعية عامل مهم احتلت المرتبة الثانية بنسبة: (31.58%):

تأتي التغييرات الاجتماعية في المرتبة الثانية كسبب للمخاوف، وتوضح أن الطلاب يلاحظون تحولات في البيئة المعيشية والتفاعلات اليومية داخل الإقامة أو محيطها.

تتضمن هذه التغييرات ازدحامًا أكبر، اختلافًا في أنماط السلوك العام، أو الشعور بتغير في النسيج الاجتماعي المعتاد للإقامة. هذا يدل على أن التأثير على الانسجام والتعايش الذي يمثل مصدر قلق لثلث الطلاب تقريبًا.

* التأثيرات الثقافية موجودة ولكنها أقل شيوعًا بنسبة: (21.05%):

على الرغم من أنها أقل الأسباب المذكورة، إلا أن التأثيرات الثقافية لا تزال تمثل مصدر قلق لخُمس الطلاب الذين لديهم مخاوف.

هذا يشير إلى أن الاختلافات في العادات، القيم، أو حتى أساليب التواصل قد تؤدي إلى سوء فهم أو شعور بعدم الارتياح لبعض الأفراد. هذا يؤكد على أهمية برامج التوعية والتبادل الثقافي، حتى نقلل من التأثيرات الثقافية.

2- كيف تصف الوضع الأمني العام داخل الإقامة الجامعية التي تقيم بها؟

وجه السؤال إلى مجموعة من الطلبة المقيمين في الإقامة رزايقية لمين حول النقاط التالية حتى تكون لنا فكرة حول الوضع الامني العام داخل الإقامة: وقد شملت 19 من العينة الكلية

النقاط الأمنية	المجيبون بـ: لا	المجيبون بـ: نعم
هل تشعر بالأمان عند التجول داخل الإقامة في أوقات مختلفة من اليوم (نهارًا وليلًا)؟ هل تشعر بالأمان في غرفته، في الممرات، أو في الأماكن المشتركة؟	12	07
هل توجد حوادث سرقة، تحرش، أو أي أعمال عنف؟ هل هناك قلق من دخول غرباء للإقامة؟	07	12
هل هناك استجابة سريعة وفعالة لأي بلاغات أمنية؟	09	11
هل هناك مشاكل تتعلق بالصيانة، الإضاءة، أو النظافة التي قد تؤثر على الشعور بالأمان؟	13	06
هل تتواصل الإدارة بشكل فعال حول القضايا الأمنية؟ هل يلتزم الطلبة بقواعد الأمن والسلامة؟	11	08
هل هناك عوامل خارج الإقامة (مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة، أو وجود ظواهر اجتماعية) قد تؤثر على الأمن داخلها؟	05	14

التحليل:

هذا الجدول نظرة على تصورات 19 طالبًا مقيمًا في إقامة رزايقية لمين الجامعية حول الوضع الأمني العام، وذلك من خلال طرح أسئلة محددة حول نقاط أمنية مختلفة. وتوصلنا إلى مايلي:

* أما النقطة الأولى: فـ 12 طالبًا (حوالي 63%) لا يشعرون بالأمان، بينما 7 طلاب (حوالي 37%) يشعرون بالأمان. وهذه النسبة تكشف عن مستوى منخفض من الشعور بالأمان لدى غالبية الطلبة داخل الإقامة. و وجود قلق أمني واسع النطاق يتجاوز مجرد الحوادث العرضية. هذا يستدعي اهتمامًا عاجلًا لتعزيز الشعور بالأمن النفسي والجسدي.

* النقطة الثانية: فـ: 12 طالبًا (حوالي 63%) يؤكدون وجود هذه الحوادث أو القلق منها، بينما 7 طلاب (حوالي 37%) لا يؤكدونها؛ و هذه النتيجة مقلقة للغاية، حيث تؤكد غالبية الطلبة وجود حوادث أمنية فعلية أو قلق كبير من دخول الغرباء. هذا يشير إلى تهديدات أمنية ملموسة تؤثر على حياتهم اليومية، وتجعل الإقامة بيئة غير آمنة في نظرهم. إن قلق الطلبة من دخول الغرباء يعني أن هناك خللاً في نظام الدخول والخروج أو الحراسة. وهذا يقودنا:

* للنقطة الموالية: الاستجابة السريعة والفعالة لأي بلاغات أمنية: حيث هناك11 طالبًا (حوالي 58%) يؤكدون وجود استجابة، بينما 9 طلاب (حوالي 42%) لا يؤكدونها؛ فالغالبية تميل نحو وجود استجابة فعالة نسبيًا. ومع ذلك، فإن نسبة 42% التي لا ترى استجابة سريعة أو فعالة لا تزال كبيرة. هذا يشير إلى أن بعض الطلبة لا يشعرون بالثقة في آليات الإبلاغ أو الإجراءات المتخذة. فمثلا: مشاكل الصيانة، الإضاءة، أو النظافة التي قد تؤثر على الشعور بالأمان: فهناك 13 طالبًا (حوالي 68%) يؤكدون وجود هذه المشاكل، بينما 6 طلاب (حوالي 32%) لا يؤكدونها.؛ فالأغلبية الساحقة من الطلبة تشير إلى أن مشاكل البنية التحتية (الصيانة، الإضاءة، النظافة) تؤثر سلبًا على شعورهم بالأمان. الإضاءة السيئة على وجه الخصوص يمكن أن تزيد من المخاوف الأمنية وتوفر بيئة مواتية للحوادث. النظافة والصيانة تؤثران على الراحة العامة وقد تعكسان مستوى الاهتمام بالبيئة المعيشية للطلبة، مما قد يؤثر على شعورهم بالأمان. وهذا ما أكده تقرير النهار حول الحالة التي تعيشها الإقامة، فجاء في التقرير بالرغم من قدم نشره إلا أنه يعبر عن استياء الطلبة من الخدمات الجامعية المتدنية:

تعيش الإقامة الجامعية رزايقية لمين بن حسان بولاية تبسة، حالة أقل ما يقال عنها أنها كارثية ومزرية، بسبب الأوضاع السلبية التي يعرفها هذا المكان.

حيث تعرف هذه الإقامة، غياب أبسط ظروف العيش الكريم في صورة غياب التدفئة عن غرف الطلبة، وأجنحة لا تتوفر على أدنى شروط الإيواء.

بالإضافة إلى الغياب الشبه النهائي للمياه وإنعدام الإنارة، وعدم تواجد عمال النظافة، ناهيك عن إستفزاز عمال الإقامة للطلبة المقيمين.

نقائص وغيرها من المشاكل العديدة التي زادت من عناء الطلبة، وجعلتهم يعيشون في ظروف مأساوية، تنغص من عيشهم.[1]

* أما نقطة تواصل الإدارة بشكل فعال حول القضايا الأمنية والتزام الطلبة بقواعد الأمن والسلامة: فهناك 11 طالبًا (حوالي 58%) لا يرون تواصلًا فعالًا أو التزامًا، بينما 8 طلاب (حوالي 42%) يرونه؛ فغالبية الطلبة يشيرون إلى ضعف في التواصل الإداري حول القضايا الأمنية، وإلى عدم كفاية التزام الطلبة بقواعد الأمن. هذا التحدي مزدوج: الإدارة قد لا تقوم بدورها التوعوي أو التثقيفي الكافي، والطلبة قد لا يأخذون الأمور الأمنية بجدية كافية. هذه الفجوة في التواصل والالتزام يمكن أن تزيد من المخاطر الأمنية.

* أما االنقطة الأخيرة فهي الأهم لأنها تعبر عن المخاوف التي تأتي من العوامل خارج الإقامة (مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة، والتي تؤثر سلبا على الطلاب داخل الإقامة؛ حيث هناك 14 طالبًا (حوالي 74%) يعتقدون بوجود تأثير لهذه العوامل، بينما 5 طلاب (حوالي 26%) لا يعتقدون بوجوده. فغالبية الطلبة (حوالي ثلاثة أرباع) يربطون بشكل مباشر بين الأمن داخل الإقامة وعوامل خارجية محددة مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة. وهذا دليل على أن التأثيرات الخارجية أصبحت مصدر قلق رئيسي وملموس للطلاب في هذه الإقامة،.، و نسبة 26% لا ترى هذا التأثير، مما قد يعكس قلقًا أقل ولكنه موجود.

[1] النهار بقلم حكيم ش ، بالصور..مشاهد صادمة للإقامة الجامعية رزايقية لمين بتبسة، نشر في 2019/01/15، تاريخ الولوج: 2025/03/22.

4- هل لاحظت أي تغييرات في مستوى الأمان داخل الإقامة الجامعية تزامنًا مع وجود مهاجرين أفارقة غير شرعيين في محيطها أو داخلها (إن وجدوا)؟

تبعا للتصور السابق حول واقع الأمن داخل الإقامة فالإجابة على هذا السؤال تعتمد على احصائيات السؤال هل هناك عوامل خارج الإقامة (مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة، أو وجود ظواهر اجتماعية) قد تؤثر على الأمن داخلها

و بناءً على ماسبق فهناك تصور واضح و سائد بأن مستوى الأمان داخل الإقامة قد تأثر بوجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في محيطها أو داخلها.

وتبعا لذلك فقد لاحظ التلاميذ الزيادة في المستوى الأمني للإقامة تزامنا مع وجود الأفارقة المهاجرين بطرق غير نظامية، ومن أمثلة الإجراءات الأمنية التي يمكن للإقامة اتخاذها لحماية الطلبة:

أ- تعزيز الرقابة على الدخول والخروج (الأولوية القصوى)، وذلك:

* فرض نظام صارم لتسجيل جميع الزوار، مع التحقق من هوياتهم والغرض من الزيارة، ومرافقة الطالب الزائر.

* استخدام حواجز أو نقاط تفتيش إضافية خلال ساعات الذروة أو في المساء والليل للتحقق من هوية كل من يدخل.

*نشر حراس أمن مدربين عند جميع المداخل الرئيسية، وفي الممرات الطويلة، وعند نقاط الضعف المحتملة.

*دوريات منتظمة: تسيير دوريات أمنية (داخلية وخارجية حول محيط الإقامة) على مدار الساعة، مع التركيز على الأوقات التي يكثر فيها التواجد غير المصرح به.

* تحسين الإضاءة: لضمان إضاءة كافية في جميع أنحاء الإقامة، خاصة في الممرات، الساحات، مناطق الركن، والمناطق التي قد تكون مظلمة وتثير القلق (كما أشار 68.4% من الطلبة إلى مشاكل الإضاءة). الإضاءة الجيدة تُعد رادعًا فعالًا.

* نشر مناشير توعية للطلبة حول كيفية الحفاظ على أمنهم الشخصي وممتلكاتهم (مثل إغلاق الأبواب والنوافذ، عدم ترك الأغراض الثمينة مكشوفة).

تواصل الإدارة بفعالية مع الطلبة حول الإجراءات الأمنية المتخذة، وأي حوادث تقع، وكيف يتم التعامل معها (كما أشار 57.9% إلى ضعف التواصل).

ب- التنسيق مع السلطات المحلية والجهات الأمنية:

* التنسيق المستمر مع الأجهزة الأمنية المحلية للإبلاغ عن أي تجاوزات أو دخول غير شرعي، وطلب الدعم في الدوريات الخارجية حول محيط الإقامة.

* معالجة الظواهر الخارجية: العمل مع السلطات المحلية لمعالجة التحديات الأمنية في المناطق المحيطة بالإقامة، خاصة تلك التي تشهد تجمعات للمهاجرين غير الشرعيين (كما أشار 73.7% إلى تأثر الأمن بعوامل خارجية). فحسب تصريح الطلبة بأنهم شاهدوا العديد من المرات دوريات للدرك الوطني والشرطة حول الإقامة، كما أن السلطات مؤخرا قامت بترحيل مجموعة من المهاجرين الأفارقة بطرق غير شرعية. فقد جاء في تقرير لـ france 24؛ **عن رحيل خمسة آلاف مهاجر من الجزائر إلى النيجر وسط تحذيرات من "كارثة" إنسانية:**[2]

أفاد التلفزيون الرسمي النيجري الخميس أن الجزائر رحلت نحو خمسة آلاف مهاجر أفريقي إلى النيجر منذ بداية نيسان/أبريل، أكثر من نصفهم من النيجريين. وحذرت قناة "تيلي ساحل" من أنه "في حال عدم الحذر، فإن خطورة المأساة الإنسانية" المحيطة بالمهاجرين "قد تتحول إلى كارثة".

رحّلت الجزائر قرابة 5 آلاف مهاجر أفريقي إلى النيجر منذ بداية نيسان/أبريل، أكثر من نصفهم من النيجريين، حسبما أفاد التلفزيون الرسمي النيجري الخميس.

[2] فرانس24، ن رحيل خمسة آلاف مهاجر من الجزائر إلى النيجر وسط تحذيرات من "كارثة" إنسانية شرت في: 2025/04/24 - 22:10، تاريخ الولوج: 2025/04/15، سا: 01:16.

وأشارت القناة التلفزيونية إلى أن المهاجرين النيجريين "وصلوا في ما يسمى القوافل الرسمية"، أي أنه تم نقلهم في سيارات واستُقبلوا في أساماكا من قبل السلطات المحلية، بموجب اتفاقات بين البلدين.

منذ 2014، تتم إعادة المهاجرين غير النظاميين من النيجر ودول أفريقية أخرى بشكل منتظم من الجزائر، وهي نقطة عبور إلى أوروبا.

وفي 2024، رُحّل أكثر من 31 ألف مهاجر من الجزائر إلى النيجر المجاورة، وفقا لمنظمة "ألارم فون صحارى" النيجرية غير الحكومية، التي أشارات الى عدد قياسي.

ج- الصيانة الدورية :

* التأكد من أن جميع الأبواب والنوافذ تعمل بشكل سليم وأن الأقفال قوية.

* معالجة أي أعطال في الإضاءة بشكل فوري، خاصة في المناطق المظلمة التي قد تشكل نقاط ضعف أمنية (68.4 % ذكروا مشاكل الصيانة والإضاءة).

5- ما هي أبرز المخاوف الأمنية التي قد تنشأ لدى الطلبة المقيمين نتيجة لوجود مهاجرين غير شرعيين بالقرب من أو داخل الإقامة؟

الإجابة على هذا السؤال تستند على التحليل السابق للبيانات المقدمة من طلبة إقامة رزايقية لمين الجامعية، فأبرز المخاوف الأمنية التي عبر عليها الطلبة تتمثل في:

* وقوع حوادث أمنية مباشرة (سرقة، تحرش، عنف): حيث أكد 47.37% من الطلبة الذين لديهم مخاوف أن قلقهم الأساسي هو المخاوف الأمنية.

* يزداد القلق من السرقة (خاصة في الغرف والأماكن المشتركة)، والتحرش، وأعمال العنف (مثل الاعتداءات الجسدية أو المشاجرات). هذا يعكس شعورًا بأن وجود أفراد غير خاضعين لنفس الأنظمة والقواعد يزيد من احتمالية التعرض لمثل هذه الحوادث.

* القلق من دخول الغرباء وانتهاك حرمة الإقامة: أكد 63.2% من الطلبة وجود قلق من دخول غرباء للإقامة أو وجود حوادث سرقة وتحرش وعنف. هذا يرجع نظام الأمن عند المداخل أو المراقبة هل هي فعالة بما يكفي، مما يثير مخاوف كبيرة لدى الطلبة حول من يمكنه الوصول إلى مساحاتهم الخاصة، ويرتبط هذا مباشرة بوجود المهاجرين غير الشرعيين، حيث يُنظر إليهم على أنهم "غرباء" قد يدخلون الإقامة دون رقابة.

* الشعور العام بعدم الأمان وعدم الارتياح: يشير 63.2% من الطلبة إلى أنهم لا يشعرون بالأمان عند التجول داخل الإقامة (نهارًا وليلًا، وفي غرفهم، الممرات، الأماكن المشتركة). هذا الخوف ليس مجرد نتيجة لحوادث معينة، بل هو شعور عام بعدم الطمأنينة؛ هذا الشعور يمكن أن يتفاقم بسبب نقص المعرفة بوضع وهوية بعض المقيمين، مما يؤدي إلى عدم الثقة والقلق المستمر.

* إضافة إلى أنماط الحياة أو العادات التي قد لا تتناسب مع البيئة الأكاديمية أو معايير السلوك في الإقامة، مما يسبب إزعاجًا وقلقًا للطلاب.

* تأثر الأمن الداخلي بعوامل خارج الإقامة (73.7% من الطلاب يؤكدون التأثر): فهناك نسبة عالية من الطلاب الذين يربطون بين الأمن داخل الإقامة وعوامل خارجية (مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة) والتي تُبرز أن المخاوف الأمنية ليست مقتصرة على ما يحدث داخل الجدران فقط.

المحور الأول: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات امنية سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة:

1- هل سمعت أو شهدت حوادث سرقة، مشاجرات، أو أي أعمال عنف داخل الإقامة الجامعية أو حولها يُعتقد أن مهاجرين غير شرعيين كانوا طرفًا فيها؟

تؤكد نتائج المقابلة التي اجريت مع الطلبة في إقامة رزايقية لمين أن هناك حوادث أمنية حدثت بالفعل، وهي مرتبطة نوعا ما بوجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في محيط الإقامة أو احتمالية دخولهم إليها. فبعض الطلاب صرحوا بأنهم قد تعرضوا للسرقة في محيط الإقامة من مهاجرين أفارقة، وصرح البعض الآخر بأنهم تعرضوا للإعتداء بالضرب والفرار.

كما أكد مسؤولي الأمن بأن هناك العديد من المناوشات والشجارات بالحجارة والعصي التي تحصل مع الطلبة والتلاميذ أيضا والمهاجرين الأفارقة بجوار الإقامة وغالبا ما تتأثر الإقامة بهذه الشجارات.

سألنا المحيطين بالإقامة فوجدنا تلاميذ ثانوية بوكوبة أحمد بن محمد[3] كذلك بعض الأساتذة حيث أن الثانوية تطل على الإقامة، فكانت إجاباتهم بأنها حصلت العديد من الشجارات مع المهاجرين كان الطرف فيها أحيانا التلاميذ وأحيانا الطلاب باعتبار أننا نعرف تلاميذنا، كما حصلت العديد من حوادث النهب والتخويف.[4]

و قد عبر بعض التلاميذ والتلميذات خاصة عن خوفهم من المهاجرين الأفارقة خاصة في الصباح الباكر أو عند انتهاء الدراسة على الساعة الخامسة مساءا. مما يؤكد أن هجرة الأفارقة السود كان لها تأثير واضح على أمن الطلبة وحتى تلاميذ المدارس المجاورة .

[3] ثانوية بالقرب من الإقامة تفصل بينهما حديقة عامة مفتوحة للجميع

[4] مقابلة مع أساتذة ثانوية بوكوبة محمد بالأخص أستاذ العلوم إسلامية باعتباره يدرس جميع التلاميذ تقريبا وبالتالي لديه معرفة جيدة بالتلاميذ

2- هل حصل وأن حدثت لك حادثة اقتحام لغرفتك أو سرقة لأحد أغراضك وكان المتهم فيها إحدى المهاجرين الأفارقة (هل وجد أن اقتحم أحد الأفارقة الإقامة الجامعية؟)

كانت إجابات الطلبة متباينة وتم تحليلها كالآتي:

تؤكد نتائج المقابلة التي اجريت مع الطلبة في إقامة رزايقية لمين حوادث حصلت لزملائهم في اللإقامة تتعلق باقتحام لغرفهم وسرقة أغراضهم الشخصية لكن لم يثبت بأن المهاجرين الأفارقة كانوا طرفا أو متهمين بالسرقة. في حين صرحت فئة من الطلبة المبحوثين ببعض السرقات البسيطة للملابس وكان الطرف المتهم هم الأفارقة المهاجرين.كما صرح بعض الطلاب بأنه قد حصلت حادثة شنيعة من طرف إحدى المهاجرين تم فيها الإعتداء على راعي بالجوار من الإقامة.

3- هل حصل وأن حدثت لك حادثة نشل أو اعتداء من إحدى المهاجرين؟

بعض التلاميذ صرحوا بالإيجاب والبعض الآخر بالنفي، والنسب كانت كالآتي:

	لا	النسبة المئوية	نعم	النسبة المئوية
هل حصل وأن حدثت لك حادثة نشل أو اعتداء	19	%63.33	11	%36.67

التحليل:

يظهر الجدول المقدم بيانات حول تعرض التلاميذ في إقامة رزايقية لمين لحوادث النشل أو الاعتداء. تم استطلاع 30 تلميذًا (19 + 11 = 30). إذ تؤكد نتائج المقابلة التي اجريت مع الطلبة في إقامة رزايقية لمين ان 11 طالبا بنسبة: (36.67%) ؛ تشير هذه النسبة إلى أن أكثر من ثلث الطلبة المستطلعين (حوالي 36.67%) قد تعرضوا بشكل مباشر لحوادث نشل أو اعتداء، ويعتقدون أن أحد المهاجرين كان طرفًا فيها. هذه النتيجة

تُعد مقلقة للغاية وتُشير إلى أن هذه الحوادث ليست مجرد تصورات عامة، بل هي تجارب شخصية ومباشرة لعدد كبير من الطلبة. كما أنه تأكيدًا ملموسًا للقلق الأمني الذي تم رصده في التحليلات السابقة، ويربطه بشكل مباشر بفئة معينة من السكان.

الإجابة بـ: "لا" (لم يتعرضوا لحادثة نشل أو اعتداء من أحد المهاجرين): 19 طالب (63.33%)؛ فالغالبية العظمى من الطلبة (حوالي 63.33%) لم يتعرضوا لحوادث نشل أو اعتداء تُنسب مباشرة إلى مهاجرين؛ هذا لا يعني عدم وجود حوادث أمنية أخرى غير مرتبطة بالمهاجرين، أو عدم وجود قلق عام من الأمن، ولكنه يُشير إلى أن التعرض المباشر من قبل مهاجرين كان تجربة أقل انتشارًا بين العينة الكلية مقارنة بالمخاوف الأمنية العامة.

فقد حصلت سابقا وفي وقت متأخر من الليل، وهذه الحادثة قد وثقت بإحدى التقارير التي نشرها النصر حيث جاء في التقرير:

شهدت الإقامة الجامعية المختلطة بجامعة تبسة، ليلة الاثنين، حالة من الفزع و ذلك عقب تسلل بعض الغرباء عن الإقامة و محاولة الاعتداء على طالب مقيم.

الحادثة خلفت استياء لدى المقيمين بالإقامة الجامعية و قد دفعت بالإتحاد العام الطلابي الحر بجامعة تبسة للتنديد بالحادثة، مطالبا والي الولاية و مدير الإقامة و الخدمات الجامعية بالتحرك العاجل و الآني و حماية الطلبة.

و ذكر من جهته المدير الولائي للخدمات الجامعية بجامعة تبسة، سعدي صالح، أن الحادثة وقعت في حدود الـ 11 ليلا، حين منع حراس الإقامة عددا من الغرباء من الدخول، غير أن هؤلاء الأشخاص الذين تجهل هوياتهم، قد قاموا باجتياز سور الإقامة و الدخول بعدها في مناوشات مع طالبين مقيمين، فيما سارع الحراس لاحتواء الوضع بالتعاون من المكلفين بتأمين هذه الإقامة، فاضطر هؤلاء الأشخاص إلى مغادرة الإقامة و الفرار من حيث أتوا.[5]

[5] النصر، غرباء يقتحمون الإقامة الجامعية المختلطة،

4- هل هناك أي قيود جديدة أو إجراءات أمنية إضافية تم تطبيقها في الإقامة الجامعية مؤخرًا بسبب مخاوف تتعلق بالهجرة غير الشرعية؟ كيف أثرت هذه الإجراءات على حياتك اليومية؟

كما تمت الإجابة سابقا فقد طبقت بعض التدابير الأمنية الجديدة"، مثل: زيادة في عدد الحراس، أو تحسين في نظام الدخول (مثل طلب البطاقة الجامعية بشكل أكثر صرامة)، أو أو فرض أوقات محددة لدخول الزوار...

أما عن تأثيرها فهو إما ان يكون:

تأثيرا إيجابيا: شعور أكبر بالأمان، تقليل حوادث السرقة أو دخول الغرباء.

تأثيرا سلبيا: قيود على حرية الحركة، صعوبة في استقبال الزوار، شعور بالتقييد، طوابير عند الدخول، أو شعور بالريبة تجاه جميع الأفراد.

والإجابات على : "هل كان هذا التغيير ذا أثر إيجابي أم سلبي عليك" كانت كالآتي:

التأثير الإيجابي	النسبة المئوية	التأثير السلبي	النسبة المئوية
25	%83.33	05	%16.67

تحليل الجدول:

تُشير هذه النسبة المرتفعة جدًا إلى أن معظم الطلبة الذين لاحظوا تغييرات أمنية يرون أنها ذات أثر إيجابي على حياتهم اليومية. وعليه فهذه النتيجة تُعد مؤشرًا إيجابيًا لفعالية الإجراءات الأمنية المتخذة، أو على الأقل لتصور الطلبة لفعاليتها، في مواجهة التحديات الأمنية التي كانت قائمة.

تشير هذه المقابلات ومن خلال تحليلها للإطلاع على واقع تأثير الهجرة غير الشرعية للأفارقة على امن الطلبة ان الإقامة الجامعية موضوع الدراسة قد عاشت فترة مما

يمكن ان نسميه فقدان الأمن الجزئي المتعلق بالأفراد المقيمين هناك وحتى الأفراد المتواجدين في المحيط المجاور للإقامة .

المحور الثاني: قد تكون للهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة.

1- هل لاحظت وجود أفراد من المهاجرين الأفارقة (غير طلاب) داخل الإقامة الجامعية أو بجوارها؟ إذا كان نعم، في أي مناطق تلاحظ تواجدهم بشكل خاص؟

نعم، بناءً على آراء الطلبة المستجوبين، تم ملاحظة وجود أفراد من المهاجرين الأفارقة في محيط أو داخل إقامة رزايقية لمين الجامعية، ويعتبرون هذا الوجود عاملًا مؤثرًا على الأمن.

والدليل إجابات الطلاب السابقة: على السؤال: "هل هناك عوامل خارج الإقامة (مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة، أو وجود ظواهر اجتماعية) قد تؤثر على الأمن داخلها؟"

فأجاب 14 طالبًا من أصل 19 (أي حوالي 73.7%) بـ "نعم". فهذه النسبة المرتفعة جدًا تُظهر أن غالبية الطلبة المستجوبين يرون أن وجود "مناطق تجمع الأفارقة" في محيط الإقامة (أو ربما وجودهم كأفراد غير طلاب داخلها) يؤثر على الوضع الأمني الداخلي. هذا التصور لا يمكن أن ينشأ دون ملاحظة مسبقة لوجود هؤلاء الأفراد.

2- هل هناك أي اتصالات أو ارتباطات اجتماعية معينة قد نشأت بينك أو لاحظت نشوئها بين الطلبة المقيمين وهؤلاء الأفراد؟.

كانت إجاباتهم معظمها ذات اتجاه واحد وهي أنه لم يكن هناك اتصال مباشر بينهم وبين المهاجرين الأفارقة إلا في القليل من الأوقات في حالة تقديم المساعدة لهم، خاصة القصر من الأولاد الصغار، لكن حسب ملاحظة بعض الطلبة أنهم لاحظوا تواصل بض الطلبة مع المهاجرين الأفارقة وكان تواصلهم ليس سطحيا.

3- ماهي المواضيع أو المناطق المشتركة التي يمكن أن تؤدي إلى احتكاكم بالمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين ؟ وإذا وجدت هل تفاعلاتهم مباشرة أم عن بعد؟

* المشاجرات والخلافات حول استخدام المرافق: تتطلب تفاعلاً وجهاً لوجه، فيوجد في جوار الإقامة مكان عام لممارسة الرياضة لوحظ استخدامه من طرف الطلبة والمهاجرين.

* كذلك يوجد الملعب الذي بجوار الإقامة الجامعية المفتوح المستخدم من الطرفين.

* وكذلك استخدام مرافق التنزه مثل: الحديقة العامة المفتوحة للجميع الموجودة بجوار اللإقامة الجامعية.

* ومجرد ملاحظة وجود المهاجرين في محيط الإقامة، أو سماع الشائعات، يمكن أن يخلق شعوراً بالتوتر والقلق لدى الطلبة دون تفاعل مباشر.

* الازدحام واستخدام المرافق المشتركة: مثل الحمامات العامة ، المحلات التجارية)، فقد تنشأ احتكاكات حول الاستخدام، النظافة، أو أولوية الوصول.

4- كيف تصف طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب بشكل عام داخل الإقامة الجامعية؟ وكيف أصبحت بعد دخول المهاجرين الأفارقة؟

أو/ ماهو تأثير المهاجرين الأفارقة على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب داخل الاقامة؟ (تجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الطلبة الأجانب في الإقامة)

تتأثر العلاقات الاجتماعية بالعديد من العوامل من بينها:

أ- المخاوف الأمنية:

* الخوف يولد التباعد: بما أن 63.2% من الطلاب لا يشعرون بالأمان داخل الإقامة، و36.67% تعرضوا لحوادث نشل/اعتداء من مهاجرين، فإن هذا الشعور بالتهديد الأمني هو العامل الأكثر تأثيرًا. الخوف على السلامة الشخصية والممتلكات يدفع الطلاب غالبًا إلى التحفظ، التجنب، وحتى العزلة الاجتماعية من الأفراد الذين يُنظر إليهم كمصدر للتهديد.

* وجود قلق كبير من دخول الغرباء (63.2% من الطلاب) يترجم إلى توجس عام من أي أفراد غير معروفين أو يُنظر إليهم على أنهم "خارجيون"، مما يقلل من احتمالية بناء علاقات اجتماعية إيجابية أو طبيعية.

* غياب الثقة: عندما تتأثر الثقة في بيئة الإقامة بسبب الحوادث الأمنية، يصبح بناء علاقات اجتماعية جديدة مع أطراف غير مألوفة أمرًا صعبًا.

ب- التغييرات الاجتماعية (31.58% من أسباب المخاوف):

* تشير هذه النسبة إلى أن الطلاب يلاحظون تحولات في الطبيعة الاجتماعية للإقامة. هذه التغييرات يمكن أن تشمل:

- يميل الطلاب إلى التجمع في مجموعاتهم المألوفة (أصدقاء، زملاء دراسة) وتجنب التفاعل مع الآخرين، خاصة إذا كانوا يرون في وجود المهاجرين عنصرًا يُحدث "اختلالاً" في الانسجام الاجتماعي المعتاد.

- تجنب الطلاب بعض المساحات المشتركة أو يغيرون أوقات استخدامها إذا شعروا بأنها أصبحت أماكن لتجمع المهاجرين غير الشرعيين، مما يقلل من فرص التفاعل الاجتماعي العفوي بين جميع المقيمين.

- زيادة الضغط على الموارد فالمنافسة على الموارد (مثل المرافق) قد يؤدي إلى توترات غير مباشرة تؤثر على العلاقات الاجتماعية.

5- هل لاحظت أي تغييرات في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب وخاصة بعد وصول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين؟ مثلا العدوانية حول شجارات / تصرفات لا أخلاقية (سب شتم. ..) تعاطي المخدرات .....

أو/ هل ظهرت أي سلوكيات أو ممارسات اجتماعية غير مألوفة قد تؤثر على النظام الاجتماعي القائم في الإقامة ويؤثر على أمن الطلبة؟ (شجارات.اعتداءات.اقتحام)

نعم ظهرت العديد من السلوكيات الغير عادية، ومن أمثة ذلك: ظهور العدوانية بين الطلبة ، فـ:

*** وقوع الحوادث المباشرة:**

بما أن 36.67% من الطلبة صرحوا بتعرضهم لحادثة نشل أو اعتداء من "أحد المهاجرين" (في عينة الـ 30 طالب)، فإن هذا يشير إلى أن التفاعلات الأمنية السلبية المباشرة (مثل محاولات السرقة أو الاعتداءات) قد أدت إلى توتر العلاقات وزيادة العدوانية أو الحذر بين الطلاب والمهاجرين. هذه الحوادث بحد ذاتها تمثل تغيرًا سلبيًا في طبيعة العلاقات.

*** عدم الثقة بين الطلاب:**

القلق من دخول الغرباء: قلق 63.2% من الطلبة من دخول غرباء للإقامة يولد جوًا من التوجس وعدم الثقة. هذا الجو العام من عدم الأمان يمكن أن ينعكس على العلاقات بين الطلاب أنفسهم (حيث قد يصبحون أكثر حذرًا من الغرباء أو من بعضهم البعض)، وكذلك في علاقاتهم مع الأفراد من المهاجرين، مما يزيد من احتمالية الاحتكاكات.

كما أن نسبة 63.2% من الطلاب لا يشعرون بالأمان داخل الإقامة. هذا الشعور المزمن بعدم الأمان يمكن أن يجعل الأفراد أكثر توترًا، وأقل تسامحًا، وأكثر عرضة للدخول في مشاجرات أو التصرف بعدوانية، سواء مع المهاجرين أو حتى بين الطلاب أنفسهم نتيجة للضغط العصبي.

*** زيادة الضغط على المرافق:** يسبب المشاجرات و التوترات:

إذا كان هناك ضغط على المرافق، أو اختلاف في أنماط السلوك، فإن ذلك قد يؤدي إلى شجارات متكررة أو خلافات بسيطة تتطور إلى احتكاكات.

التصرفات اللاأخلاقية (سب وشتم...): نعم صرح غالبية الطلبة بوجود مثل هذه التصرفات فكثرت الاحتكاكات الاجتماعية قد يكون ذا تأثير إيجابي أو سلبي، وقد يكون

السلبي أكبر، و هذا حسب تصريحات غالبية الطلبة، كما يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى العدوانية اللفظية والسلوكية. القلق والتوتر قد يدفعان بعض الأفراد للتصرف بعدوانية أو عدم تحمل للآخرين، مما يؤدي إلى زيادة السب والشتم أو سوء المعاملة.

6- هل لاحظت أي تقليد للمهاجرين الأفارقة من طرف الطلبة، (أو هل يمكن لك أنت أن تقلدهم في شيء)؟ إذا كان نعم فيما يتمثل هذا التقليد؟ (في اللباس / اللغة / التصرفات/)

نوع التقليد	نعم	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
اللغة	02	%6.67	28	%93.33
اللباس	00	%00	30	%100
التصرفات	04	%13.33	26	%86.67

الجدول بيانات حول مدى ملاحظة الطلبة لتقليد سلوكيات أو خصائص المهاجرين الأفارقة، أو قدرتهم على تقليدهم شخصيًا، وذلك ضمن عينة من 30 تلميذًا.

سئل من صرح بأنه يمكن له أن يقلده في موضع اللغة بأنه من باب التعلم وتعلم لغات جديدة، لكن من صرح بالنفي فقال بأنهم لا تستهويهم أبدا لغتهم

أما تقليد التصرفات فقد برر من اجاب بالإيجاب بأنهم لاحظوا بعض التصرفات الدخيلة على الطلبة والتي تشبه إلى حد ما المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

تحليل النتائج:

تقليد اللغة:

التحليل: غالبية ساحقة من التلاميذ (أكثر من 93%) لا يلاحظون أو لا يمكنهم تقليد لغة المهاجرين الأفارقة. النسبة القليلة جدًا التي أجابت بـ "نعم" بررت ذلك بـ "باب التعلم

وتعلم لغات جديدة". هذا يشير إلى أن أي تقليد للغة، إن وجد، فهو محصور جدًا ويعتبره الطلبة نشاطًا إيجابيًا وفضوليًا للتعلم، وليس تبنيًا ثقافيًا واسع النطاق.

تقليد اللباس:

التحليل: لا يوجد أي تقليد للزي أو اللباس الخاص بالمهاجرين الأفارقة من طرف الطلبة. 100% من العينة أجابت بالنفي. هذا يؤكد عدم وجود تأثير ثقافي للمهاجرين على مظهر الطلبة، مما يعكس على الأرجح اختلافًا كبيرًا في الهوية الثقافية والموضة، أو عدم وجود جاذبية كافية للتقليد في هذا الجانب.

تقليد التصرفات:

التحليل: على الرغم من أن الغالبية العظمى (86.67%) لا تلاحظ تقليد التصرفات، إلا أن هناك نسبة (حوالي 13.33%) أجابت بـ "نعم". التبرير المقدم من الذين أجابوا بالإيجاب هو أنهم "لاحظوا بعض التصرفات الدخيلة على الطلبة والتي تشبه إلى حد ما المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين". هذه النقطة مهمة لأنها تشير إلى تأثير قد يكون سلبيًا أو مثيرًا للقلق، حيث أن "التصرفات الدخيلة" غالبًا ما تُفهم على أنها سلوكيات غير مرغوبة أو غير مألوفة لمجتمع الطلبة. قد تكون هذه التصرفات مرتبطة بمشاكل سلوكية أو اجتماعية أكثر من كونها مجرد تقليد ثقافي بريء.

7- كيف يمكن أن يؤثر اختلاف اللغة وأنماط التواصل على بناء علاقات اجتماعية صحية بين الطلبة والمهاجرين غير الشرعيين:

تُظهر البيانات السابقة لإقامة رزايقية لمين الجامعية بشكل واضح أن اختلاف اللغة وأنماط التواصل يمكن أن يؤثر سلبًا وبشكل كبير على بناء علاقات اجتماعية صحية بين الطلبة والمهاجرين غير الشرعيين. ويمكن تحليل ذلك من عدة جوانب:

أ. حاجز اللغة المباشر

صعوبة التواصل الأساسي: الأرقام المتعلقة بتقليد اللغة تُظهر أن 93.33% من الطلبة لا يقلدون لغة المهاجرين الأفارقة. وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة من الطلبة لا تتحدث لغة المهاجرين، والعكس صحيح على الأرجح. هذا الاختلاف اللغوي الأساسي يُعد حاجزًا مباشرًا وفعالًا أمام أي تواصل هادف أو بناء علاقات اجتماعية تتطلب الفهم المتبادل. كما أن 6.67% من الطلبة أشاروا إلى تعلم اللغة بدافع الفضول، إلا أن هذه النسبة ضئيلة جدًا ولا تشكل اتجاهًا عامًا. هذا يعكس عدم وجود حافز قوي أو بيئة داعمة لتبادل اللغات، مما يقلل من فرص كسر حاجز التواصل.

ب. تأثير على المخاوف الأمنية والاجتماعية

و عندما لا يمكن للأفراد التواصل بوضوح، يزداد سوء الفهم والتوجس. تصرفات بسيطة قد تُفسر بشكل خاطئ، مما يزيد من مستويات القلق. في ظل وجود نسبة عالية من الطلاب (63.2%) يشعرون بعدم الأمان و36.67% تعرضوا لحوادث من مهاجرين، فإن عدم القدرة على التواصل الفعال يزيد من الشعور بالتهديد بدلاً من بناء جسور الثقة.

ج. غياب التبادل الثقافي الإيجابي

فبيئة يسودها التوتر وسوء الفهم اللغوي لن تشجع على الانفتاح الثقافي. وهذا ما يتضح من عدم وجود أي تقليد للزي (0%) ومنطقة "التصرفات" التي تشير إلى سلوكيات سلبية، وبالتالي عدم بناء علاقات صحية؛ فالعلاقات الاجتماعية الصحية تبنى على الفهم المتبادل، الاحترام، والقدرة على حل الخلافات. عندما يكون التواصل صعبًا، تتآكل هذه الأسس، ويصبح من الصعب بناء علاقات مبنية على الثقة والتعاون بدلاً من الشك والابتعاد.

المحور الثالث: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرا ثقافيا قد يكون سلبيا اكثر من ان يكون إيجابيا على الطلبة الجزائريين

1- هل تعتقد أن وجود هؤلاء الأفراد قد أضاف تنوعًا ثقافيًا جديدًا إلى بيئة الإقامة الجامعية؟ إذا كان نعم، كيف تصف هذا التنوع؟

تبعا للتحليلات السابقة وإجابات الطلبة تشير بقوة إلى أن الطلاب لا يرون أن وجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين قد أضاف تنوعًا ثقافيًا إيجابيًا أو مرغوبًا به إلى بيئة الإقامة، بل على العكس، يُنظر إليه كسبب للمخاوف والتحديات. ويظهر ذلك من خلال:

غياب التقليد الثقافي الإيجابي:

- اللغة: 93.33% من الطلبة لا يقلدون لغة المهاجرين الأفارقة، والنسبة القليلة التي تفعل ذلك (6.67%) تبرر ذلك "لغرض التعلم"، وليس التبني الثقافي أو التقدير. هذا يشير إلى غياب الاهتمام أو الفرصة لتبادل لغوي واسع، وهو أساس مهم للتنوع الثقافي الحيوي.

- اللباس: 100% من الطلبة لا يقلدون لباس المهاجرين الأفارقة. هذا يؤكد عدم وجود أي تأثير في هذا الجانب المرئي والواضح من التنوع الثقافي.

- التأثيرات الثقافية: 21.05% من الطلبة ذكروا "التأثيرات الثقافية" كسبب لمخاوفهم. هذا يؤكد أن الفروقات الثقافية لم تُستقبل كتنوع إيجابي، بل كمصدر للقلق أو سوء الفهم.

- كما أن تركيز الطلبة الكلي هو كيفية تحقيق أمنهم الشخصي على أنفسهم وممتلكاتهم فمن خلال التحليل السابق أظهر أن المخاوف الأمنية (47.37% من أسباب المخاوف)، وحوادث النشل والاعتداء (63.33% من الطلاب تعرضوا لها)، والقلق من دخول الغرباء (63.2%)، هي الأبرز. عندما تكون الأولويات الأمنية بهذه الحدة، فإن النظرة إلى "التنوع الثقافي" تميل إلى أن تكون سلبية أو مشوبة بالخوف، بدلاً من التقدير.

1. هل لاحظت تغيرا في تصرفات وقيم و عادات الطلبة منذ دخول المهاجرين الأفارقة، وفيما تتمثل هذه العادات السائدة في الإقامات الجامعية؟ (مثلاً: التأثر بالموسيقى، ، أو أو اللغة أو أساليب التعبير)

نوع التقليد	نعم	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
التأثر بالموسيقى	14	%46.67	16	%53.33
اللغة	02	%6.67	28	%93.33
أساليب التعبير الكلام	04	%13.33	26	%86.67

التحليل:

يُقدم هذا الجدول بيانات إضافية حول التغيرات الملحوظة في تصرفات وقيم وعادات الطلبة في إقامة رزايقية لمين، مع التركيز على التأثر بالموسيقى واللغة وأساليب التعبير (الكلام)، وذلك منذ دخول المهاجرين الأفارقة. تم استطلاع 30 طالبًا في كل جانب.

والنتائج كالتالي:

أ- **التأثر بالموسيقى:** يُشير حصول 46.67% من الطلاب على "نعم" إلى أن هناك تأثرًا ملحوظًا ومهمًا بالموسيقى من جانب المهاجرين الأفارقة. هذه النتيجة تُعد نقطة فريدة وإيجابية نسبيًا في سياق البيانات السابقة التي ركزت على الجوانب السلبية.

الموسيقى غالبًا ما تكون وسيلة سهلة للتبادل الثقافي، وهي أقل تهديدًا من الجوانب السلوكية أو الأمنية. هذا التأثر قد يعني أن بعض الطلاب قد بدأوا بالاستماع إلى أنواع جديدة من الموسيقى أو التعرف عليها، مما يمثل شكلاً من أشكال التنوع الثقافي الذي يحدث على مستوى غير مباشر.

ومع ذلك، فإن 53.33% من الطلاب لا زالوا لا يلاحظون هذا التأثر، مما يعني أن هذا التأثر الموسيقي ليس شاملًا لكل الطلاب.

ب- اللغة: تم تحليلها سابقا

ج- أساليب التعبير (الكلام): هذه الأرقام تُعكس نتائج "تقليد التصرفات" السابقة. على الرغم من أن الغالبية لا تلاحظ تأثيرًا، إلا أن هناك نسبة (13.33%) تُشير إلى

وجوده. وكما ذُكر سابقًا، فإن هذا التأثر في التصرفات أو أساليب التعبير اللفظي (الكلام) غالبًا ما يُوصف بـ "التصرفات الدخيلة". هذا يعني أن التغييرات الملحوظة في أساليب التعبير ليست بالضرورة تبنيًا إيجابيًا لثقافة جديدة، بل قد تكون مرتبطة بـ سلوكيات سلبية أو توترات لفظية تنشأ عن الاحتكاك، مثل استخدام كلمات أو عبارات غير مألوفة، أو تغيير في نبرة الصوت أو أسلوب التواصل الذي قد يُنظر إليه بسلبية.

2. هل يمكن أن يؤدي الاختلاف الثقافي إلى سوء فهم أو احتكاكات بين الطلبة والمهاجرين غير الشرعيين، مما يؤثر على الانسجام الاجتماعي والأمن العام في الإقامة؟ كيف؟

يمكن أن يؤدي الاختلاف الثقافي – من عادات وقيم وطرق التعبير– بين الطلبة والمهاجرين الأفارقة إلى صعوبات في التواصل والتوافق مما يؤدي إلى خلافات تؤثر سلبا على انسجام وأمن الطلبة داخل الاقامة.فحسب إجابات الطلبة وبناءً على البيانات السابقة من إقامة رزايقية لمين الجامعية، يمكن القول بوضوح أن الاختلاف الثقافي (من عادات وقيم وطرق تعبير) بين الطلبة والمهاجرين الأفارقة يمكن أن يؤدي بالفعل إلى صعوبات في التواصل والتوافق، مما يسهم في نشوء خلافات تؤثر سلباً على انسجام وأمن الطلبة داخل الإقامة.

ومثال ذلك: قد تختلف العادات حول النظافة الشخصية أو استخدام المرافق العامة، أو أوقات الضوضاء المسموح بها. عندما لا تتوافق هذه العادات، يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات يومية متكررة تزيد من التوتر وتؤثر على الانسجام العام.

3. كيف يمكن أن يؤثر اختلاف أنماط السلوك والتواصل بين الثقافات المختلفة على النظام والانضباط داخل الإقامة؟

يُمكن القول أن اختلاف أنماط السلوك والتواصل بين الطلبة والمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين له تأثير سلبي مباشر وغير مباشر على النظام والانضباط داخل إقامة رزايقية لمين الجامعية. هذا التأثير يتجلى في:

* يصبح فرض الانضباط أمراً معقداً. التوبيخ أو العقوبات قد لا تُفهم، أو قد تُفسر بشكل خاطئ على أنها تمييز أو عدوانية، مما يزيد من التوتر بدلاً من تحسين السلوك.

* صعوبة توصيل وتطبيق القواعد بسبب الحواجز اللغوية.

* ظهور سلوكيات تُخل بالنظام (التصرفات الدخيلة، الضوضاء، مشاكل النظافة) ناتجة عن الاختلافات الثقافية. كما لاحظنا أن أماكن تمركز المهاجرين غير الشرعيين غير نظيفة وتنتشر الفضلات والأوساخ دون أي وعي أو إحساس بالمسؤولية اتجاه المكان الذي يتواجدون فيه

* تراجع شعور الطلاب بالأمان مما يؤثر على التزامهم بالانضباط.

كل هذه العوامل تؤدي إلى بيئة أقل تنظيماً وانضباطاً، وتزيد من التوترات والخلافات بين المقيمين.

4. هل حصل ان طرحت قضايا ثقافية محددة حول المهاجرين الأفارقة (مثل الاختلافات في المعتقدات الدينية، أو السلوكيات الاجتماعية المقبولة) سببت توترات أو سوء فهم داخل الإقامة؟

نعم، كانت إجابات الطلبة أنه قد حصل موقف مثل هذا، فقد حصل أن حصلت مناقشة بين الطلبة حول تواجد المهاجرين والإحسان إليهم والتعامل معهم، وبين مقاطعتهم وعدم الاحتكاك بهم والتواصل معهم.

تشير هذه المقابلات ومن خلال تحليلها للاطلاع على واقع تأثير الهجرة غير الشرعية للأفارقة على أمن الطلبة أن الإقامة الجامعية موضوع الدراسة قد عاشت فترة من المواجهة أو شبه المواجهة بين الطلبة المقيمين والمهاجرين الأفارقة وهي حالة من الارتباك أو الأنومي التي كان قد تحدث عنها دوركهايم أو ما يمكن أن نسميه فقدان المعايير الجزئي او محاولة لخلخلت الأمن الثقافي الجزئي المتعلق بالأفراد المقيمين هناك وحتى الأفراد المتواجدين في المحيط المجاور للإقامة.[6]

المحور الختامي: دور إدارة الإقامة في إيجاد حلول لتحقيق الأمن للطلبة والحلول المقترحة:

1. ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الأمان داخل الإقامة الجامعية؟

* تعزيز نقاط الدخول والخروج: مثل نظام دخول صارم: تطبيق نظام دخول إلكتروني (بطاقات ذكية، بصمة) لجميع الطلاب والموظفين. أو تسجيل الزوار بدقة، وضع حراس أمن عند كل بوابة و تعزيز عدد الحراس عند المداخل وتدريبهم على التعامل بحزم مع محاولات التسلل.

* تحسين المراقبة البصرية: تركيب كاميرات مراقبة عالية الجودة لتغطية شاملة لجميع المداخل، الممرات، الساحات المشتركة، مواقف السيارات، والمناطق المظلمة أو المعزولة، مع نظام تسجيل فعال ومتابعة مستمرة و تحسين الإضاءة و التأكد من إضاءة جميع مناطق الإقامة بشكل كافٍ.

* زيادة الدوريات الأمنية: دوريات داخلية وخارجية.

[6] علي أسعد وطفة ، مفهوم الأنومي (Anomie) في سوسيولوجيا دوركهايم، https://altanweeri.net/، أخر تحديث: 2ديسمبر، 2024، تاريخ الولوج: 2025/05/13، سا: 21:51.

see :[Excerpt from Robert Alun Jones. Emile Durkheim: An Introduction to Four Major Works. Beverly Hills, CA: Sage Publications, Inc., 1986. Pp. 82-114.]. from: https://durkheim.uchicago.edu/Summaries/suicide.html#. visited:15/05/2025.

* تأمين الغرف والممتلكات: فحص دوري للأقفال والنوافذ: التأكد من سلامة جميع أقفال الغرف والنوافذ وإصلاح أي أعطال فورًا.

* توعية الطلبة: توجيه الطلبة بضرورة تأمين ممتلكاتهم وعدم ترك الأشياء الثمينة مكشوفة.

2. ما هي المقترحات التي تراها ضرورية لتعزيز أمن الطلبة داخل الإقامة الجامعية تحديدًا في ظل هذه الظروف؟

في ظل وجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين والمخاوف المرتبطة بهم:

التنسيق الأمني الخارجي:

* التعاون الوثيق مع الأجهزة الأمنية المحلية (الشرطة/الدرك): إبلاغهم بأي تجمعات للمهاجرين غير شرعيين في محيط الإقامة، وطلب زيادة الدوريات الأمنية الخارجية في المنطقة.

* تبادل المعلومات: إنشاء قنوات اتصال فعالة لتبادل المعلومات حول أي أنشطة مشبوهة.

* نظام إبلاغ سريع وفعال، كتوفير رقم هاتف للطوارئ خاص بالإقامة أو صندوق اقتراحات/شكاوى آمن: لتشجيع الطلبة على الإبلاغ عن أي مخاوف دون تردد.

3. كيف يمكن تحقيق توازن بين ضمان أمن الطلبة المقيمين واحترام حقوق الإنسان لأي مهاجر غير شرعي قد يتواجد في محيط الإقامة؟

تحقيق هذا التوازن تحدٍ معقد، يتطلب نهجًا متعدد الأوجه يجمع بين تطبيق القانون، حماية الأفراد، والاعتبارات الإنسانية:

* ضمان أمن الطلبة كأولوية: الإقامة الجامعية هي بيئة تعليمية و سكنية مخصصة للطلاب. أمنهم وسلامتهم يجب أن يكونا الأولوية القصوى لإدارة الإقامة والمؤسسة التعليمية. أي إجراءات تتخذ يجب أن تهدف أولاً إلى حماية الطلبة وممتلكاتهم.

* التصرف وفق القانون الجزائري: أي مهاجر غير شرعي يُضبط داخل الإقامة أو في محيطها يجب التعامل معه وفقاً للقوانين الجزائرية المتعلقة بالإقامة والهجرة. هذا يشمل الإبلاغ عنهم للسلطات المختصة (الشرطة، الدرك الوطني) لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة (مثل الترحيل). هذا لا يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية، بل هو تطبيق للقانون.

* الدور الإنساني: عندما يتم التعامل مع مهاجرين غير شرعيين، يجب أن تضمن السلطات الأمنية والإنسانية (إن وجدت) احترام حقوقهم الأساسية كبشر (مثل عدم التعرض للعنف، الحق في الطعام، المأوى المؤقت إذا لزم الأمر)، ولكن ضمن الإطار القانوني لإقامتهم غير الشرعية.

* عدم التمييز: يجب أن تركز الإجراءات الأمنية على السلوك المشبوه أو انتهاك القواعد، وليس على المظهر أو الأصل العرقي. يجب ألا تتحول المخاوف الأمنية إلى تمييز عنصري ضد أي شخص.

4. هل ترى أن هناك فرصًا لتبادل ثقافي إيجابي وإثراء التنوع في الإقامات الجامعية من خلال هذا التفاعل؟ ما هي هذه الفرص؟

وفقًا للبيانات السابقة، فإن الفرص المتاحة حاليًا لتبادل ثقافي إيجابي وإثراء التنوع محدودة جدًا، بل إن التفاعل يُنظر إليه في الغالب كقلق أمني واجتماعي سلبي. ومع ذلك، يمكن استنتاج إمكانية وجود فرص مستقبلية غير مستغلة، بناءً على نقطة واحدة إيجابية:

الموسيقى: 46.67% من الطلاب أشاروا إلى التأثر بالموسيقى. هذا يمثل فرصة ذهبية للتبادل الثقافي الإيجابي. الموسيقى عابرة للثقافات ويمكن أن تكون وسيلة لكسر الحواجز وبناء روابط.

بقية المؤشرات تُشير إلى صعوبة هذا التبادل في الوضع الحالي:

اللغة: حاجز لغوي كبير (93.33% لا يقلدون اللغة).

اللباس: عدم وجود أي تأثير (100% لا يقلدون اللباس).

التصرفات: تُوصف بأنها "دخيلة" (13.33% يلاحظونها)، مما يُشير إلى تأثير سلبي.

5. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة الجامعة أو المؤسسة التعليمية في معالجة هذه القضية وضمان سلامة طلبتها؟

دور إدارة الجامعة أو المؤسسة التعليمية محوري و يتجاوز إدارة الإقامة:

* المسؤولية الكلية عن سلامة الطلاب: تتحمل الجامعة المسؤولية النهائية عن أمن وسلامة طلابها داخل جميع مرافقها، بما في ذلك الإقامات الجامعية.

* تخصيص ميزانية كافية: لتجهيز الإقامة بأنظمة أمن حديثة (كاميرات، بوابات إلكترونية) وتوظيف وتدريب حراس أمن أكفاء.

* تطوير البنية التحتية: إصلاح وصيانة الأبواب، النوافذ، والإضاءة (68.4% من الطلاب ذكروا مشاكل في الصيانة والإضاءة).

* التنسيق مع السلطات المحلية: بناء علاقات قوية مع الشرطة والدرك الوطني لتأمين محيط الجامعة والإقامات.

التنسيق مع وزارة التعليم العالي: لتبني سياسات موحدة على مستوى الوطن إن كانت المشكلة أوسع نطاقًا.

6. هل ترى أن هناك حاجة إلى تعاون بين المؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية لمعالجة هذه المسألة؟ وكيف يمكن أن يكون هذا التعاون فعالًا؟

نعم، هناك حاجة ماسة وضرورية للتعاون الفعال بين المؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية لمعالجة هذه المسألة. لا يمكن للمؤسسة التعليمية وحدها أن تحل مشكلة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها الأمني.

ويمكن أن يكون هذا التعاون فعالًا عن طريق:

* مشاركة المعلومات حول أنشطة المهاجرين غير الشرعيين في محيط الجامعة والإقامات، وتجمعاتهم، وأي تهديدات أمنية محتملة.

* الدوريات حول المحيط: قيام الأجهزة الأمنية بزيادة دورياتها حول الإقامات الجامعية والمؤسسات التعليمية، خاصة في المناطق التي يتردد عليها المهاجرون غير الشرعيين (كما أشار 73.7% من الطلاب إلى تأثير العوامل الخارجية).

* الدوريات داخل الإقامة (عند الضرورة): في حال وجود تهديد مباشر أو تكرار حوادث، يمكن للأجهزة الأمنية أن تقوم بدوريات مشتركة أو تدخل سريع داخل الإقامة بالتنسيق مع الأمن الداخلي.

إنشاء نقاط اتصال دائمة: تخصيص ضابط اتصال من الشرطة/الدرك للتنسيق المباشر واليومي مع مسؤول الأمن في الإقامة الجامعية والجامعة.

حملات التوعية المشتركة: تنظيم حملات توعية للطلاب حول الأمن الشخصي، وكيفية الإبلاغ عن الجرائم، والتعريف بقوانين البلاد.

7. ما هي مسؤولية الطلبة أنفسهم في الحفاظ على أمنهم في هذا السياق؟

للطلبة دور حيوي في الحفاظ على أمنهم، وهي مسؤولية مشتركة مع إدارة الإقامة:

* تأمين الممتلكات: إغلاق الغرف جيدًا، عدم ترك الأشياء الثمينة مكشوفة أو في متناول اليد.

* الانتباه للمحيط: التيقظ لما يدور حولهم داخل الإقامة وفي محيطها، خاصة في الأماكن المظلمة أو المعزولة.

* الإبلاغ عن المشتبه بهم: إبلاغ إدارة الإقامة أو الأمن فوراً عن أي شخص غريب أو مشبوه يلاحظونه داخل الإقامة.

* الإبلاغ عن الحوادث: الإبلاغ عن أي حوادث سرقة، تحرش، أو اعتداء يتعرضون لها أو يشاهدونها.

* التعاون مع حراس الأمن والالتزام بتعليمات الدخول والخروج وأنظمة الإقامة.

* عدم مساعدة الغرباء على دخول الإقامة أو إيوائهم.

* تجنب التجول منفردين في الأماكن المظلمة أو الخطرة داخل أو حول الإقامة، خاصة في أوقات متأخرة.

* الحفاظ على تواصل مع الزملاء، والاهتمام بسلامة بعضهم البعض.

ثانيا- تفسير النتائج وفق النظريات:

النظرية الأولى: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات أمنية سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة ، والبيانات والتحليلات السابقة تؤكد و بقوة هذه النظرية. تُظهر النتائج أن هناك تأثيرات أمنية سلبية وخطيرة بالفعل، ويُربطها الطلاب بوجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في المحيط:

1- وقوع الحوادث المباشرة: حيث 36.67% من الطلبة صرحوا بتعرضهم لحادثة نشل أو اعتداء من "أحد المهاجرين الأفارقة؛ هذه النسبة المرتفعة تُعد دليلاً مباشراً على أن التهديد الأمني ليس مجرد تصور، بل هو تجربة شخصية لعدد كبير من الطلاب، ويُنسب مباشرة إلى المهاجرين. و63.33% من عينة الـ 30 طالبا تعرضوا لحوادث نشل أو اعتداء بشكل

عام، و47.5% من عينة الـ 40 طالبًا تعرضوا لنفس الحوادث. هذا يؤكد انتشار الظاهرة الأمنية الخطيرة.

2- القلق من دخول الغرباء وضعف الأمان: 63.2% من الطلاب يعانون من قلق تجاه دخول غرباء للإقامة. هذا يشير إلى أن الحواجز الأمنية قد لا تكون كافية أو أن هناك محاولات متكررة للتسلل، مما يثير مخاوف الطلاب بشأن سلامتهم، و 63.2% من الطلاب لا يشعرون بالأمان داخل الإقامة، مما يعكس بيئة أمنية متوترة وغير مستقرة.

3- ربط الأمن بعوامل خارجية (تجمع الأفارقة): 73.7% من الطلاب يرون أن هناك عوامل خارج الإقامة (مثل القرب من مناطق تجمع الأفارقة) تؤثر على الأمن داخلها. هذا يوضح أن الطلاب ينظرون إلى وجود المهاجرين الأفارقة في المحيط كعامل خطر مباشر يهدد أمنهم.

4- ضعف التواصل الإداري حول الأمن: 57.9% من الطلاب يشيرون إلى ضعف التواصل الإداري فيما يخص القضايا الأمنية، مما قد يزيد من شعورهم بالعزل وعدم الأمان في مواجهة التهديدات.

الخلاصة: تتطابق البيانات تمامًا مع النظرية الأولى، مؤكدة أن الهجرة غير الشرعية للأفارقة تُحدث بالفعل تأثيرات أمنية سلبية وخطيرة ومباشرة على طلاب الإقامة الجامعية.

النظرية الأولى: قد تكون للهجرة غير الشرعية تأثيراً سلبياً على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة

تؤكد البيانات هذه النظرية بشكل كبير، حيث تُظهر أن وجود المهاجرين قد أثر سلبًا على الطبيعة الاجتماعية بين الطلاب:

1- المخاوف الاجتماعية كسبب للقلق: فـ: 31.58% من الطلاب ذكروا "التغييرات الاجتماعية" كأحد أسباب مخاوفهم. هذا يُشير إلى أن الطلاب يلاحظون تحولات في طبيعة العلاقات أو البيئة الاجتماعية داخل الإقامة، ويُنظر إلى هذه التحولات بشكل سلبي.

2- زيادة الحذر وقلة الحذر: إن ارتفاع مستوى القلق الأمني (63.2% لا يشعرون بالأمان) والتعرض المباشر للحوادث (36.67% من مهاجرين) يدفع الطلاب بشكل طبيعي إلى التحفظ وزيادة الحذر والابتعاد عن التفاعلات غير الضرورية، خاصة مع الأفراد الذين يُنظر إليهم كمصدر تهديد محتمل. هذا يؤدي إلى تراجع في الانسجام الاجتماعي.

3- حاجز اللغة: 93.33% من الطلاب لا يقلدون لغة المهاجرين، وهذا يُشير إلى حاجز تواصلي كبير. صعوبة التواصل اللغوي تُعيق بناء علاقات اجتماعية صحية وقائمة على الفهم المتبادل، مما يزيد من العزلة الاجتماعية.

الخلاصة: تتوافق البيانات مع النظرية الثانية، مُظهرة أن الهجرة غير الشرعية للأفارقة لها تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة، مما يؤدي إلى تراجع الانسجام وزيادة التوتر.

النظرية الثالثة: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيراً ثقافياً قد يكون سلبياً أكثر من أن يكون إيجابياً على الطلبة الجزائريين

تدعم البيانات هذه النظرية بشكل واضح، حيث أن المؤشرات على التأثير الثقافي السلبي تفوق بكثير أي مؤشرات إيجابية:

1- المخاوف من "التأثيرات الثقافية": حيث 21.05% من الطلاب ذكروا "التأثيرات الثقافية" كسبب لمخاوفهم. هذا يُشير إلى أن الاختلافات الثقافية تُدرك كمصدر للقلق أو سوء الفهم، وليس كإثراء.

2- غياب التبني الثقافي الإيجابي: فبالنسبة للغة: 93.33% من الطلاب لا يقلدون لغة المهاجرين. النسبة الضئيلة التي تفعل ذلك (6.67%) تُبررها بـ"باب التعلم"، مما يدل على غياب التبني الثقافي الواسع، أما اللباس:فبنسبة 100% من الطلاب لا يقلدون لباس المهاجرين. هذا يؤكد غياب أي تأثير ثقافي إيجابي أو تبني للهوية البصرية.

3- التصرفات الدخيلة" كتأثير سلبي:

13.33% من الطلاب لاحظوا "تصرفات دخيلة" تشبه تصرفات المهاجرين الأفارقة. كلمة "دخيلة" تحمل دلالة سلبية، مما يعني أن أي تأثير على التصرفات يُنظر إليه على أنه غير مرغوب فيه أو مخالف لأعراف الطلاب، بدلاً من كونه تبنيًا إيجابيًا لتنوع سلوكي.

أما "الموسيقى" فهي النقطة الإيجابية الوحيدة، حيث أن نسبة 46.67% من الطلاب تأثروا بالموسيقى. وهذه إشارة إلى شكل من أشكال التبادل الثقافي المقبول. ومع ذلك، لا يزال 53.33% لا يلاحظون هذا التأثر، مما يجعله محدودًا وغير شامل.

الخلاصة: تؤكد البيانات النظرية الثالثة بأن التأثير الثقافي للهجرة غير الشرعية للأفارقة على الطلبة الجزائريين يميل إلى أن يكون سلبياً (من حيث المخاوف وسوء الفهم وملاحظة سلوكيات غير مرغوبة) أكثر من أن يكون إيجابياً (حيث يقتصر التأثر الإيجابي بشكل ملحوظ على جانب الموسيقى فقط).

ثالثا- النتائج العامة:

بناءً على تحليل النتائج المقدمة من استبيانات ومقابلات طلاب إقامة رزايقية لمين الجامعية، يمكن تلخيص النتائج العامة في النقاط التالية:

1- المخاوف الأمنية هي السبب الأبرز لقلق الطلاب، حيث أن الغالبية العظمى لا تشعر بالأمان داخل الإقامة، خاصة في الأماكن المشتركة وخلال أوقات مختلفة من اليوم.

2- هناك حوادث ملموسة و نسبة كبيرة من الطلاب (تقريباً النصف أو أكثر حسب العينة) تعرضوا لحوادث نشل أو اعتداء، مما يؤكد أن التهديد الأمني ليس مجرد تصور بل واقع معاش.

3- هناك تصور قوي وواضح بين الطلاب بأن وجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، سواء داخل الإقامة أو في محيطها، يؤثر سلباً على الأمن ويساهم في وقوع الحوادث (مثل النشل والاعتداء).

3- الشعور بعدم الأمان يؤدي إلى التوتر ويؤثر على جودة حياة الطلاب وربما على أدائهم الأكاديمي.

4- أصبح الطلاب أكثر حذرًا وتوجسًا، أدى ذلك إلى ضعف تكوين علاقات اجتماعية صحيحة ومتينة بين الطلاب

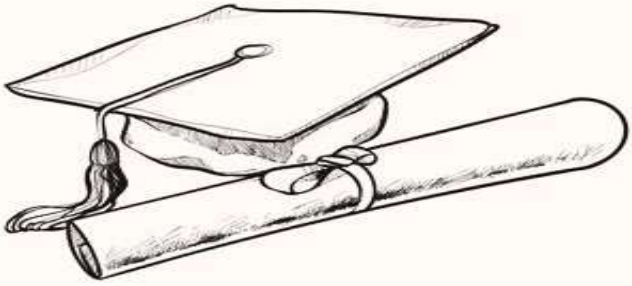
5- يُنظر إلى أي التغييرات الاجتماعية أو الثقافية الناتجة عن وجود المهاجرين على أنها مصدر قلق وتوتر، وليست كإثراء إيجابي للتنوع.

6- تشكل العوامل الثقافية كاللغة عائقاً رئيسياً أمام التواصل الفعال بين الطلاب غير الشرعيين، مما يؤدي إلى سوء الفهم ويزيد من التوتر. وتعد الموسيقى الجانب الوحيد الذي يُظهر انفتاحاً وتأثراً إيجابياً بين الطلاب والمهاجرين غير الشرعيين يمكن أن تشكل فرصة محتملة لبناء جسور التفاهم إن تم استغلالها بشكل صحيح.

7- هناك اعتراف من غالبية الطلاب بأن الإجراءات الأمنية المتخذة (أو الملحوظة) كان لها أثر إيجابي على شعورهم بالأمان. هذا يُشير إلى أن هناك جهوداً مبذولة.

رابعا- الاستنتاج العام:

إن إقامة رزايقية لمين الجامعية تواجه وضعًا أمنيًا متوتراً ومركبًا، حيث يُشكل وجود المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عاملاً رئيسيًا في زيادة المخاطر الأمنية، والتأثير سلباً على العلاقات الاجتماعية، وخلق بيئة من القلق والتوجس بين الطلاب. على الرغم من بعض الجهود الأمنية التي يراها الطلاب إيجابية، فإن التحديات ما زالت قائمة وتتطلب نهجاً شاملاً ومتعدد الأبعاد يجمع بين التعزيز الصارم للأمن داخل الإقامة ومحيطها الخارجي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، وتحسين التواصل الإداري، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للمخاوف الأمنية، مع السعي المحدود والذكي نحو استغلال نقاط التلاقي الثقافي (كالموسيقى) لتحقيق فهم أفضل، مع الالتزام التام باحترام حقوق الإنسان في إطار القانون. المسؤولية مشتركة بين إدارة الجامعة، الأجهزة الأمنية، والطلاب أنفسهم لضمان بيئة آمنة ومنضبطة.



خاتمة

أولاً: النتائج العامة

1- إنتقل مفهوم الهجرة من كونه مفهوما إجتماعيا إلى مفهوم سياسي نظير أبعادها المختلفة والمتنوعة سواءا من حيث دوافعها أو نتائجها أو سبل التعامل معها.

2- إن الهجرة كظاهرة ليست وليدة الصدفة وإنما جاءت كنتيجة لمجموعة من العوامل الطاردة المرتبطة بالبلدان الموفدة على غرار الأوضاع الأمنية، الإقتصادية والإجتماعية المتردية، إضافة إلى عوامل الجذب لدى الدول المستقبلة التي يتلقاها المهاجر.

3- تعتبر حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المناطق الحدودية أهم سبب لتدفق الهجرة غير الشرعية عبر ونحو ولايات الجزائر.

4- تعد هجرة الأفارقة غير الشرعية تهديد لهوية وثقافة المجتمع الجزائري، خاصة التخوف من العادات الدخيلة على المجتمع في الجزائر عامة وولاية تبسة خصوصا.

5- هناك تهديد أمنية حقيقية مرتبط بوجود المهاجرين غير الشرعيين ، فغالبية الطلاب يعانون من شعور بعدم الأمان داخل الإقامة، ويرتبط هذا الشعور بشكل مباشر بوقوع حوادث نشل واعتداء، وينظر الطلاب إلى وجود تجمعات للمهاجرين الأفارقة في محيط الإقامة كعامل يؤثر سلباً على الأمن الداخلي.

6- حاجز اللغة يمثل عقبة كبرى أمام أي تواصل فعال، مما يعزز سوء الفهم ويزيد من العزلة الاجتماعية.

7- غياب التبادل الثقافي الإيجابي الواسع يشكل عائقا أمام تشكيل علاقات اجتماعية صحية، وربما تكون الموسيقى هي الجانب الوحيد الذي أظهر تأثيراً ثقافياً إيجابياً نسبياً، مما يمثل نقطة التقاء ثقافي محتملة.

8- هناك جهود أمنية موجودة ولكنها غير كافية أو غير مطبقة بشكل كامل.

ثانياً: التوصيات

1- إحكام الرقابة على الحدود الجزائرية خاصة البرية منها واستخدام التقنيات الحديثة نظرا لشساعة الشريط الحدودي البري.

2- البحث على الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية داخل التراب الجزائري وتوقيفهم وتشديد العقوبات على مخالفة قوانين الهجرة.

3- توعية المجتمع الجزائري بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهديدها للأمن بجميع أنواعه.

4- يجب اتخاذ إجراءات صارمة لحماية الأمن في جميع ربوع الوطن مع التركيز على المناطق الحدودية من تهديد الهجرة غير الشرعية من خلال منع انتشار المهاجرين الأفارقة داخل الولايات الجزائرية، ومكافحة الآفات الاجتماعية التي نشرها المهاجرون الأفارقة في الجزائر.

وبناءً على هذه النتائج الخاصة التي أجريت لطلبة إقامة رزايقية لمين الجامعية تُقدم التوصيات التالية لتعزيز أمن الطلبة وتحسين البيئة العامة :

1- تحديث شامل لنظام المراقبة: تركيب كاميرات مراقبة عالية الجودة في جميع نقاط الدخول، الممرات، الساحات، والأماكن المعزولة، مع ضمان فعاليتها وصيانتها ومتابعة التسجيلات وتشديد الرقابة على المداخل والمخارج

2- الرقابة الدورية لمرافق الإقامة ومحاولة إصلاح جميع الأعطال المتعلقة بالإضاءة في الأماكن العامة والممرات، وصيانة الأبواب والنوافذ لضمان تأمينها.

3- إنشاء لجنة أمنية دائمة: تضم ممثلين عن إدارة الجامعة، إدارة الإقامة، الأجهزة الأمنية (الشرطة/الدرك)، وممثلين عن الطلاب، للاجتماع بانتظام ومناقشة التحديات الأمنية ووضع الحلول.

4- تبادل المعلومات والتنسيق الأمني و تطوير قنوات اتصال فعالة لتبادل المعلومات حول أي أنشطة مشبوهة أو تجمعات للمهاجرين في محيط الإقامة، وزيادة الدوريات الأمنية الخارجية في المنطقة.

5- تدريب حراس الأمن و تقديم دورات تدريبية متخصصة لحراس الإقامة من قبل الأجهزة الأمنية حول التعامل مع الحوادث، الإسعافات الأولية، وتقنيات المراقبة.

6- عقد لقاءات دورية مع الطلاب لمناقشة المخاوف الأمنية، وشرح الإجراءات المتخذة، والاستماع إلى مقترحاتهم وشكواهم بجدية وشفافية.

7- تنظيم برامج توعية حول الأمن الشخصي كتنظيم ورش عمل للطلاب حول كيفية حماية أنفسهم وممتلكاتهم، وكيفية الإبلاغ عن الجرائم.

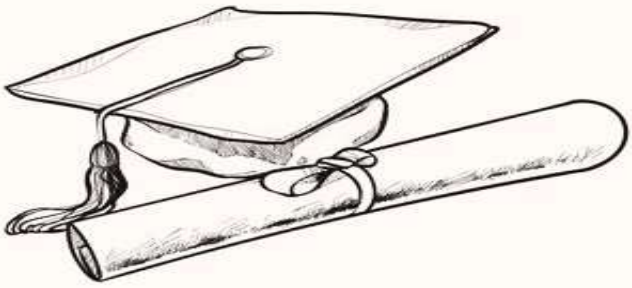
8- استغلال الجوانب الإيجابية للتبادل الثقافي وذلك مثلا بالتعاون مع الأندية الطلابية، تنظيم فعاليات تركز على الجانب الإيجابي للثقافات المختلفة (مثل الموسيقى الأفريقية التي أظهرت تأثراً)، كفعاليات موسيقية أو ثقافية تهدف إلى تعزيز التفاهم المشترك في بيئة آمنة ومراقبة.

9- توعية الطلاب بدورهم الحيوي في الحفاظ على أمنهم من خلال اليقظة، الإبلاغ الفوري عن أي مشتبه بهم أو حوادث، والالتزام الصارم بقواعد الإقامة وعدم مساعدة أي شخص غريب على الدخول.

وختاما فقد شكلت الجزائر نقطة عبور واستقرار للعديد من المهاجرين الأفارقة، ومع تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل ارتفعت وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر. في المقابل أفرز توزع المهاجرين الأفارقة عبر التراب الجزائري تداعيات على الأمن المجتمعي الجزائري، وعلى ولاية تبسة بشكل خاص لأنها منطقة حدودية

أما أمن الطلبة داخل الإقامات الجامعية فهو مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود بين إدارة الجامعة، والأجهزة الأمنية، والطلبة أنفسهم. لا يمكن إغفال هذا التحدي الأمني والاجتماعي المعقد، بل يجب مواجهته بإجراءات أمنية صارمة وفعالة، وتحسين قنوات

التواصل، وتطبيق القانون بحزم، مع السعي لتحقيق التوازن بين ضمان سلامة المقيمين واحترام حقوق الإنسان الأساسية للجميع. إن ضمان بيئة تعليمية آمنة ومستقرة هو حجر الأساس في بناء مستقبل واعد للطلاب.



مصادر و مراجع

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

2- القوانين:

✓ قانون رقم 08- 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم وتنقلهم فيها. ج.ر.ج .ج: عدد:36، 28 جمادى الثانية 1429هـ/02 يوليو 2008.

✓ قانون العقوبات 09-01، مؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق لـ 2009/02/25، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق لـ 08 يونيو 1966 ، الجريدة الرسمية، العدد15، يوم 08 مارس 2009 .

✓ الأمر رقم 66 - 211 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1386 الموافق 21 يوليو سنة 1966 والمتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر، المعدل والمتمم: .ج.ر.ج.ج، عدد36، 28 جمادى الثانية 1429هـ/02 يوليو 2008م.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

✓ آبادي (محمد بن يعقوب السراج الفيروز)، القاموس المحيط، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، صيدا، المكتبة العصرية، سنة 2009.

✓ ابراهيم سيد أحمد، قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر واتفاقيات الأمم المتحدة، الإسكندرية : دار الكتاب القانوني، 2009 .

✓ ابراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

✓ الإمام عبد الرحمن الجوزي ، الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1 ، 1298هـ .

✓ ابن منظور، لسان العرب ، المجلد الأول ، القاهرة ' دار الحديث ، ط 2003.

✓ ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت: دار صادر سنة 2003، سنة 1878م.

✓ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، د ط).

✓ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان ،ط02، ج06، 1999 .

✓ احمد الرشيدي، "الحماية الدولية للاجئين "، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997).

✓ احمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.

✓ أحمد جويلي، "الأمن الغذائي العربي: تحديات الأمن الغذائي العربي". (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009).

✓ احمد رشاد سلام ،"الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الأمن الوطني " في مكافحة الهجرة غير المشروعة، تحرير. احمد عبد العزيز الاصفر(الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ط1. 2014).

✓ أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

✓ أحمد رشاد سلام،"الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة: مكافحة الهجرة غير المشروعة".(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010).

✓ أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض جامعة نايف الأمنية، 2010.

✓ الإمام عبد الرحمن الجوزي ، الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1 ، 1298هـ.

✓ امين هويدي، الامن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي دار الطليعة، بيروت، 1975.

✓ انشراح الشال: المغترب ووسائل الاتصال، دار الفكر العربي، 1987.

✓ بوفير ليون وآخرون، الهجرة الدولية، ماضيها حاضرها ومستقبلها، تر: فوزي سهاونة، عمان، 1982.

✓ جون بيبلس وسيف سميت،عولمة السياسة العالمية ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2004.

✓ خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربي، ، درا الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2011 .

✓ دخالة مسعود، " واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعياتها وآليات مكافحتها"، الجزائر: ورقة محاضرة بكلية العلوم السياسية والعلاقت الدولية، جامعة قسنطينة، 2016.

✓ دلال القاضي ومحمود البياتي، منهجية و أساليب البحث العلمي، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،2003 .

✓ رفيق محمد الدياسطي، "الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري".(الكويت: مطابع المجموعة الدولية، 2007).

✓ زكريا خضر، "دراسات في المجتمع الحركي المعاصر" . (دمشق : دار الآهالى، 1999).

✓ زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1977.

✓ سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية " . (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2006).

✓ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.

✓ شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، القاهرة :دار النهضة2001 .

✓ طارق الشهاوي: الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي ، د ط الاسكندرية 2009 م.

✓ عادل حسن علي، الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة، الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية،2012 .

✓ عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن في العلاقات الدولية،: دار الكتاب والحديث، القاهرة، 2011.

✓ عبد الإله بلقزيز، " الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر" ، الشبكة العربية للنشر والأبحاث، لبنان، 2014.

✓ عبد القادر القصير،"الهجرة في الريف إلى المدن في المغرب العربي"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

✓ عبد القادر رزيق المخادمي،"الهجرة السرية واللجوء السياسي"،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012).

✓ عبد الله العسكري، "حقوق الإنسان والدولة "، دار الفاربي للنشر والتوزيع، الرياض، 2016.

✓ عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ، الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010 .

✓ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2008.

✓ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة ". (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008).

✓ عدنان أحمد مسلم وأمال صلاح عبد الرحيم، دليل الباحث في البحث الاجتماعي، دار العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية، السعودية، 1432 هـ- 2011 م.

✓ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ، باب: (مواعظ الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام ووصاياه) ، أقول: روى الشهيد الثاني – رحمه الله- ، ج 75 .

✓ على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة العربية، ط 1، طرابلس،2007 .

✓ علي الفارع، "اللاجئون الفلسطينيون وقضية اللجوء والحماية الدولية" ، القاهرة، دار الجامعة الجديدة .

✓ غربي محمد، لتحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض الجزائر. المتوسط الجزائر أنموذجا، العدد 8، الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، 2012.

✓ لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام: منشورات دار المشرق، بيروت، ط 42، 2007.

✓ محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2000.

✓ محمد الريشهري، ميزان الحكمة ، ج 04، باب: " أصناف الناس ".

✓ محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان ،2010، الطبعة الأولى، الجزء الخامس.

✓ محمد شفيق، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

✓ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، كلية العلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

✓ محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2007 .

✓ محمد عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط 1، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، الأردن،2008.

✓ محمد غالب بكواده، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2000 القاهرة.

✓ محمد غريبي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر استراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية ، لبنان، 2014 .

✓ منصور محمد الكيحيا، جغرافية السكان، أساسها ووسائلها، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا، سنة 2003.

✓ هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

✓ ياسر عوض الكريم المبارك، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية". (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2012).

✓ يحيى على حسن الحرابي، " المشروعية القانونية والأبعاد الأمنية للهجرة الوافدة" . (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009).

2- المقالات والمجلات:

- ✓ إسماعيل محمد أحمد: "الاستخدام العربي للعمالة المصرية"، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ✓ بخوش صليحة، " الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا الجزائر نموذجا"، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد ،1 العدد ،1 برلين مارس 2018.
- ✓ تياب نادية، آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر، مجلة الميزان، معهد الحقوق والعلوم السياسية ، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة – العدد الثالث الخاص بفعاليات الملتقى الدولي الأول حول واقع الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها المنعقد في 16 و17 أكتوبر 1820.
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلة دورية أكاديمية دورية محكمة،المركز الجامعي غرداية،المطبعة العربية، نهج طالبي أحمد،غرداية،الجزائر،العدد 16 ،رجب 1433 هـ/جوان 2012 م.
- ✓ حكيمة بولعشب، الهجرة غير الشرعية: المفهوم والأسباب، مجلة البحوث والدراسات الإنسانيو، مج:15، عدد01، 2021.
- ✓ حموم فريدة: الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد 18 جوان 2022.
- ✓ سليم بلحماش، الجهود الأورو متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثالث جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2019.
- ✓ سهام حروري،" الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 05، 2012.
- ✓ شوقي نذير، "واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، آفاق علمية، العدد 5 (الجزائر، جانفي 2015)
- ✓ صالح لافي المعايطة، الأمن الوطني الأردني، الأبعاد والتحديات "(الأردن: مجلة الأردن للشؤون الوحدة الدولية، العدد 01 ، المجلد 01، 2007).

✓ صالح لافي المعايطة، الأمن الوطني الأردني، الأبعاد والتحديات "، الأردن: مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 01، المجلد 01، 2007.

✓ صبحي قنصوه، وليد رشاد محمود، دوافع وتأثيرات ظاهرة الهجرة الأفريقية غير المشروعة لمصر على الأمن الوطني المصري، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد45، عدد01، يناير2023 م.

✓ صبيحة كيم(جامعة مستغانم)، مراد سالي(جامعة خميس مليانة)، إستراتيجية الجزائر في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للرعاية الآفارقة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، مج:07، عدد02، 2021.

✓ الطاهر برايك ، الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، العدد 13 ،جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، دون سنة النشر.

✓ عائشة بن النوي، " مصطلح الهجرة غير الشرعية : بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية"، الجزائر: مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (01)، العدد 04، اكتوبر 2020.

✓ عبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، مجلة إنسانيات، العدد: 62، ذو القعدة- صفر 1434 هـ- 1435 هـ /أكتوبر- ديسمبر 2013 م.

✓ عثمان الحسن ، محمد نور، ياسر عوض ، الكريم مبارك : الهجرة غير الشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د ط الرياض، 2008.

✓ عدنان فرحات الجوارين، "سياسات الهجرة والعمل وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي"، البصرة : مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 24، 2013.

✓ فريد أمعضشو،" الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديله"،مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد 3،2013.

✓ فيصل مبارك سعيد الهاجري، "الحماية الدولية للاجئين"، مصر: مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 43، أكتوبر 2023.

✓ قول مراد، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، (الجزائر، جوان 2017).

✓ محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات : (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000).

✓ محمد الصالح، العولمة وفقدان الأمن للبشر في افريقيا، تحديات وآفاق، القاهرة، مركز المحروسة،2003 .

✓ محمد جاسم عبد الله، أحكام الهجرة في الشريعة الإسلامية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد8، العدد الأول، بغداد، العراق.

✓ محمد رمضان، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها بالإغتراب الجماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009.

✓ نوال مغزيلي، دكتوراه علوم سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03 ، المكانة الجيو استراتيجية للجزائر كمنطقة عبور للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين: دراسة للواقع، تشخيص للإنعكاسات (التداعيات) و الحلول. مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية. المركز الجامعي بأفلو/ الأغواط. العدد السادس (06، مارس 2021

3- المذكرات والرسائل الجامعية:

✓ حمزة قدة، "معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، كلية الإعلام والاتصال، قسم الإعلام والاتصال، بجامعة عناية، 2011.

✓ رنا سلام، "مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي"، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه، كلية الفلسفة، قسم القانون العام، جامعة النهرين، العراق، 2015).

✓ صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيززي وزو.

✓ عبد المالك صايش، "التعاون الأورو مغاربي في مكافحة المهجرة غير القانونية " ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عنابة، الجزائر، 2007).

✓ عطوات عبد النور، دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري دراسة حالة ولايتي تمنراست و ورقلة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر. نوقشت يوم الخميس 05. ماي 2016 الموافق لـ 1437 هـ. السنة الجامعية: 2015/2016.

✓ عمران علي عبد الجليل خليفة، "مبادئ حق اللجوء لحماية ودعم اللاجئين وتطبيقاتها في القانون الدولي المعاصر والفقه الإسلامي"، (أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الإسلامية جامعة سوتان أمبيل، أندونيسيا، 2020).

✓ فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010.1995 "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011).

✓ مرقس وفاء" :أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1895.

4- الملتقيات والدراسات والدورات والبحوث :

✓ محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ورقة مقدمة في الندوة العلمية بعنوان" مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، أيام 08-10 /2010/02.

✓ محمد فتحي عيد، "التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، (الرياض : ورقة مقدمة في الندوة العلمية بعنوان مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 8-2010/02/10).

✓ إيكان سومية، أدوات البحث العلمي، مادة: صميم وبناء أدوات البحث العلمي سنة أولى ماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف معهد التربية البدنية والرياضية، الساعة: 15:30--17:00.

✓ سمير قط، الهجرة غير المنتظمة من افريقيا وعبر الجزائر بين المناولة الامنية مع اوروبا والمخاوف الداخلية ،ورقة مقدمة في: الملتقى الدولي : المقاربة الامنية للجزائر في الساحل الافريقي ، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، 24 و 23 نوفمبر 2013.

✓ مصطفى علوى ، ملاحظات حول مفهوم الأمن ، النهضة ، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ؛ القاهرة ؛ 2000،ع 5 .

✓ عثمان الحسن محمد، ياسر عوض الكريم المبارك ، الهجرة غير الشرعية و الجريمة ، جامعة نايف العربية، للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2008.

✓ أحمد حامد على العبيدي، " الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي". (العراق: دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، 2010).

✓ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، جامعة نابف للعلوم الامنية، الرياض، 2008.

✓ الأخضر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم بجامعة نايف للعلوم الأمنية،2010 .

✓ نبوش سهيلة، " الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب للمهاجرين في الجزائر"، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات (برلين : المركز الديمقراطي العربي 2019).

✓ الدهيمي، الأخضر عمر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، في ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأم، 8 فيفري 2010 .

✓ منصوري نوال، حقاني حليمة، تبعات تحول الجزائر إلى دولة استقرار للمهاجرين الأفارقة، مجلد:13، عدد02، ديسمير 2022، (جامعة الجزائر3)، ص347. راجع: راتول و زيان، 2014.

✓ ماتيو اندري، سارا كيي ونجلاء سميكة، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي" . (كوبنهاغن: الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، 2010).

✓ محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال،ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان" مكافحة الهجرة غير 2010 .، ص 174 –02/10/المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية،أيام8 .

✓ حسيان محمد و لرفاوي ذهبية، الآثار الإجتماعية والإقتصادية و السياسية للهجرة غير الشرعية، مقال منشور في كتاب أعمال المؤتمر الدولي: ظاهرة هجرة كأزمة عالمية)بين الواقع والتداعيات(،الطبعة الأولى، الجزء الأول، ألمانيا برلين، يومي – 17 و 18 أكتوبر، 2019.

✓ مختار حسني شبيلي، دور الشرطة في تحقيق الامن الاجتماعي، كلية الشريعة، جامعة اهل البيت ، ،2012.

✓ ناجي عبد النور : الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسظ، 2008 م.

✓ محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة منشأ المعارف الاسكندرية 2000 م .

✓ سني محمد أمين" :دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي.

✓ كلاي ايسكوفيل: بيبر تنتورية، رأيمن خلسة واخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الاورومتوسطية، لحقوق الانسان، كوبنهاغن، 2008.

✓ عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010.

5- الأدلة:

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل الطالب، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 1428 هـ- . 2007 م/ 1429 هـ- 2008 م

6- الاتفاقيات:

✓ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مكتبة حقوق الإنسان ، اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها رقم 429 (د-5) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43. جامعة منيسوتا، موجودة في موقع: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html، تاريخ الزيارة: 2025/02/13.

4- المواقع الالكترونية:

✓ الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

✓ النهار بقلم حكيم ش ، بالصور..مشاهد صادمة للإقامة الجامعية رزايقية لمين بتبسة، نشر في 2019/01/15، تاريخ الولوج: 2025/03/22.

✓ فرانس24، ن رحيل خمسة آلاف مهاجر من الجزائر إلى النيجر وسط تحذيرات من "كارثة" إنسانية شرت في: 2025/04/24 - 22:10، تاريخ الولوج: 2025/04/15، سا: 01:16.

✓ الحرة، تهريب البشر بالجزائر.. تجارب وقصص عن "الاستثمار" في مآسي المهاجرين، https://www.alhurra.com/maghreb-voices/2024/11/08، تاريخ الولوج: 2025/01/12، سا: 00:15.

✓ الجزائر: هل تؤثر الخلافات بين الجزائر ومالي على الاستقرار في منطقة الساحل؟، أبريل 2025، تاريخ الولوج: 2025/01/12.

✓ داليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته: مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، نشرت في 18 سبتمبر 2020،

https://carnegieendowment.org/research/2020/05/algerias-borderlands-a-country-unto-themselves?lang=ar&center=middle-east، تاريخ الولوج: 2025/4/12. سا:12:00

- ✓ جريدة الرائد، الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين: (الرئيس تبون يبرز المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة)، نشر في 24 جولية 2023 ، / https://elraed.dz، تاريخ الولوج: 2025/05/04.
- ✓ وكالة الأنباء الجزائرية، تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي،https://www.aps.dz/ar/algerie ، تاريخ الولوج: 2025/04/05، سا: 07:22.
- ✓ الجزائر، تحول الجزائر من بلد عبور الى بلد إستقرار للمهاجرين غير الشرعيين يشكل خطرا على الأمن القومي، https://www.aps.dz/ar/algerie، تاريخ الولوج: 2025/4/15. سا: 22:03.
- ✓ رحيم العراقي، حوض البحر المتوسط و المستقبل، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95062، تاريخ الزيارة: 2025/04/12، سا: 02:41.
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج ، لمحة عن الجزائر، https://www.mfa.gov.dz/ar/discover-algeria/about-algeria، تاريخ الولوج: 2025/04/24، سا: 04:00 صباحا.
- ✓ الجزيرة نت، الربيع العربي.. عندما أراد الشعب إسقاط النظام، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024.
- ✓ مايو كلينيك، اضطراب قلق المرض، ، https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/illness-anxiety-disorder/symptoms-causes/syc-، تاريخ الولوج: 2025/04/15، سا 12:00.
- ✓ احمد دياب، "معضلة أوروبية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تصفح يوم:2022/02/02، على الرابط: http:// rawabet center.com/Archive/12277

✓ عبد الله بلعباس ، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، https://doi.org/10.4000/insaniyat.14325،

✓ المعاني، لفظ هاجر، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar ، تاريخ الولوج: 2025/04/25.

✓ Rita Taureck, "Securitization Theory and securitization studies". (Journal of International Relations and Development, University of Warwick, 2006), available at: http://dx-doi.org/10.1057/palgrave.jird.180007.

✓ Marianne stone, “Security according to Buzan: A comprehensive security Analysis”. (Security discussion papers series1, spring 09, 2009), p11. Available at: http ://www.geest.msh-paris.fr /IMG /pdf /security-for-buzan.mp3.pdf.

✓ Lila Said, l’impact de l’immigration Clandestine en Afrique, Juillet 2007, http: // www.Fr. all africa.Com/stories/pdf .

رابعا- المراجع بالفرنسية:

✓ Barry Buzan, "The evolution of International security studies". (London: Combridge University press, 2009).

✓ Barry Buzan, ‘‘New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, International Affairs, Vol.67, N°3, (1991),.

✓ Barry Buzan," people, states and fear: An agenda for International security studies in the post cold. war era"; (London: Longman 2e éd, 1991).

✓ Dictionary,Oxford University, Oxford Advanced Leavner' s Press,new edition, UK,2000.

✓ Ignace Kissagou, une Afrique, une Espoire, Ed, l’hrmattan, Paris, 1999.

✓ Julius Gould and Kolb , William , J: A dictionary of the Social Science, London , 1956.

✓ Laura J-shepherd, critical Approches to security An Introduction to Thervices and methods (London: Routledge).

✓ MabroukMehdi , «Emigration Clandestine en Tunisie Organisations et Filières » , Revue Naqd d'études et de Critique Sociale, automne 2009.

✓ Michela. Hynie, "Refugee Integration : Reaserch and policy". (USA: peace and Conflicft journal of Peace Psychology, York University, 2018).

✓ MichelSchiray,, « Introduction: TraficdeDrogues , Organisations Criminelles et Politiques de Contrôle »,Revue internationale des sciences sociales n° 169.

✓ MIGRATION DATA PORTAL(The bigger picture) ،Mixed migration ،Last updated on 21 February 2022

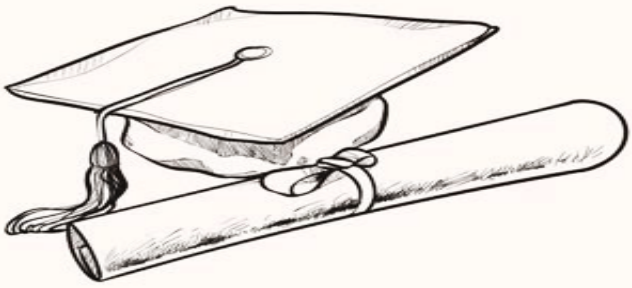
✓ Rapport de la Commission mondiale de les Migrations Internationales sur, « les Migrations dans Un Monde Interconnecté: Nouvelles Perspectives D'action », Octobre 2005.

✓ Robin Nelly, l'émigration internationale à Dakar : au coeur des nouveau trafics mondiaux. In : lombard Jérôme (ed.), Mesclier Evelyne (ed.), Velut S. (ed.) la mondialisation coté Sud: acteurs et territories, Paris (FRA) ; ENS, 2006.

✓ Samir GATT," L'immigration irrégulière de l'Afrique sahelo-saharienne vers et travers l'Algérie, Jil journal of political studies & international relations) ", p.136, (https://bit.ly/3nyNPO), accessed january 01,2020.

✓ Song Niu, Bing FAN, ”An overview of the Middle East Immigration in The EU: erigim, status quo, and challenges”, igUSED Cilc 3 say=2, october, 2016.

✓ The delinquent way of life London. Patricia Haniga p228 D.J.West et D.p Farrington.



الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): مشرب ياسين

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 118529567

الصادرة بتاريخ: 02-09-2019 عن دائرة/بلدية: الونزة بلدية عين الزرقاء

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: إنحراف وجريمة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: تأثير ظاهرة هجرة الأقارب على أمن الطلبة - دراسة حالة الطلبة الإقامة الجامعية زايفية لمين

إشراف الأستاذ(ة): أ. د. ستة حسين عز الدين

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في: 7 ماي 2025

إمضاء المعني بالأمر

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
رئيس مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
إمضاء: المرطة محي الدين

Scanned with CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي - تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث (2025/2024)

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عائشة منتصر

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم: 112137781

الصادرة بتاريخ: 2018/12/07 عن دائرة/بلدية: تبسة

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم اجتماع الجزائر وجزيرة

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: تأثير ظاهرة الهجرة الاخارجية على أمن الطلبة

إشراف الأستاذ(ة): منصر عز الدين

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

2025 ماي 24

تبسة في: 2025/05/24

إمضاء المعني بالأمر

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ينوب عنه
بموجب تفويض
رئيس مكتب الإدارة الإقليمية

Scanned with CamScanner

نص المقابلة:

محور تمهيدي: أسئلة عامة للموظفين والطلبة:

1- هل تشعر بالّأمن بعد دخول المهاجرين غير الشرعيين لتبسة؟ لماذا؟

2- إذا كانت اجابتك أنك لا تشعر بالأمن بوجودهم، فمن ماذا؟

3- كيف تصف الوضع الأمني العام داخل الإقامة الجامعية التي تقيم بها؟

4- هل لاحظت أي تغييرات في مستوى الأمان داخل الإقامة الجامعية تزامنًا مع وجود مهاجرين أفارقة غير شرعيين في محيطها أو داخلها (إن وجدوا)؟

5- ما هي أبرز المخاوف الأمنية التي قد تنشأ لدى الطلبة المقيمين نتيجة لوجود مهاجرين غير شرعيين بالقرب من أو داخل الإقامة؟

المحور الأول: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرات امنية سلبية وخطيرة على الطلبة الجامعيين داخل الإقامة:

1- هل سمعت أو شهدت حوادث سرقة، مشاجرات، أو أي أعمال عنف داخل الإقامة الجامعية يُعتقد أن مهاجرين غير شرعيين كانوا طرفًا فيها؟ يرجى تقديم أمثلة محددة إن أمكن.

2- هل حصل وأن حدثت لك حادثة اقتحام لغرفتك أو سرقة لأحد أغراضك وكان المتهم فيها إحدى المهاجرين الأفارقة (هل وجد أن اقتحم أحد الأفارقة الإقامة الجامعية؟)

3- هل حصل وأن حدثت لك حادثة نشل أو اعتداء من إحدى المهاجرين؟

(هل حدثت أي سرقة أو اعتداء في الإقامة الجامعية)

4- هل هناك أي تأثير على تنظيم الدخول والخروج من الإقامة الجامعية بسبب هذه القضية؟

5- هل لاحظت أي تغير في طبيعة العلاقات بين الطلبة المقيمين وظهور أي نوع من التوتر أو عدم الثقة بسبب وجود مهاجرين غير شرعيين في المحيط؟

5-هل هناك أي قيود جديدة أو إجراءات أمنية إضافية تم تطبيقها في الإقامة الجامعية مؤخرًا بسبب مخاوف تتعلق بالهجرة غير الشرعية؟ كيف أثرت هذه الإجراءات على حياتك اليومية؟

المحور الثاني: قد تكون للهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على العلاقات الاجتماعية داخل الإقامة.

1-هل لاحظت وجود أفراد من المهاجرين الأفارقة (غير طلاب) داخل الإقامة الجامعية أو بجوارها؟ إذا كان نعم، في أي مناطق تلاحظ تواجدهم بشكل خاص؟

2-هل هناك أي اتصالات أو ارتباطات اجتماعية معينة قد نشأت بينك أو لاحظت نشوئها بين الطلبة المقيمين وهؤلاء الأفراد؟ مثلا.

3-ماهي المواضيع التي يمكن أن تؤدي إلى احتكاكم بالمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين ؟ وإذا وجدت هل تفاعلاتهم مباشرة أم عن بعد؟

4-كيف تصف طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب بشكل عام داخل الإقامة الجامعية؟ وكيف أصبحت بعد دخول المهاجرين الأفارقة؟

5-أو/ ماهو تأثير المهاجرين الأفارقة على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب داخل الاقامة؟

6-هل لاحظت أي تغييرات في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب وخاصة بعد وصول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين؟ مثلا العدوانية حول شجارات / تصرفات لا أخلاقية (سب شتم. ..) تعاطي المخدرات .....

7-أو/ هل ظهرت أي سلوكيات أو ممارسات اجتماعية غير مألوفة قد تؤثر على النظام الاجتماعي القائم في الإقامة ويؤثر على أمن الطلبة؟ (شجارات.اعتداءات.اقتحام)

8- هل هناك أي تغييرات في تصرفات وسلوكيات الطلبة بعد وصول المهاجرين الأفارقة: (مثلاً: هل أصبح الطلبة أكثر حذرًا، أو أكثر انفتاحًا، أو هل تراجعت تفاعلاتهم الاجتماعية

9- هل لاحظت أي تقليد للمهاجرين الأفارقة من طرف الطلبة؟ إذا كان نعم فيما يتمثل هذا التقليد؟ (في اللباس / اللغة / التصرفات/)

10- كيف يمكن أن يؤثر اختلاف اللغة وأنماط التواصل على بناء علاقات اجتماعية صحية بين الطلبة والمهاجرين غير الشرعيين

المحور الثالث: للهجرة غير الشرعية للأفارقة تأثيرا ثقافيا قد يكون سلبيا اكثر من ان يكون إيجابيا على الطلبة الجزائريين

1- هل تعتقد أن وجود هؤلاء الأفراد قد أضاف تنوعًا ثقافيًا جديدًا إلى بيئة الإقامة الجامعية؟ إذا كان نعم، كيف تصف هذا التنوع؟

2- هل لاحظت تغيرا في تصرفات وقيم و عادات الطلبة منذ دخول المهاجرين الأفارقة، وفيما تتمثل هذه العادات السائدة في الإقامات الجامعية؟ (مثلاً: التأثر بالموسيقى، أو الطعام، أو أساليب التعبير)

3- هل يمكن أن يؤدي الاختلاف الثقافي إلى سوء فهم أو احتكاكات بين الطلبة والمهاجرين غير الشرعيين، مما يؤثر على الانسجام الاجتماعي والأمن العام في الإقامة؟ كيف؟

- أو/ هل يمكن أن يؤدي الاختلاف الثقافي – من عادات وقيم وطرق التعبير– بين الطلبة والمهاجرين الأفارقة إلى صعوبات في التواصل والتوافق مما يؤدي إلى خلافات تؤثر سلبا على انسجام وأمن الطلبة داخل الاقامة؟ وكيف (التمثيل)

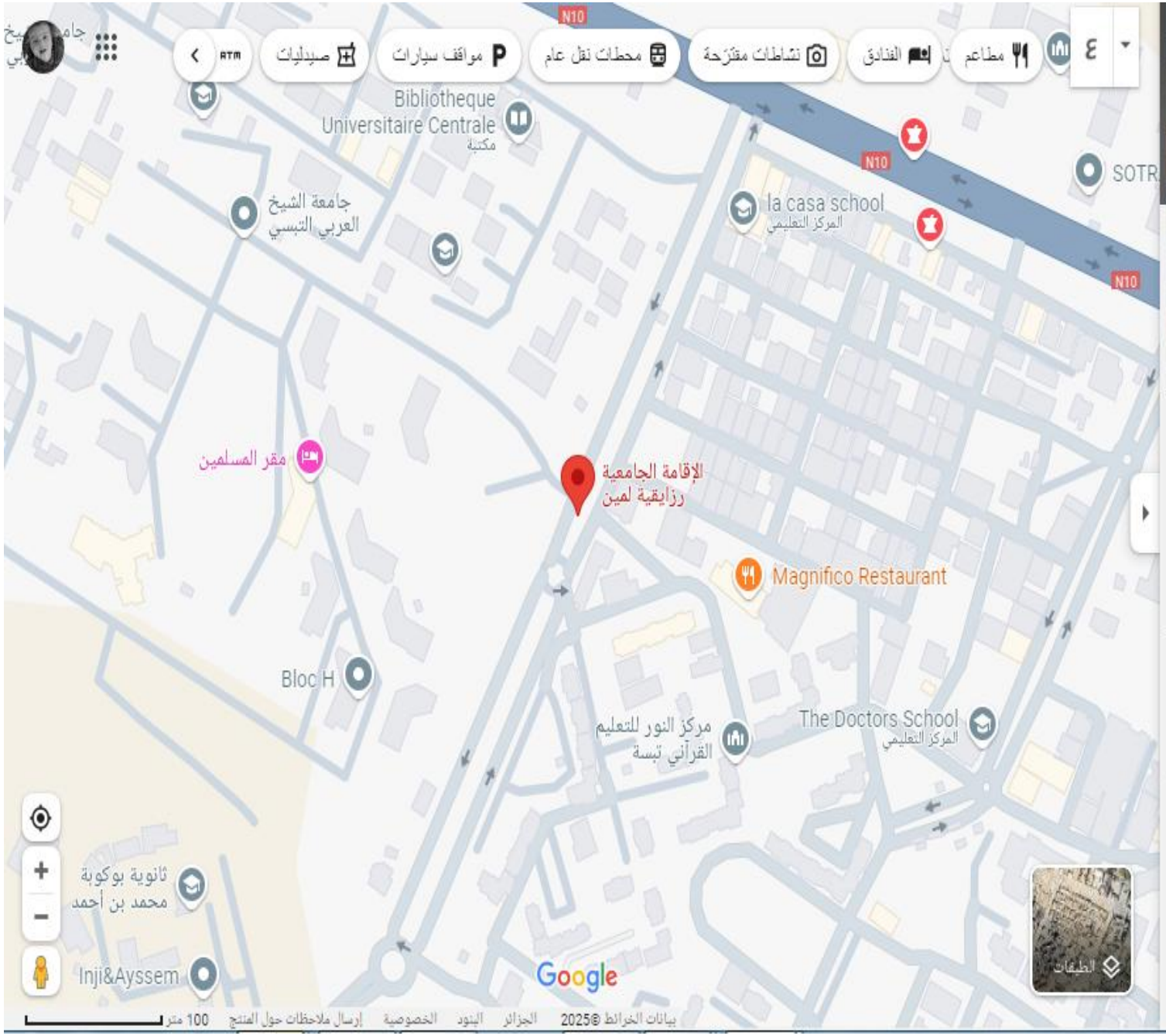
4-كيف يمكن أن يؤثر اختلاف أنماط السلوك والتواصل بين الثقافات المختلفة على النظام والانضباط داخل الإقامة؟

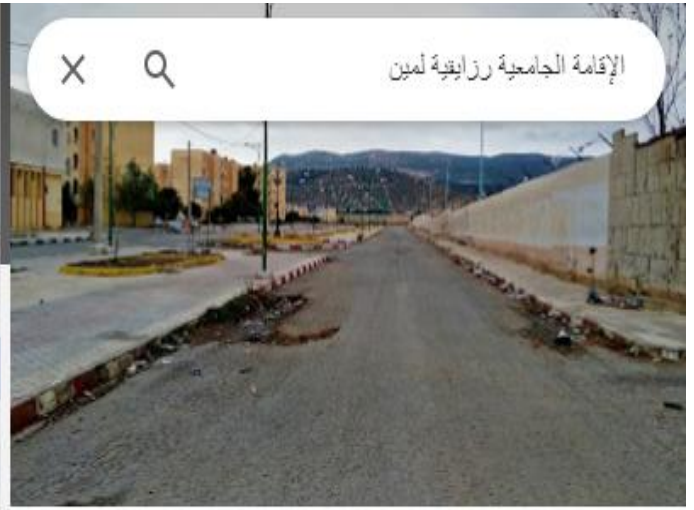
5-هل حصل ان طرحت قضايا ثقافية محددة حول المهاجرين الأفارقة (مثل الاختلافات في المعتقدات الدينية، أو السلوكيات الاجتماعية المقبولة) سببت توترات أو سوء فهم داخل الإقامة؟

المحور الختامي: دور إدارة الإقامة في إيجاد حلول لتحقيق الأمن للطلبة والحلول المقترحة:

1. ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين الأمان داخل الإقامة الجامعية؟
2. ما هي المقترحات التي تراها ضرورية لتعزيز أمن الطلبة داخل الإقامة الجامعية تحديدًا في ظل هذه الظروف؟
3. كيف يمكن تحقيق توازن بين ضمان أمن الطلبة المقيمين واحترام حقوق الإنسان لأي مهاجر غير شرعي قد يتواجد في محيط الإقامة؟
4. هل ترى أن هناك فرصًا لتبادل ثقافي إيجابي وإثراء التنوع في الإقامات الجامعية من خلال هذا التفاعل؟ ما هي هذه الفرص؟
5. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة الجامعة أو المؤسسة التعليمية في معالجة هذه القضية وضمان سلامة طلبتها؟
6. هل ترى أن هناك حاجة إلى تعاون بين المؤسسات التعليمية والأجهزة الأمنية لمعالجة هذه المسألة؟ وكيف يمكن أن يكون هذا التعاون فعالًا؟
7. ما هي مسؤولية الطلبة أنفسهم في الحفاظ على أمنهم في هذا السياق؟
8. كيف يمكن تحقيق توازن بين ضمان أمن الطلبة واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين غير الشرعيين؟


بولحاف الدير
مقبرة قصر قوراي
مستعمرة خالد بوكوشة
الإقامة الجامعية
رزايقية لمين
تم عرضها مؤخرا
مستوصف صحرواي
الدخلة
CITÉ EL BASSATINE
تبسة
حي العيزاب
جبل قارة السيد
عبد الله تبسة
جبل الدكان
بكارية
N83
N82
N16
N10
P13
CW8
Google
الطبقات
بيانات الخرائط ©2025 ، بيانات الخرائط ©2025
الجزائر
البنود
الخصوصية
إرسال ملاحظات حول المنتج
2 كم





الإقامة الجامعية رزايقية لمين

3.0 ★★★☆☆ (6)

الكلية الداخلية · ♿

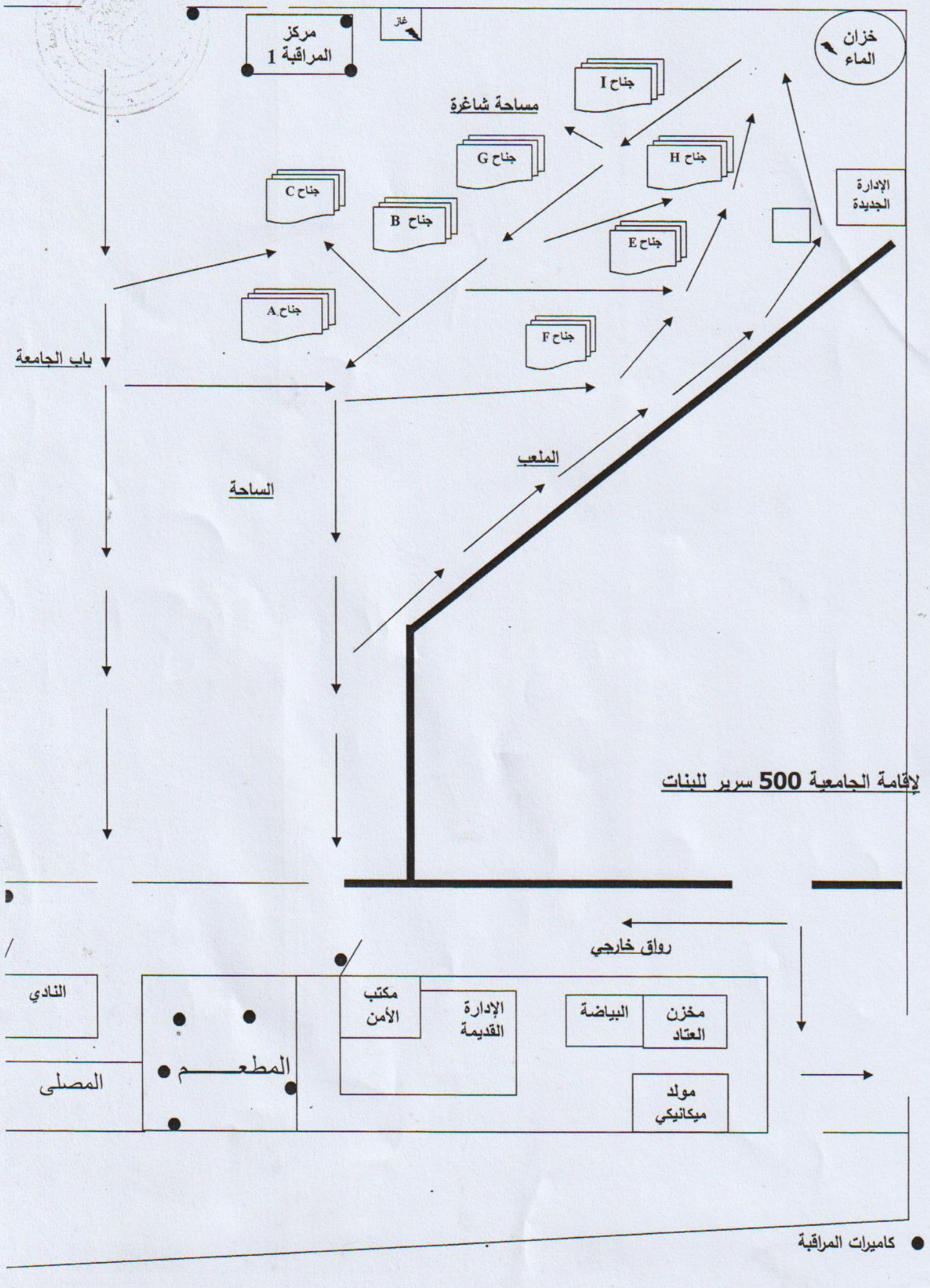
نظرة عامة | المراجعات | لمحة

الاتجاهات | حفظ | المواقع القريبة | إرسال إلى هاتف | مشاركة

C3G5+4VJ، تبسة

مفتوح على مدار الساعة

هل تملك هذا النشاط التجاري؟


مركز المراقبة 1
غاز
خزان الماء
مساحة شاغرة
جناح I
جناح G
جناح H
جناح C
جناح B
جناح E
الإدارة الجديدة
جناح A
جناح F
باب الجامعة
الملعب
الساحة
لإقامة الجامعية 500 سرير للبنات
رواق خارجي
النادي
مكتب الأمن
الإدارة القديمة
البياضة
مخزن العتاد
المطعم
المصلى
مولد ميكانيكي
كاميرات المراقبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع
المرجع رقم: 354 / 2025

إلى السيد (ة): مدير الإقامة الجامعية زايقية طيبة
تبسة

إذن بالدخول

بعد واجب التحية والاحترام...

لغرض استكمال تربص التخرج لطلبة الماستر بقسم علم الاجتماع يرجى منكم السماح للطالب بإجراء

زيارات ميدانية بمؤسستكم .

الطالب1 : عريف منصور التخصص : إنحراف وجريمة

الطالب2 : مستوري ياسين التخصص : إنحراف وجريمة

موضوع البحث :

تأثير ظاهرة هجرة الطارقة على أمن الطالبة
- دراسة حالة طلبة الإقامة الجامعية زايقية لمين تبسة

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التحية والاحترام.

تبسة في : 25-05-12

الأستاذ المشرف: د صالح عز الدين

رئيس القسم: رئيس قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤسسة المستقبلة: مدير الإقامة الجامعية لمين - تبسة

CamScanner